EBE

البنـك المصـري لتنميـة الصـادرات

٢٠١٩
٢٠٢٠

التقرير السنوي

رايحين مع بعض
لبكرة

www.ebebank.com

التقرير السنوي
٢٠١٩ / ٢٠٢٠

الفـهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي	**١**
نبذة عن البنك	**٤**
مجلس الإدارة	**٧**
الهيكل الإداري	**٢٦**
الظروف الاقتصادية	**٢٨**
- الإقتصاد العالمي	٢٨
- الإقتصاد المحلي	٢٩
استراتيجية الأعمال	**٣٣**
- قطاع المؤسسات المالية	٣٣
- تمويل الشركات والقروض المشتركة	٣٤
- تمويل المشروعات والصناعات المتوسطة	٣٦
- تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر	٣٨
- ترويج الصادرات والتجارة الخارجية	٤٠
- إدارة المدفوعات والنقد	٤٠
- الأنشطة الاستثمارية	٤٢
- الخزانة	٤٤
- العمليات المصرفية المركزية	٤٥
- قطاع التجزئة المصرفية وشبكة الفروع	٤٦
- مخاطر التجزئة المصرفية	٥٥
- الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية	٥٨
- إدارة المخاطر التشغيلية	٦٠
- معالجة الديون غير المنتظمة	٦٣
- الإستعلامات المصرفية	٦٣
- الشئون القانونية	٦٤
- مجموعة المراجعة الداخلية	٦٦
- نظم وتكنولوجيا المعلومات	٦٧
- الموارد البشرية	٧٢
- التخطيط الإستراتيجي	٧٥
- الاتصال المؤسسي	٧٨
- المسئولية المجتمعية ودعم مجتمع الأعمال	٨١
المؤشرات المالية	**٩٢**
- تقرير مراقبي الحسابات	٩٤
- الميزانية المستقلة	٩٦
- قائمة الدخل المستقلة	٩٧
- قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة	٩٨
- قائمة التدفقات النقدية المستقلة	١٠٠
- قائمة الدخل الشامل الاخر المستقلة	١٠٢
- قائمة التوزيعات المعتمدة للأرباح	١٠٢
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	١٠٤
- تقرير مراقبي الحسابات	١٩٠
- الميزانية المجمعة	١٩٢
- قائمة الدخل المجمعة	١٩٣
- قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة	١٩٤
- قائمة التدفقات النقدية المجمعة	١٩٦
- قائمة الدخل الشامل الاخر المجمعة	١٩٨
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	١٩٩

كلمة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

السيدة الأستاذة / مرفت سلطان

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

كلمة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

٢٠١٩ – ٢٠٢٠ عام التحديات والإنجازات

في الوقت الذي نقدم فيه نتائج أعمالنا ونشاطنا من خلال هذا التقرير السنوي، دعونا نطرح ما قام البنك بإنجازه خلال هذا العام، باعتباره أحد الأذرع الرئيسية لتوفير التمويل اللازم للارتقاء بالإمكانات والقدرات التنافسية للشركات المصرية المصدرة، وبالرغم من العديد من التحديات في ظل جائحة كورونا التي تعرض لها، هذا العام، العالم أجمع.

يعمل البنك على تيسير نفاذ المنتج المصري لمختلف الأسواق العالمية في إطار تنفيذ التوجهات الحالية للقيادة السياسية لزيادة الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً، مما دعى إلى أهمية توسع البنك في تمويل المشروعات التصديرية ومشروعات إحلال الواردات بالإضافة إلى مساندة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باعتبارهم أحد محركات النمو الإقتصادي وتوفير الملايين من فرص العمل.

حدث تطور كبير في أنشطة وخدمات البنك مما إنعكس على تحقيق معدلات نمو إيجابية في زيادة المحفظة والأرباح والودائع، حيث أنه للعام الثاني على التوالي تتخطى أرباح البنك المليار جنيه مصري.

وعلى رغم مما شهده الإقتصاد العالمي من تباطؤ شديد خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠١٩–٢٠٢٠ فقد حافظ البنك على مستوى نتائج أعمال غير مسبوقة حيث بلغ صافي الربح مليار و٤٧ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ مليار و٥١ مليون جنيه مصري خلال العام المالي السابق أخذاً في الاعتبار آثار تداعيات فيروس كورونا وما استتبعه من إجراءات، بالإضافة إلى تضمن أرباح العام السابق صافي أرباح غير اعتيادية بمبلغ ٧٢ مليون جنيه مصري.

كما إرتفع صافي الدخل من العائد والعمولات ليصل إلى ٢ مليار و١١٨ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ١٠١ مليون جنيه مصري وبمعدل نمو وصل إلى ٥٪ على الرغم من المنافسة الشديدة في السوق المصرفية حيث يرجع الإرتفاع في صافي الدخل من العائد والعمولات مقارنة بالعام السابق إلى زيادة حجم الأنشطة وبصفة خاصة تمويل التجارة الدولية مما يعكس دور البنك في مساندة ومساعدة المصدرين وتعزيز القدرة التنافسية لهم.

هذا وقد ارتفع إجمالي الأصول ليصل إلى ٥٦,٧ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٦ مليار جنيه مصري وبمعدل نمو ١٢٪ عن المحقق من العام السابق مدفوعاً بزيادة صافي محفظة القروض والتسهيلات بمبلغ ٦,١ مليار جنيه ليصل إلى ٣١,٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٢٥٪ عن المحقق بالعام السابق، مشيرةً إلى أن محفظة الودائع ارتفعت بمبلغ ٣,٧ مليار جنيه مصري لتصل إلى ٤٤,٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٩٪ مما انعكس إيجابيا على نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى ٧٣,١ ٪ في نهاية السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بـ ٦٤,٩ ٪ في العام المالي السابق.

كما ارتفع أيضا إجمالي حقوق المساهمين ليصل إلى ٦ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٥٦١ مليون جنيه مصري بمعدل نمو ١٠٪ عن المحقق بالعام السابق. كما بلغ معدل العائد على متوسط الأصول ١,٩ ٪ ومعدل العائد على متوسط حقوق المساهمين ٢٢,٣٪.

تم توسيع قاعدة العملاء بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ٥٥ ألف عميل كما يستهدف البنك التوسع في عدد الفروع ليصل إلى ٥٨ فرع في عام ٢٠٢٢ حيث وصل العدد الحالي إلى ٣٨ فرع، وسيتم خلال العام المالي الجاري إفتتاح ٦ فروع جديدة.

وهنا نتطلع دائما إلى استفادة مجتمع الأعمال من كافة البرامج والخدمات التمويلية التي يوفرها البنك من خلال فروعه المنتشرة بمختلف محافظات الجمهورية، حيث يقدم البنك خدمات مصرفية متميزة بشروط وإجراءات ميسرة لخدمة مجتمع المصدرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

واستكمالا لتطبيق استراتيجية البنك بمختلف أركانها، يحرص البنك على تغيير وتحديث الصورة الذهنية للبنك والتي تعد أحد اركان تلك الاستراتيجية الرئيسية حتي يظهر البنك بصورة متطورة تتماشي مع آليات السوق المصرفية الحالية. في ضوء هذا التجديد، قمنا بإطلاق شعارا خاصا بهذه المرحلة، ضمن حملة تسويقية موسعة، وهو "رايحين مع بعض لبكرة" "Bridging Together for Tomorrow". يأتي الشعار بدعوة للتفاؤل والمشاركة بين البنك والعملاء والعاملين والتطلع الي الذهاب لغد متطور، غد التحول نحو التكنولوجيا الرقمية غد النجاح وتحقيق الطموحات، غد تنمية الصادرات، غد مساندة شباب رجال الأعمال وغد التوسع في الخدمات ومضاعفة الأرباح. تهدف تلك المرحلة الي ترسيخ رؤية البنك ورسالته في أن يكون الشريك التمويلي الأمثل لكافة شرائح العملاء، مع تقديم مختلف الخدمات والمنتجات المتكاملة والحلول المصرفية المبتكرة عن طريق التواجد والانتشار سواء بافتتاح فروع جديدة او التوسع في تقديم الخدمات الرقمية.

وفى إطار المسئولية المجتمعية يستمر البنك في القيام بدوره نحو المجتمع والبيئة المحيطة من خلال تقديم الدعم لأكثر القطاعات احتياجا في الدولة وهم قطاعي التعليم والصحة بصور مختلفة. في قطاع التعليم يقوم البنك بتقديم المنح الدراسية، دعم البحث العلمي والاستمرار في دعم المدارس المجتمعية والمساهمة في إقامة مشاريع للشباب. وبالنسبة لقطاع الصحة يستمر البنك في دعم المؤسسات الطبية المؤثرة كالمستشفيات الجامعية ومستشفى الناس ود. مجدي يعقوب وبهية وغيرها. هذا، بالإضافة الي المساهمة في الحملات التي تبنتها الدولة للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد.

كما شهد عام ٢٠١٩–٢٠٢٠ تطوراً هاما في أنشطة البنك ومنظومة الخدمات المقدمة، والتي تعكسها الأرقام والمؤشرات المحققة خلال العام المالي المنتهى، فضلا عن تنفيذ خطة البنك في التوسع في انشاء الفروع للوصول الى كافة المصدرين في كافة محافظات الجمهورية.

وعلى صعيد حصد الجوائز، حصل البنك، للعام الثاني على التوالي، على جائزة " أفضل بنك في تمويل التجارة الخارجية في مصر" وذلك وفقا لتقرير التجارة الدولية GTR "Global Trade Review" والذي تم إجراؤه على البنوك العاملة في الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا عن عام ٢٠٢٠، ويقوم التقرير بإجراء عدة تقييمات عن البنوك العاملة في المنطقة دوريا كل عام، حيث يقوم بقياس معدلات الأداء والنمو على مستوى تلك البنوك. ويصبح أثر هذه الجائزة تعزيزا لدور البنك الرائد في مجال تنمية الصادرات وهو الأساس لنمو ليس فقط القطاع المصرفي بل الاقتصاد المصري ككل.

وأخيرا، أتقدم بخالص الشكر بالنيابة عن مجلس إدارة البنك إلى مساهمينا على دعمهم المتواصل الذي عزز مسيرة النجاح، كما لا يفوتني هنا أن أشكر أيضاً عملائنا على ثقتهم بقدرتنا في توفير أفضل الخدمات المصرفية، وكذلك إدارة البنك وفريق العمل على تفانيهم واخلاصهم المستمر.

وفي النهاية، أتطلع الى عام قادم ملئ بالإنجازات والمزيد من التقدم.

مرفت سلطان

نبذة عن البنك

أنشئ البنك المصري لتنمية الصادرات عام ١٩٨٣

بهدف العمل على تنمية الصادرات المصرية ودعم بناء قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي، وسريعا ما أصبح البنك الذراع التمويلية الرئيسية للعملية التصديرية في مصر، واستطاع البنك بأدائه المتميز وسياساته المعتمدة على تنويع استثماراته، أن ينمو ويزدهر ويحقق الكفاءة الائتمانية والمركز المالي القوي، الأمر الذي جعله يحوز على ثقة المصدرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، بالإضافة إلى ثقة المؤسسات المالية المحلية والدولية.

ويقوم البنك المصري لتنمية الصادرات بدور محوري في دعم المصدرين المصريين وتيسير وصول المنتج المصري إلى الأسواق العالمية، من خلال التوسع في تمويل المشروعات التصديرية ومشروعات إحلال الواردات، والقيام بالمشاركة في القروض المشتركة لهذه المشروعات والمساهمة في رؤوس أموالها، وتمتد خدمات البنك لتشمل توفير كافة الأدوات التمويلية والمصرفية الأخرى للمصدرين وكافة عملائه.

ولتمهيد الطريق أمام المصدرين، يقوم البنك بإنشاء علاقات مصرفية خارجية وتكوين شبكة من المراسلين من البنوك في الدول ذات المصالح المشتركة والدول التي تقوم مصر بالتعاون معها اقتصاديا، كما يهتم البنك بنشر شبكة من الفروع في جميع أنحاء الجمهورية لتوصيل الخدمة إلى المصدر أينما يكون.

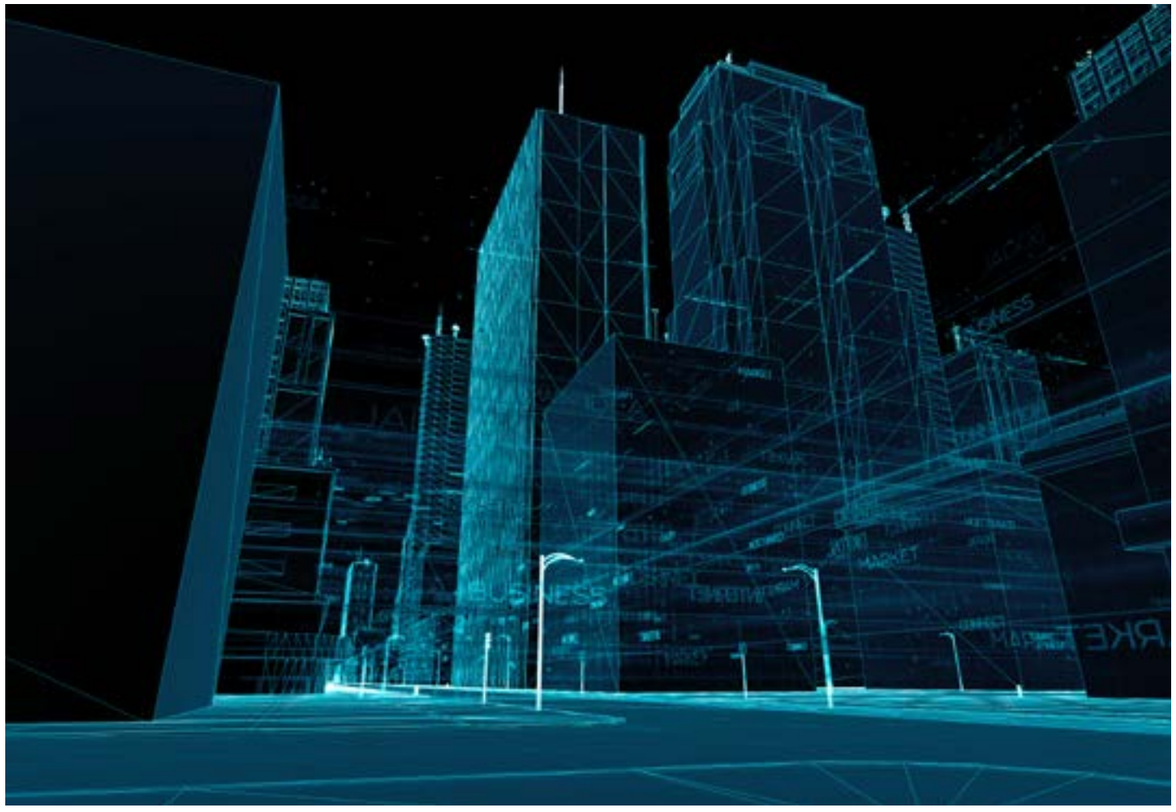

أحد أهم أنشطة البنك الرئيسية

هو تمويل الشركات والقروض المشتركة، حيث يقوم البنك بتقديم التمويل للصناعات التي تهدف إلى التصدير والتي تقدم بدائل عن الواردات.

هذا بالإضافة إلى تمويل الشركات سواء العامة أو الخاصة مع تقديم الحلول والخدمات التمويلية من توفير للعملة الأجنبية ومنح القروض متوسطة وطويلة الأجل في جميع المجالات والمراحل مع تمويل رأس المال العامل لمختلف أنواع الصناعات، إضافة إلى القروض والتسهيلات المشتركة.

وتماشيا مع الدور الرائد للقطاع المصرفي في مساندة قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة وتقديم التمويل المناسب لهذا القطاع باعتباره أحد أهم محركات النمو الاقتصادي حيث تتيح تلك الصناعات العديد من فرص العمل وتساهم في الحد من البطالة، نظرا لقلة تكلفة رأس المال.

فقد احتفظ البنك بدور ريادي في هذا المجال من خلال توقيعه اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية في عام ٢٠٠٥ والذي يظهر حرص البنك على دعم وتمويل وتنمية قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة والذي انعكس على زيادة حجم محفظة هذا القطاع بالبنك.

هذا ويسعى البنك لتقديم باقة متنوعة من منتجاته المصرفية الادخارية والاستثمارية للأفراد والشركات، بأسعار تنافسية لتلبية كافة احتياجات العملاء المختلفة منها الحسابات الجارية، الودائع، حسابات التوفير، شهادات الادخار بالعملات والآجال المختلفة، حسابات وثائق صناديق الاستثمار بأنواعها، البطاقات الائتمانية، بطاقات الخصم المباشر، قروض السيارات والقروض الشخصية، التمويل العقاري، خدمات مركز الاتصال الهاتفي والخدمات المصرفية الإلكترونية مثل المحفظة الإلكترونية والانترنت البنكي والموبايل البنكي، هذا بالإضافة إلى تمويل الصناعات المتناهية الصغر.

إن رؤية البنك المستقبلية

هي السعي لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية فريدة على مستوى عالي من الجودة تلبى رغبات واحتياجات العملاء وتحقق رضاهم، ولتحقيق هذه الرؤية يقوم البنك بممارسة نشاطه من خلال شبكة فروعه المنتشرة والتي تغطى معظم الأقاليم والمحافظات على مستوى الجمهورية، وكذلك زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي المنتشرة بالمواقع الحيوية والمتميزة والمراكز التجارية والفروع، وذلك في إطار حرص البنك على التواجد بالقرب من العملاء لسهولة تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية المتنوعة.

الشكل القانوني:

البنك المصري لتنمية الصادرات هو شركة مساهمة مصرية تأسست بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ويخضع لإشراف البنك المركزي المصري وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

وباعتباره شركة مساهمة مصرية فأنه يخضع لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وذلك فيما لم يرد به نص خاص في قانون إنشاء البنك وبما لا يتعارض مع احكامه.

رأس المال والمساهمون:

يبلغ رأس مال البنك المرخص به ٥ مليار جنيه مصري (خمسة مليارات جنيه مصري) ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢,٧٢٨ ألف جنيه مصري (اثنان مليار وسبعمائة ثمانية وعشرون مليون جنيه مصري)،وجميع أسهم البنك إسمية وغير قابلة للتجزئة والقيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه مصري والبنك مملوك بالكامل للمصريين حيث لا يجوز تملك الأجانب لأسهم البنك.

والتزاما بحكم المادة رقم (٦) من قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه يجب ألا تقل مساهمة الأشخاص الاعتبارية العامة وشركات وبنوك القطاع العام عن ٧٥ ٪ من رأس مال البنك المدفوع، فقد جاء هيكل المساهمات في رأس مال البنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، على النحو التالي:

نبذة عن البنك

٤٠,٧٥٪	بنك الاستثمار القومي
٢٣,١٣٪	بنك مصر
١١,٥٧٪	البنك الأهلي المصري
٢٤,٥٥٪	القطاع الخاص وآخرون

أعضاء مجلس الإدارة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

السيدة الأستاذة / مرفت سلطان
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

السيد الدكتور / أحمد جلال
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ / محمد رفعت الحوشي
ممثل عن بنك الإستثمار القومي

الأستاذ / محمد عبد العال
ممثل عن بنك الإستثمار القومي

الأستاذ / أحمد إسماعيل
ممثل عن بنك الإستثمار القومي

الدكتورة / علياء سليمان
ممثل عن بنك مصر

الأستاذة / هانية صادق
ممثل عن بنك مصر

الأستاذ / حامد حسونة
ممثل عن البنك الأهلي المصري

الأستاذ / عبد العزيز حسوبة
ممثل عن القطاع الخاص

الدكتور/ احمد طاهر
عضو متخصص مستقل

د. مهندس/ أحمد سمير الصياد
عضو متخصص مستقل

الأستاذ / محمد الحديدي
رئيس مجموعة العمليات المصرفية والإدارية
عضو تنفيذي - البنك المصري لتنمية الصادرات

الأستاذ / محمد أبو السعود
رئيس مجموعة المخاطر الشاملة
عضو تنفيذي - البنك المصري لتنمية الصادرات

مجلس الإدارة

مرڤت سلطان

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

تولت رئاسة مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات في نوفمبر ٢٠١٦، بتكليف لقيادة البنك نحو تفعيل وأداء دوره المحوري والاستراتيجي لتنمية قطاع الصادرات المصرية.

بخبرة ٣٦ عام في مناصب إدارية عليا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في عدة بنوك ومؤسسات محلية وعالمية، بدءا من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠١٦، منها الرئيس الإقليمي للعلاقات الخارجية لشمال أفريقيا وليفان ببنك إتش إس بي سي – الشرق الأوسط بدبي.

وكذا نائب رئيس المعاملات البنكية الدولية لبنك دويتشه – مصر، حيث كانت تغطي أيضا إقليم شمال أفريقيا وليفان.

هذا بالإضافة إلى تقلدها العديد من المناصب بعدة بنوك أخرى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث ساهمت في خطط التطوير الاستراتيجية لهؤلاء البنوك في السوق المصرفية المصرية.

حصلت على بكالوريوس إدارة الأعمال ودرجة الماجيستير من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بمرتبة الشرف، كما حصلت على العديد من الدورات والبرامج التدريبية العالمية التي أضافت إليها الكثير من الخبرات الفنية والقيادية الكبرى.

تولي رئيس مجلس الإدارة بالبنك المسئولية التنفيذية الى جانب رئاسة مجلس الإدارة منذ إنشاء البنك وفقًا لمتطلبات وأحكام قانون إنشاء البنك حيث أناط قانون البنك منذ صدوره عام ١٩٨٣ في مادته رقم (١٤) مسئولية العمل التنفيذي الى رئيس مجلس الإدارة.

مجلس الإدارة

أحمد جلال

نائب رئيس مجلس الإدارة

تولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات في أغسطس ٢٠١٧، بخبرة تزيد عن ٢٨ عاما متنوعة في مجال الائتمان وبنوك الاستثمار ووضع الخطط الاستراتيجية وكذلك نشاط التأجير التمويلي.

وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة الاستراتيجية من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من كلية الإدارة – جامعة ماستريخت بهولندا، وبكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة – جامعة القاهرة.

شغل أحمد جلال عدة مناصب منها رئيس قطاع تمويل الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي الكويتي (بيريوس سابقا).

وهو المؤسس والعضو المنتدب لشركة بيريوس – مصر للتأجير التمويلي ورئيس مجلس ادارة الشركة خلال الفترة اللاحقة، هذا بالإضافة إلى عمله بشركة موبينيل كمدير التخطيط الاستراتيجي.

والبنك المصري الأمريكي كمدير علاقات العملاء بقطاع الائتمان وتمويل الشركات بالإضافة إلى عدة مؤسسات مالية أخرى.

مجلس الإدارة

محمد عبد العال

ممثل عن بنك الاستثمار القومي

حاصل على بكالوريوس تجارة ودبلوم الدراسات العليا في الاستثمار والتمويل - كلية التجارة جامعة عين شمس.

يشغل حاليا منصب وكيل أول بنك الاستثمار القومي ورئيس قطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع والمشرف على تكنولوجيا المعلومات.

شغل مناصب عدة منها على سبيل المثال وكيل أول البنك رئيس قطاع الأمانة العامة، وكيل البنك للعمليات المالية بقطاع العمليات المالية والمصرفية ونظم المعلومات، وكيل البنك للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية السعودية للاستثمارات الصناعية، نائب رئيس مجلس إدارة شركة التنمية الصناعية، كذلك عضو مجلس إدارة العديد من الشركات منها شركة أبو قير للأسمدة وشركة المستقبل للتنمية العمرانية وغيرها العديد من المناصب الأخرى.

هذا بالإضافة إلى رئاسة لجنة المراجعة بكل من الشركة المصرية السعودية للأستثمارات الصناعية ، وشركة المستقبل للتنمية العمرانية وشركة حلوان للأسمدة وشركة التنمية الصناعية ، إلى جانب عضوية كل من لجنة المراجعة والحوكمة والأستثمار والموارد البشرية في العديد من الشركات منها شركة أبو قبر للأسمدة والشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس).

ويتمتع الأستاذ / محمد عبد العال بخبرة مصرفية تبلغ نحو ٣٣ عام.

مجلس الإدارة

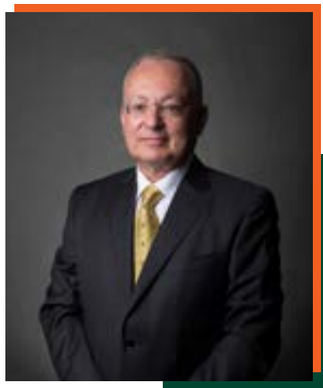

محمد رفعت الحوشي

ممثل عن بنك الإستثمار القومي

يشغل حاليًا منصب العضو المنتدب للشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score بمصر، حيث عمل بها منذ عام ٢٠٠٥ ، وقد عمل بها منذ إنشائها وأنجز هذه المهمة بكفاءة عالية أشادت بها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) واتخذتها كمثال في الدليل التعريفي لشركات الاستعلام الائتماني IFC ٢٠٠٧ Credit Bureau Knowledge Guide Jan.

كما شغل منصب مدير نظم المعلومات بالبنك العربي الأفريقي الدولي في مصر والخارج ومدير عام نظم المعلومات بالبنك التجاري الدولي – مصر والذي أسفر عن حصول البنك على تقييم مؤسسة ستاندرد أند بور " Standard & Poor " كأفضل نظم معلومات في مصر.

كما تم تعيينه كعضو مجلس إدارة في شركة التجاري الدولي للسمسرة وشركة جيرونيل GIRONILE.

يعد الحوشي عضوًا بارزًا في لجنة المعلومات الائتمانية المنبثقة من صندوق النقد العربي.

هذا وقد حصل على درجة الماجيستير في نظم المعلومات ودورات متخصصة بمصر والخارج في نظم المعلومات وإدارة الأعمال حيث ساهم كمستشار في نظم تكنولوجيا المعلومات في إعادة هيكلة العديد من نظم المعلومات في القطاع المصرفي المصري والأجنبي ويساهم بخبرته في العديد من المؤتمرات الدولية.

مجلس الإدارة

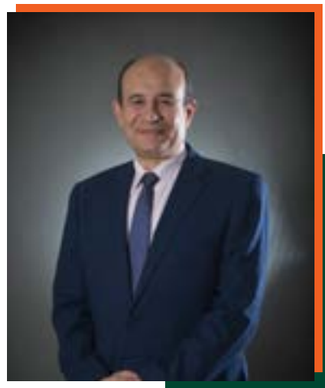

أحمد إسماعيل

ممثل عن بنك الإستثمار القومي

عضو مجلس إدارة ممثلا عن بنك الاستثمار القومي، حاصل على بكالوريوس تجارة ودبلوم الدراسات العليا في الاستثمار والتمويل –كلية التجارة جامعة عين شمس، مع تمهيدي ماجيستير معهد الدراسات والبحوث البيئية. وكيل أول البنك لتمويل وائتمان مشروعات مديريات الخدمات بقطاع الادارة المحلية.

شغل عدة مناصب ببنك الاستثمار القومي منها مدير عام الادارة العامة لدراسات الجدوى بقطاع مشروعات الهيئات والوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى الاشراف على الادارة العامة لمشروعات الاسكان والتعمير والخدمات الصحية والاجتماعية والاعلام.

هذا بالإضافة الى عضويته في عدة لجان منها لجنة التيسير والمتابعة الخاصة بمحفظة الأوراق المالية، ولجنة تقسيم محافظ الأوراق المالية المشتركة وغيرها من اللجان. فضلا عن كونه عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي (إنكوليس)، والشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي، وأيضا شركة سمنود للوبريات والنسيج وغيرهم.

هذا ويعمل الأستاذ أحمد إسماعيل ببنك الاستثمار القومي منذ عام١٩٨٥ ، حيث يتمتع بخبرة مصرفية تبلغ ٣٤ عاما.

مجلس الإدارة

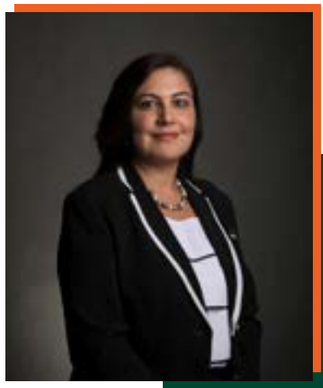

علياء سليمان

ممثل عن بنك مصر

شريك ومدير للشركة المتحدة للاستثمار والتجارة AIT Consulting .
عضو مجلس ادارة غير تنفيذي بالبنك المصري لتنمية الصادرات ممثلا عن بنك مصر.

عضو مجلس ادارة غير تنفيذي في شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا كممثل لشركة مصر لتأمينات الحياة.

عضو مجلس الامناء بجامعة السادس من أكتوبر.

بدأت حياتها العملية بالقطاع المصرفي المصري حيث عملت ببنك مصر الدولي منذ عام ١٩٩٣ واكتسبت خبرة مصرفية في الائتمان والاعتمادات والتجزئة المصرفية.

ثم انتقلت الى قطاع الاستشارات المالية والاقتصادية وشاركت في العديد من برامج تطوير القطاع المصرفي المصري فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي وبنك التعمير الألماني والجهات المصرية مثل وزارة المالية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التخطيط ووزارة قطاع الأعمال.

تشغل منصب استاذ زائر في جامعة النيل ومحاضر في المعهد المصرفي المصري والمعهد المصري للمديرين في المجالات الخاصة بالتمويل وحوكمة الشركات وتقييم الشركات في مجالات تطبيق الحوكمة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

وقد حصلت على درجتي البكالوريوس في الاقتصاد والماجستير في الادارة العامة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودرجة الدكتوراه بجامعة ماستريخت في هولندا وقد حصلت كذلك على العديد من الدورات في مجال الحوكمة والادارة والتمويل في مصر وخارجها.

مجلس الإدارة

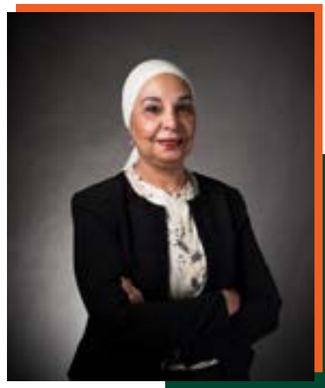

هانية صادق

ممثل عن بنك مصر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للعمليات سابقا في بنك HSBC مصر من فبراير ١٩٨٣ إلى إبريل ٢٠١٩.

الرئيس التنفيذي سابقا لقطاع تكنولوجيا المعلومات والعمليات المصرفية ببنك HSBC مصر، عضو في مجلس إدارة بنك HSBC مصر ورئيس مجلس إدارة كل من شركة HSBC لمعالجة البيانات الكترونيا وشركة HSBC للأوراق المالية.

وقد استلزم هذا الدور العمل ومشاركة كافة قطاعات البنك للنهوض بمستوى كفاءة العمليات والتكنولوجيا والخدمات الأخرى لتمكين نمو البنك ونجاحه. وقد شمل فريق العمل في هذا القطاع أكثر من ٤٠٠ موظفا لعبت دورا إقليميا لفترة انتقالية وجيزة حيث أشرفت على جميع العمليات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط بمعاونة أكثر من ١٢٠٠ موظف. وشملت مسؤولياتها الموسعة الحفاظ على وتعزيز إدارة المخاطر في جميع أنحاء البنك مع قيادة أعمال التطوير وترشيد النفقات. قامت بأعمال الرئيس التنفيذي لبنك HSBC مصر خلال فترات غيابه لأكثر من ٥ سنوات ولعبت دورا محوريا في قيادة علاقات البنك مع الجهات الرقابية ومختلف هيئات الرقابة والإشراف في مصر.

شغلت مناصب عديدة محورية في البنك مثل قيادة وتطوير قسم المراجعة الداخلية ليتماشى مع المعايير العالمية للمراجعة. وقضت ما يقرب من ستة عشر عاما في مجال تكنولوجيا المعلومات، الفروع والخدمات التجارية وتقديم أنظمة وخدمات مصرفية جديدة.

نالت تكريم من مجلة فوربس الشرق الأوسط لمدة خمس سنوات متتالية (٢٠١٤– ٢٠١٨) بين أكثر النساء العربيات نفوذا وتأثيرا في الشرق الأوسط.
حاصلة على بكالريوس وماجيستير اقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودورة كبار التنفيذيين في الشرق الأوسط من هارفرد بيزنس سكول من بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

مجلس الإدارة

حامد حسونه

ممثل عن البنك الأهلي المصري

عضو مجلس إدارة ممثلا عن البنك الأهلي المصري، والممثل الاقليمي الرئيسي لاتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف) UBAF وعضو مجلس إدارة شركة كوربليس، يتمتع بخبرة ٣٦ عاما في عدة مؤسسات دولية ومحلية.

حصل على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة ماستريخت بهولندا وبكالوريوس التجارة – جامعة عين شمس، فضلا على حصوله على عدة شهادات متخصصة من خلال المشاركة في دورات تدريبية وندوات في مجالات الاقتصاد والائتمان والخزانة، حصل على جائزة «الطالب الأكثر كفاءة» من جامعة ماستريخت لإدارة الأعمال، وشارك في الدراسات التحضيرية لتأسيس بنك مصر – أوروبا التابع لبنك مصر الدولي، كما قام بتمثيل يوباف في تأسيس شركة كوربليس.

شغل العديد من المناصب ببنك تشيس الأهلي (التجاري الدولي حاليا)، وبنك مصر الدولي (قطر الوطني حاليا) ، بالإضافة إلى شغله عدة مناصب ببنك كريدي ليونيه.

هذا مع كونه محاضر في البنوك والمؤسسات المالية للدراسات التكميلية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بالإضافة إلى عضويته بالغرفة التجارية الأمريكية ومجلس الأعمال الفرنسي المصري.

مجلس الإدارة

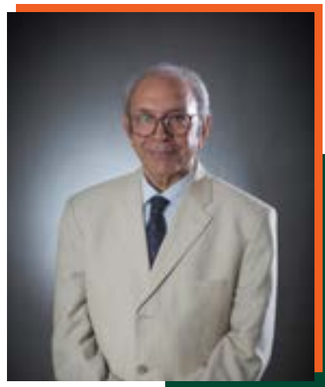

عبد العزيز حسوبة

ممثل عن القطاع الخاص

عضو مجلس إدارة البنك ممثلا عن القطاع الخاص منذ عام ٢٠١٥، والمحامي بالنقض والدستورية العليا.

شغل العديد من المناصب منها رئيس قطاع الشئون القانونية بالبنك المصري لتنمية الصادرات حتى مايو ٢٠١١، والمستشار القانوني لبنك الاتحاد الوطني، هذا وقد شغل منصب المستشار القانوني للبنك العقاري العربي وأيضا المستشار القانوني لبنك أبو ظبي الوطني حتى أكتوبر ١٩٩٧، هذا بالإضافة إلى شغله منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية.

هذا مع كونه محاضر بالمعهد المصرفي المصري منذ أكثر من ٢٧ سنة، ومؤسس والمسئول الرئيسي عن شهادة المحامي المصرفي بالمعهد المصرفي المصري، وأيضا المحاضر الزائر في العديد من المراكز والمؤتمرات المتصلة بالنواحي القانونية، له عدة مؤلفات في عمليات البنوك من الوجهة القانونية ومعالجة الديون المتعثرة والتحكيم وتسوية المنازعات المصرفية وخصوصا عن الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري.

يتمتع الأستاذ عبد العزيز حسوبة بخبرة تبلغ ٤٠ عاما في المحاماة والاستشارات القانونية في العديد من البنوك.

وهو حاليا رئيس قسم المنازعات القضائية والتحكيم بمكتب بيكر ماكينزي الدولي للمحاماة (مكتب مصر – القاهرة).

مجلس الإدارة

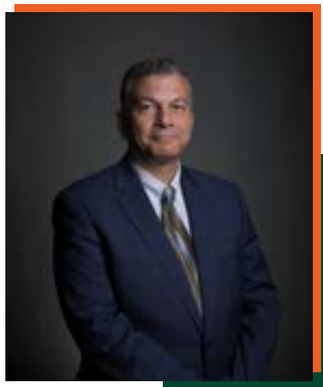

احمد طاهر

عضو متخصص مستقل

أستاذ التسويق بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ورئيس مجلس إدارة شركة IMS والتي تقدم خدماتها الاستشارية في مجال التخطيط الاستراتيجي والتسويق، وقد ساعدت منذ تأسيسها عام ١٩٩٦ مئات الشركات والمنظمات المحلية والعالمية في تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة في مجال التسويق وإدارة العلامات التجارية، وكذا تطوير وتنفيذ الخطط التسويقية، وتصميم وإجراء دراسات مسحية وبحوث كيفية على السوق على نطاق واسع، وإعادة هيكلة هذه الشركات سواء في مصر أو في منطقة الخليج العربي.

د. أحمد طاهر نشر عشرات الأبحاث العلمية والمقالات بدوريات دولية.

وقد ألف وترجم خمسة كتب منشورة في الادارة والتسويق إلى جانب قيامه بالإشراف على أكثر من ٢٠ رسالة دكتوراه وماجستير في هولندا والمملكة المتحدة ومصر، وأخيرا، فهو عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات والمؤسسات، حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة القاهرة، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة ولاية أوهايو، ودبلومة في نشر الكتب والمجلات من جامعة نيويورك، ودرجة الدكتوراه في التسويق من جامعة جورجيا.

مجلس الإدارة

أحمد سمير الصياد

عضو متخصص مستقل

الدكتور مهندس أحمد سمير الصياد عضو مجلس ادارة متخصص وله خبرة متعددة المحاور تمتد ثلاثون عاما، فهو رئيس مجلس ادارة والعضو المنتدب الحالي لشركة للصناعات الغذائية ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق لشركة تنمية الريف المصري الجديد وهى شركة المُطور المنوط بها تنفيذ المشروع القومي لإستصلاح وتنمية مليون ونصف المليون فدان، ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق لشركة بسكو مصر المقيدة بالبورصة المصرية ومدير مصر العام لشركة كيللوج العالمية مسئولا عن مهمة التغيير وعولمة العمليات الادارية والانتاجية للتوافق مع احدث الأنظمة الصناعية العالمية.

ساهم كمستشار لرئيس الهيئة العامة للاستثمار (وزير الاستثمار) للمشروعات القومية الكبرى، وساهم كممثلا رسميا لمصر ومتحدثا عن المشروعات الكبرى والاستثمار في بعثات رسمية ومفاوضات رفيعة المستوى، في اوروبا وامريكا واسيا والخليج.

عمل الدكتور الصياد كاستشاريا دوليا معتمدا ومحاضر دولي لدى الاتحاد الاوروبي وعدد من المنظمات الدولية (مثل الجامعة العربية، الأمم المتحدة، وغيرها) في مجالات الاستثمار والصناعة والابتكار والتنمية المتكاملة. وقد نفذ مهاما استشارية طويلة الاجل وقصيرة الاجل في العديد من دول المنطقة، وأشرف على اعداد دراسات اقليمية في عدد من الدول المتوسطية.

له خبرة علمية واكاديمية متنوعة فهو حاصل على شهادات البكالوريوس في هندسة الكهرباء قسم الاتصالات- جامعة القاهرة)، والماجستير في إدارة الأعمال الدولية (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، ودكتوراه التسويق في مجال نقل المعرفة من الاستثمار الأجنبي إلى مصر (جامعة ستراثكلايد، بريطانيا). وأكاديميا هو أستاذ (م) ادارة مشروعات وتسويق دولي، وله العديد من الابحاث المنشورة دوليا.

تتضمن أنشطة ومسئوليات الدكتور الصياد الحالية والسابقة عضوية مجلس إدارة – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، شركة التعمير للتمويل العقاري الاولى، شركة استثمار مصر للتنمية، شركة كايرو للتأجير التمويلي، وغيرها وهو كذلك عضو مجلس ريادة الاعمال والابتكار بالمجلس المصري التنافسي، عضو مجلس إدارة نادي يخت القاهرة سابقاً (دورتان)، والامين العام السابق لمؤسسة «الأمة المصرية» الاهلية، وعضو نقابة المهندسين المصرية، والجمعية المصرية للجودة، وجمعية المهندسين المصرية، وغرفة الصناعات الهندسية، وغرفة الصناعات الغذائية، والغرفة الالمانية العربية، والغرفة الامريكية.

مجلس الإدارة

محمد الحديدي

رئيس مجموعة العمليات المصرفية والإدارية
عضو تنفيذي - البنك المصري لتنمية الصادرات

انضم إلى عضوية مجلس إدارة البنك اعتبارًا من ١/ ١/ ٢٠١٩، محمد الحديدي حاصل على بكالوريوس تجارة محاسبة جامعة القاهرة ١٩٨١ – بتقدير جيد جدًا، وكذا دبلوم الدراسات العليا إدارة البنوك جامعة حلوان ١٩٩٢، ودبلوم الدراسات العليا إدارة المؤسسات المالية جامعة القاهرة ١٩٩٧، أيضا حاصل على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من الجمعية الدولية لمديري الشركات بالتعاون مع مركز المديرين المصري – وزارة الاستثمار.

يعمل بالجهاز المصرفي بمصر والخليج منذ أكثر من ٣٨ عامًا، عمل خلالها في العديد من الوظائف في كافة مجالات العمل المصرفي، حيث عمل ورأس العديد من القطاعات والمجموعات البنكية وهي الائتمان، الرقابة الداخلية، الفروع، الخزانة، الاستثمار، متابعة الائتمان، المالية، العمليات المصرفية، الادارية، نظم وتكنولوجيا المعلومات، ويشغل حاليًا وظيفة رئيس مجموعة العمليات بالبنك.

كما عمل سيادته لمدة ١٨ عامًا بعضوية مجالس إدارات الشركات كعضو مجلس وأيضًا كعضو منتدب ورئيس مجلس إدارة وذلك لمجموعة متنوعة من الشركات العاملة في مجالات إدارة الصناديق والاستثمارات المالية، تصدير الأدوية والمهمات الطبية، السياحة، الزراعة والانتاج الحيواني.

مجلس الإدارة

محمد أبو السعود

رئيس مجموعة المخاطر الشاملة
عضو تنفيذي - البنك المصري لتنمية الصادرات

أنضم محمد أبو السعود إلى البنك المصري لتنمية الصادرات بمنصب رئيس مجموعة المخاطر الشاملة منذ سبتمبر ٢٠١٧ وتم تعيينه كعضو مجلس إدارة تنفيذي في يناير ٢٠١٩.

وجديرا بالذكر أن محمد أبو السعود لديه خبرة مصرفية جاوزت ٢٣ عاما في مختلف المجالات شغل خلالها العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية وعلى مستوى إدارة الائتمان وإدارة المخاطر.

شغل سابقًا رئيس قطاع المخاطر ببنك المصرف المتحد قبل انضمامه للبنك المصري لتنمية الصادرات وتولى عملية تطوير وإعادة هيكلة الادارات التابعة لقطاع المخاطر ومتابعة ومراقبة جودة المحفظة الائتمانية؛ وقبل انضمامه لبنك المصرف المتحد عمل كمدير مخاطر الائتمان ببنك الاتحاد الوطني خلال عام ٢٠٠٨؛ كما تم تعيينه بلجان الائتمان بالبنك، وقد عمل محمد أبو السعود ببنك مصر لمدة ١١ عامًا في العديد من المناصب الإشرافية متضمنًا رئيس مجموعة بإدارة مخاطر ائتمان الشركات ومدير فرع بأحد الفروع الرئيسية بالبنك؛ كما ساهم في إعادة هيكلة وتطوير قطاع مخاطر الائتمان بالبنك.

محمد أبو السعود حاصل على بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال من جامعة عين شمس وقد حصل على العديد من الشهادات والدراسات العليا) ماجيستير اداره الأعمال بالتعاون مع University Westbrook بالولايات المتحدة الأمريكية / دبلومة السياسة والاقتصاد / دبلومة الدراسات المصرفية (وقد تلقى مجموعة من الدورات التدريبية المكثفة في كل من نيويورك – ألمانيا– هولندا.

مجلس الإدارة

اتساقا مع قواعد الحوكمة، يقوم المجلس إلى جانب دوره في الاشراف على إدارة أعمال البنك بوجه عام، بوضع القواعد والسياسات اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة الفعالة وذلك من خلال وضع سياسات خاصة بكل من:

– تجنب التعارض في المصالح.

– الإفصاح والشفافية.

– سياسة الحوكمة.

– ميثاق العمل وقواعد السلوك الأخلاقي.

– الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وغير الأخلاقية وحماية المبلغ وذلك بهدف إقامة التوازن بين الالتزام بالمسئولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين وأخذ مصلحة أصحاب المصالح الأخرى في الاعتبار.

– سياسة امن المعلومات .

– سياسة حماية حقوق العملاء .

هذا بالإضافة إلى وضع السياسة العامة لنشاط البنك، إعداد القوائم المالية ، إعداد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك واقتراح الموازنة التخطيطية وكذلك إعداد الهيكل التنظيمي للبنك ووضع اللوائح الخاصة بنظام العاملين وتحديد المرتبات والحوافز والمكافآت والمزايا ووضع اللوائح والقرارات الخاصة بعمليات البنك والشئون المالية والفنية وبرامج العمل ومتابعة تقارير نشاط البنك بصفة دورية.

مجلس الإدارة معني أيضا بوضع تحت تصرف مراقبي الحسابات ما يرونه ضروريا للقيام بمراجعة حسابات البنك من أوراق ودفاتر بيانات وخلافه، وكذلك إعداد وعرض القوائم المالية للبنك بصفة دورية، والتأكد من التزام أنشطة البنك المختلفة بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية السارية.

عدد الجلسات التي تم انعقادها خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ هو ١٢ جلسة.

لجان مجلس الإدارة

- لجنة المراجعة :

تقوم اللجنة بمتابعة أعمال قطاع المراجعة الداخلية بالبنك، مراجعة ومناقشة التقارير الدورية ومنها القوائم المالية للبنك وتقارير مراقبي الحسابات والاتصال المباشر بين مراقبي الحسابات ولجنة المراجعة، وتقارير الالتزام المصرفي والتقارير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تم انعقاد ١٥ جلسة خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- لجنة المخاطر :

تقوم اللجنة بمتابعة وظائف ادارة المخاطر بالبنك وكذا مراجعة ومتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بمجموعة ادارة المخاطر.

تم انعقاد ١٥ جلسة خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- اللجنة التنفيذية :

تقوم بدراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الإئتمانية وممارسة الصلاحيات الإئتمانية المخولة لها من مجلس الإدارة والواردة بجدول صلاحيات منح الإئتمان المنصوص عليها بالسياسة الإئتمانية وكذا الموافقة على تصعيد او تخفيض درجة الجدارة الإئتمانية بناء على توصية ترفع إليها من قطاع المخاطر.

تم انعقاد ٤٠ جلسة خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- لجنة الحوكمة والترشيحات :

تقوم بالتقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك، مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يخص بنود الإفصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة، بالإضافة إلى دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة بالبنك.

تم انعقاد ١٢ جلسة خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- لجنة المرتبات والمكافئات :

تقوم بمراجعة السياسات الخاصة بالمرتبات والمكافئات والتأكد من قيام البنك بالمراجعة الدورية لأسس تقييم اداء العاملين.

تم انعقاد ٦ جلسات خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- لجنة الاستراتيجيات :

وضع الإستراتيجية الخاصة بالبنك ومتابعة تنفيذها مع لجان المجلس والقطاعات والإدارات المختلفة بالبنك.

تم انعقاد ٤ جلسات خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية في جلسة ٢٠١٩/٠٧/١٠ وجلسة ٢٠١٩/٠٩/٢٩ والجمعية العامة غير العادية جلسة ٢٠٢٠/٠١/٢٧

الهيكل الإداري

في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

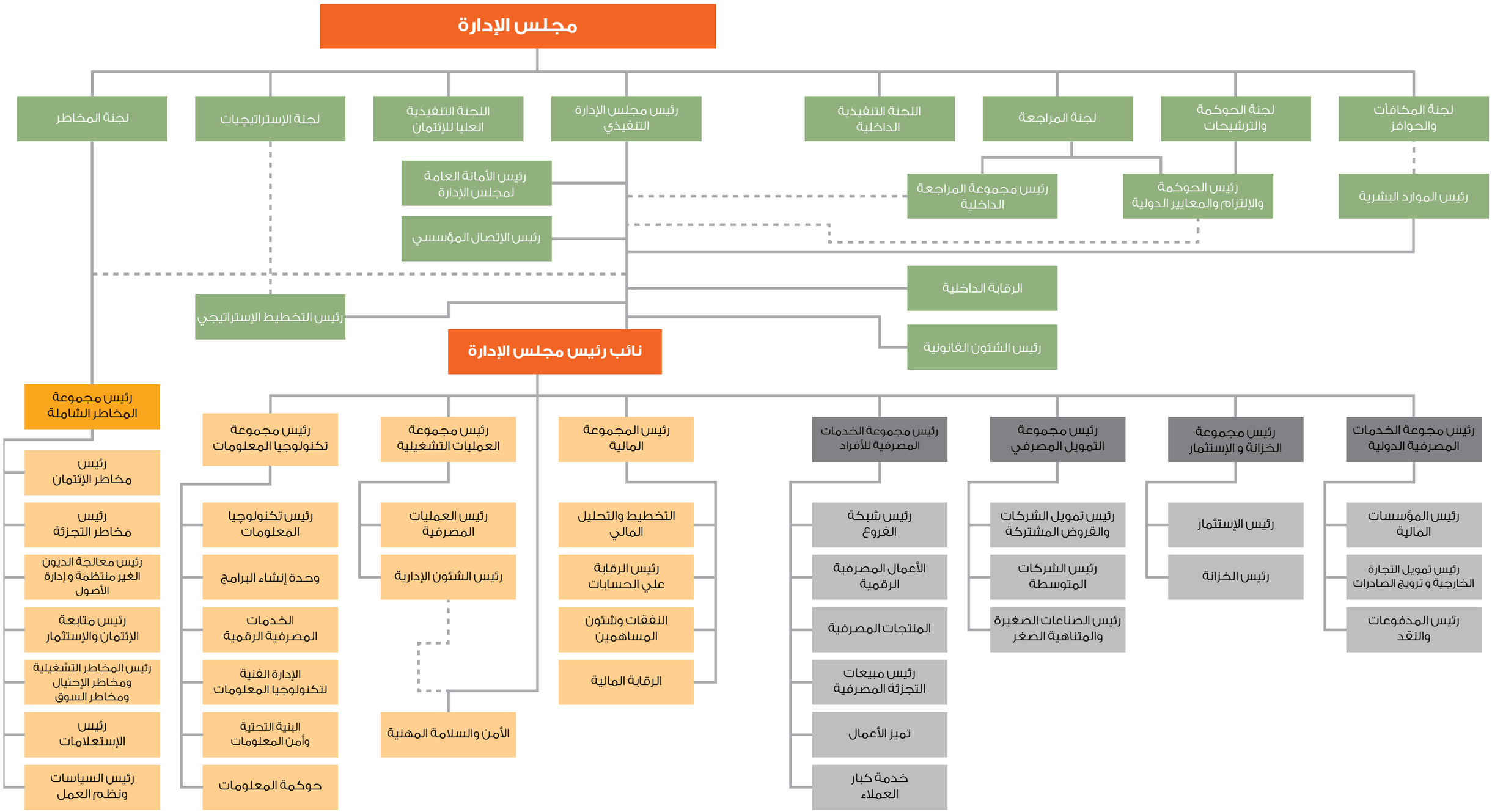

الظروف الاقتصادية

الإقتصاد العالمي

نظرة عامة عن الاقتصاد العالمي

يمر الاقتصاد العالمي هذا العام بأسوأ ركود تَعرَّض له منذ سنوات "الكساد الكبير"، فنتيجة جائحة كورونا، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع ٤,٩٪ للاقتصاد العالمي و٨٪ للدول ذات الاقتصاد المتقدم و٣٪ للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢٠ وذلك وفقا لصندوق النقد الدولي. ومن المتوقع ان يتعافى الاقتصاد في عام ٢٠٢١ ويرتفع الي ٥,٤٪، وهو أسوأ بكثير مما حدث في الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩. وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، حيث أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٥,٤٪ في ٢٠٢١ مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات.

معدل النمو الفعلي والمتوقع للاقتصاد العالمي

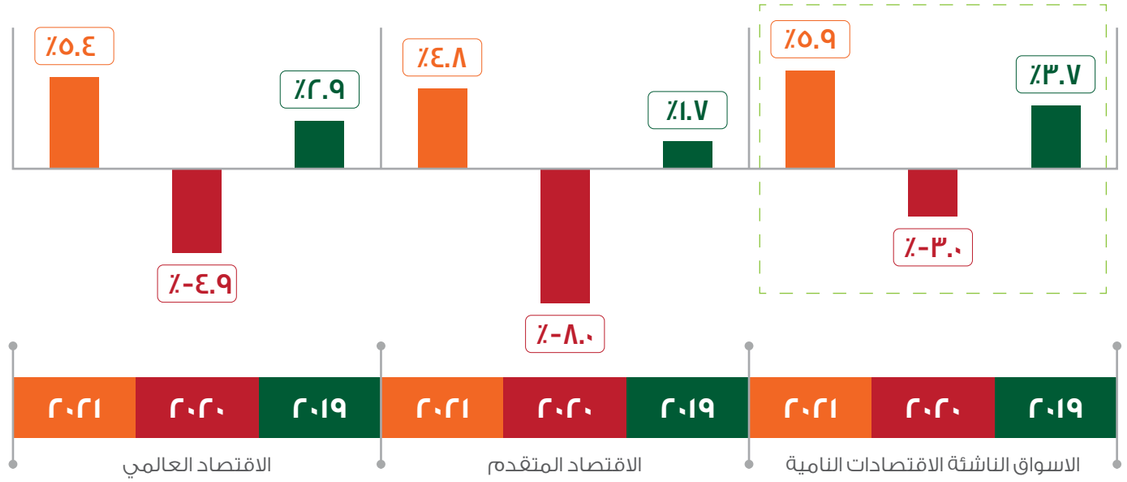

المصدر: صندوق النقد الدولي - يونيو ٢٠٢٠

ومن الإجراءات المهمة التي اتخذتها البنوك المركزية الكبرى في الفترة الماضية توفير تسهيلات للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة من أجل تخفيف الضغط النظامي. وقد دعمت هذه الإجراءات الثقة وساهمت في الحد من حجم الصدمة، مما هيأ للاقتصاد وضعا أفضل يؤهله للتعافي. ويمكن أن يكون للإجراءات المتزامنة تأثير معزز على الاقتصادات المنفردة، كما أنها ستساعد على إتاحة المجال أمام اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لاستخدام السياسة النقدية في الاستجابة للأوضاع الدورية المحلية.

الاقتصاد المحلي

نظرة عامة عن الاقتصاد المحلى

شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعهدت باتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير للوصول الي اقتصاد مرن واكثر استقرارا، وفي هذا السياق نجحت مصر في خلق بيئة مواتية للنمو الشامل والتنمية المستدامة، حيث تستقر الأساسيات الاقتصادية مع تخفيض العجز المالي، وخفض معدل التضخم وزيادة النمو ومعدل الإنتاج، جنبا إلى جنب، لتعزيز العملة المحلية، وذلك لدعم الثقة المحلية والدولية لجذب المستثمرين في ظل تداعيات فيروس كورونا المستجد من القاء الضوء نحو أولويات الانفاق العام مع الاخذ في الاعتبار بتعزيز المخصصات المالية الخاصة بالتعليم والصحة الي جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اضافة الي ذلك تم تخصيص ١٠٠ مليار جنيه مصري لتمويل خطة الدولة الشاملة وذلك لمساندة الفئات الأكثر تضررًا وعلاوة علي ذلك تقوم الدولة المصرية بجهود تحفيزية لدعم الصناعات والمشروعات الإنتاجية وهي الحزمة الأكبر في تاريخ الموازنات.

إجمالي عجز الموازنة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

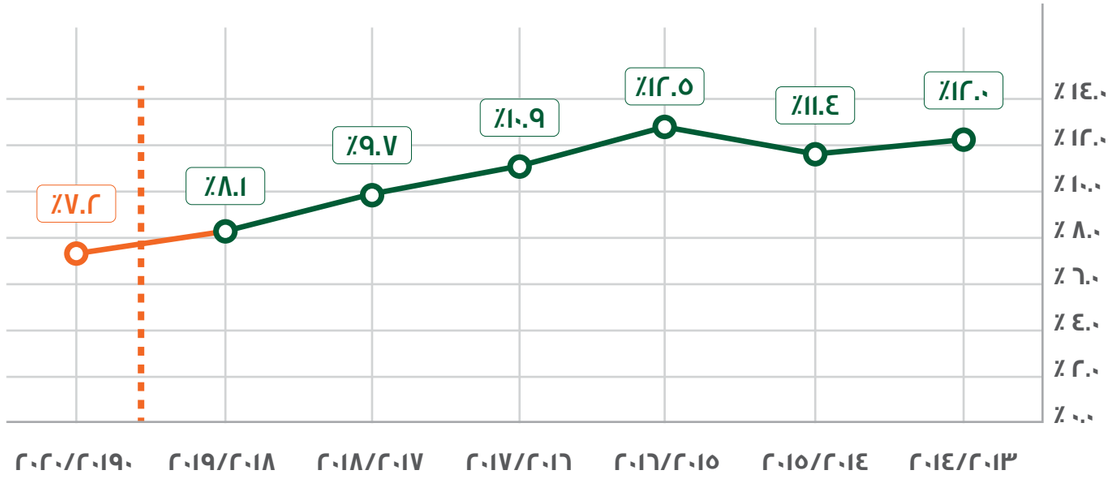

المصدر: التقرير المالي الشهري لوزارة المالية

نجحت مصر في تضييق عجز الموازنة الحكومية إلى ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٩,٧٪ في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ و١٠,٩٪ في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥. كما تهدف مصر إلى تحقيق المزيد من التقدم في خفض عجز الميزانية الإجمالية إلى ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما حققت مصر فائضا في الميزانية الأولية لأول مرة منذ ١٥ عام.

الناتج المحلي

معدل النمو

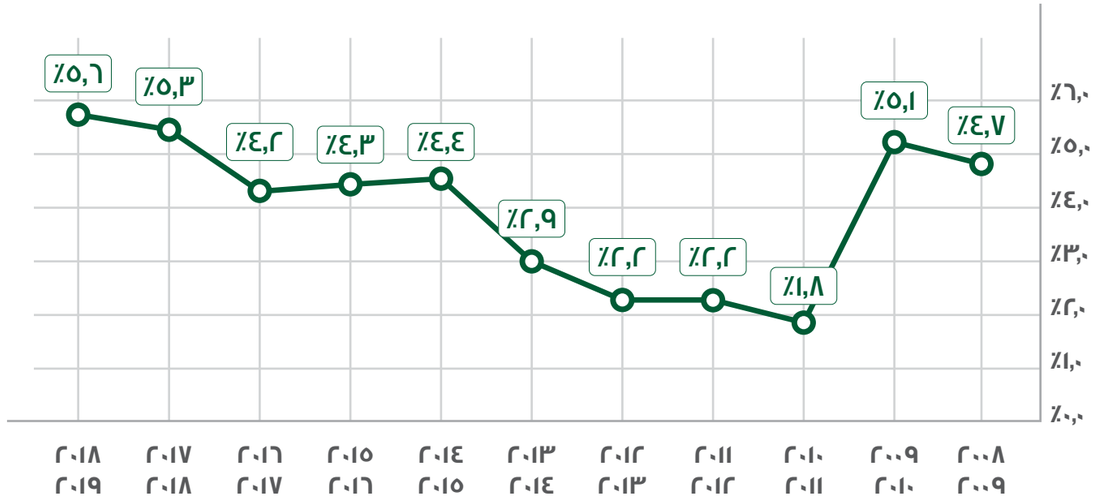

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مارس ٢٠٢٠

استمر استقرار معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي خلال الربع الرابع والنصف الثاني من عام ٢٠١٩ ليسجل ٥,٦٪، وهو ذات المعدل المسجل خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وأعلى معدل منذ العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وسجل معدل البطالة ٨٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩ مقارنة ب ٧,٨٪ و٧,٥٪ خلال الربعين الثالث والثاني من ذات العام على الترتيب، بينما سجلت مصر نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ وكان من المتوقع ان يصل الي ٥,٩٪ ولكن نسبة الانخفاض كانت بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد وبالرغم من ذلك نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي.

معدل التضخم

معدل التضخم العام – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

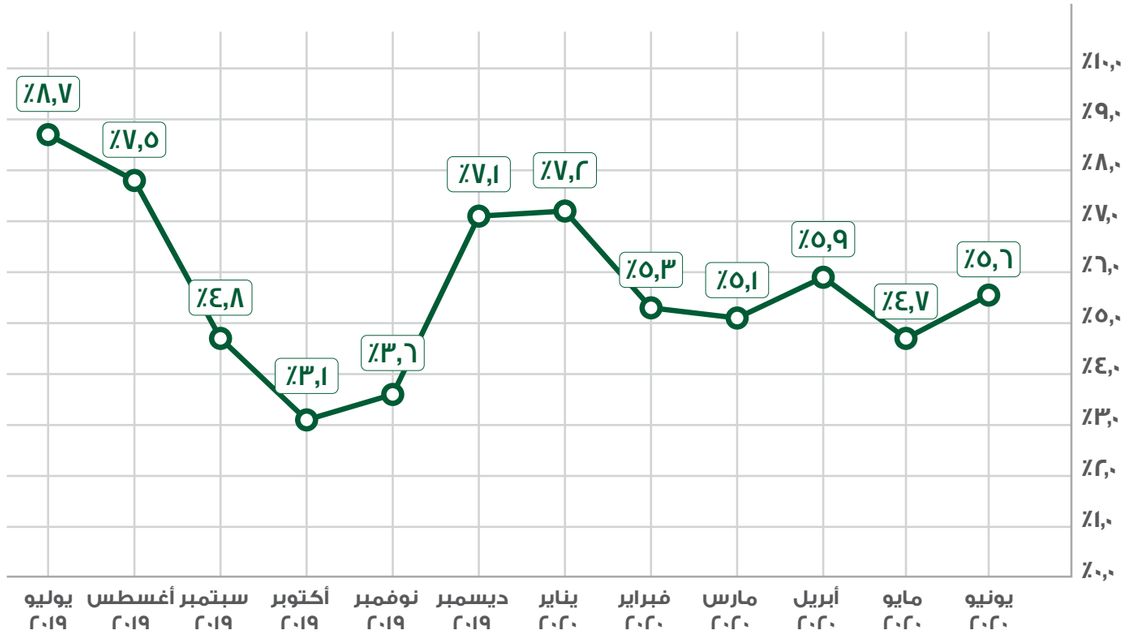

معدل التضخم العام – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المصدر: البنك المركزي المصري - التحليل الشهري عن يونيو ٢٠٢٠

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر إلى ٥,٦ ٪ في يونيو ٢٠٢٠ من ٤,٧ ٪ في مايو ٢٠٢٠ مدفوعاً بالتأثير السلبي لفترة الأساس بالرغم من الارتفاع الشهري المحدود في المستوى العام للأسعار في يونيو ٢٠٢٠ حيث سجل التضخم العام معدلا شهرياً موجبا بلغ ٠,١ ٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقابل معدلا سالب بلغ ٠,٨ ٪ في يونيو ٢٠١٩ وفي ضوء ما سبق وبسبب انخفاض أسعار السلع الغذائية الاساسية، سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً سالباً بلغ ٠,٣ ٪ في يونيو ٢٠٢٠ ، مقابل معدلاً موجبا بلغ ٠,٣ ٪ في يونيو ٢٠١٩ . وبالتالي انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٠,١ ٪ في يونيو ٢٠٢٠ من ١,٥ ٪ في مايو ٢٠٢٠ ، وهو أدنى معدل مسجل له تاريخياً .

أسعار الفائدة

معدلات العائد لليلة واحدة

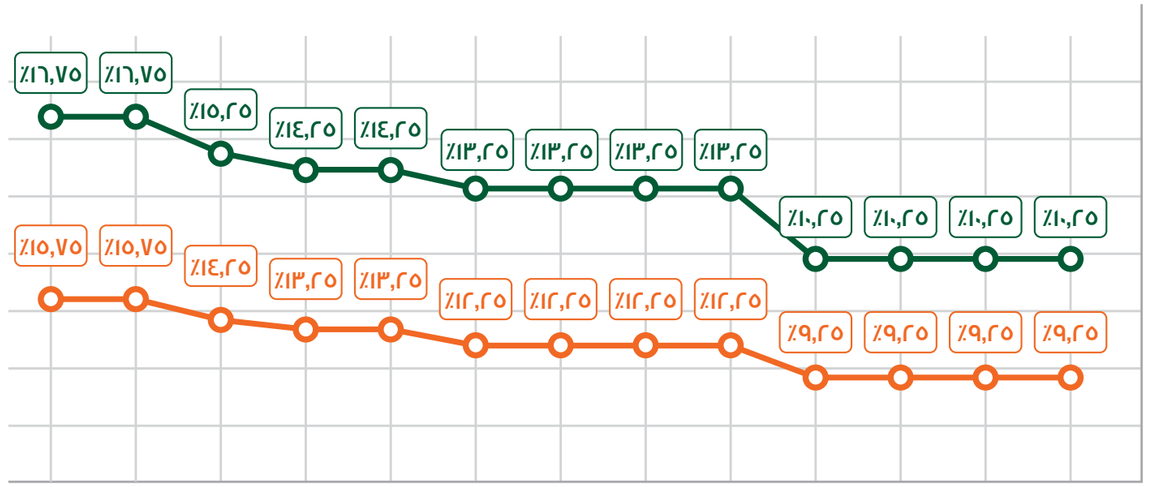

معدل العائد على الاقراض

معدل العائد على الإيداع

المصدر: البنك المركزي المصري

قررت لجنة السياسات النقدية الإبقاء على أسعار العائد دون تغيير في اجتماعيها بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٢٠ وذلك بعد أن تحركت بشكل استباقي واستثنائي في اجتماعها الطارئ يوم الاثنين الموافق ١٦ مارس ٢٠٢٠ لتخفض أسعار العائد بواقع ٣٠٠ نقطة أساس في ضوء التطورات والأوضاع العالمية الراهنة المتعلقة بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

وتوفر هذه القرارات الدعم المناسب للنشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، اخذا في الاعتبار التوقعات المستقبلية للتضخم واتساقها مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩٪ (+٣٪) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

استراتيجية الأعمال

قطاع المؤسسات المالية

يمثل قطاع المؤسسات المالية أحد أهم اركان المجموعة المصرفية الدولية ويعتبر القطاع قناة الاتصال الرئيسية مع المؤسسات المالية المحلية والدولية التي تعمل مع البنك المصري لتنمية الصادرات.

تتركز الأهداف الرئيسية للقطاع في بناء وتدعيم وتوسيع شبكة المراسلين في جميع أنحاء العالم، كذلك منح حدود ائتمانية لبعض الدول الأفريقية المستهدفة بما يساعد المصدرين على اختراق أسواقها الواعدة في ضوء خطة واستراتيجية الدولة في هذا الصدد والعمل على جلب موارد العملات الأجنبية لفترات زمنية مختلفة وبأسعار تنافسية لخدمة عملاء البنك.

يوفر القطاع مجموعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك التمويل التجاري، المشاركة في المخاطر الممولة وغير الممولة، القيام بترتيبات القروض الثنائية والتمويل، القروض المشتركة، الحلول المصممة بما تساهم بشكل مباشر في زيادة الأرباح التشغيلية للبنك وكذلك تنويع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، بالإضافة إلى تسهيل وتيسير المعاملات والمتطلبات الخاصة بعملاء مصرفنا. ويتميز القطاع بالأتى:

– شبكة متنوعة تضم أكثر من ١٢٠ بنك مراسل
– علاقات قوية مع المؤسسات المالية الدولية
– سجل حافل في تقديم خدمات الائتمان والتمويل التجاري المصمم خصيصا للعملاء.

تمويل الشركات والقروض المشتركة

ارتبطت استراتيجية قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ باستراتيجية البنك للأعوام الخمس ٢٠١٧/ ٢٠٢٢ كجزء لا يتجزأ من محاورها الست الأساسية وعلي وجه الخصوص محور تنمية الاعمال (والذي يتضمن هدف مضاعفة المحفظة الائتمانية) ومحور تنمية الصادرات ودعم المصدريين ومساندتهم بكافة الوسائل المتاحة من تمويل أو تقديم الخدمات الاستشارية المالية والتسويقية لهم أو دعم تواجدهم بالأسواق الخارجية وعلي وجه الخصوص أسواق افريقيا، مدعومة بالبروتوكولات / الاتفاقيات والمنتجات التي تم ابرامها خلال العام المالي.

وقد انعكس هذا بالإيجاب على المحفظة الائتمانية للقطاع وفقا لما يلي:

(وذلك على الرغم من تأثير جائحة كورونا التي يمر بها العالم حاليا بشكل عام وتمر بها البلاد بشكل خاص من الناحية الاقتصادية (والتي أثرت بالتأكيد على معدلات النمو الطبيعية في كافة المجالات بداية من الربع الأخير من العام المالي الحالي).

١) إجمالي المحفظة (الاستخدامات المباشرة / غير المباشرة / العملاء الجدد):

– بلغت نسبة النمو في إجمالي الاستخدامات المباشرة للعملاء بنهاية العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ حوالي ١٨,٢٪ عن المحقق في ٢٠١٩/٦/٣٠ حيث ارتفع رصيد الاستخدام المباشر للمحفظة الائتمانية للقطاع بحوالي ٤,١ مليار جنيه مصري عن الرصيد في ٢٠١٩/٦/٣٠.

– ارتفع رصيد الاستخدامات الغير مباشرة إقفال ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن إقفال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بحوالي مليار جنيه مصري.

– بلغت نسبة صافي النمو في عدد العملاء الجدد خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ١١ ٪.

– عزز القطاع خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ تعاملاته مع كبار العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة متضمن عملاء رائدين في حجم النشاط التصديري بالنسبة لإجمالي أرقام أعمالهم ومن هؤلاء العملاء:
شركة لوتس تكس، مجموعة النساجون الشرقيون، شركة بتروجيت، مجموعة نوفارتس للأدوية، مصنع الالكترونيات التابع للهيئة العربية للتصنيع، شركة الجمهورية للأدوية، شركة السويس للصلب، مجموعة سامكريت.

٢) القروض المشتركة:

بلغت حصة مصرفنا في ٢٠٢٠/٦/٣٠ حوالي ٥ مليار جنيه مصري، وتتركز النسبة الأكبر منها في تمويل القطاع الصناعي.

وبناءُ على ما سبق فإن استراتيجية قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة تهدف الى الاتي:

– الاستمرار في تنفيذ استراتيجية مصرفنا التي تُولي أهمية خاصة لتدعيم النشاط التصديري .

– النمو في محفظة الإقراض وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للحدود الائتمانية الممنوحة لعملاء مصرفنا بالإضافة الى التوسع في منح العملاء الجدد مع التركيز على العملاء المصدرين.

تمويل المشروعات والصناعات المتوسطة

تعتبر الصناعات المتوسطة والصغيرة شريان الحياة للصناعات الكبرى فهي تغذيها بالخامات ومقومات الانتاج وبما يضمن لها استمرارية وانتظام العملية الانتاجية.

كما أنها تساعد على تخفيف العبء على الصناعات الكبرى في توفير العملات الاجنبية اللازمة لتوفير خامات الانتاج من خلال شراؤها محلياً حيث ان الشركات الكبرى يعمل معها او مكمل لها ما يقرب من ٢٠ شركة من شركات الصناعات المتوسطة والصغيرة المغذية لها.

وإيمانا من البنك بأهمية شركات الصناعات المتوسطة والصغيرة وأثرها المباشر على تنمية الاقتصاد المصري وخلق المزيد من فرص العمل فقد اعتمدت استراتيجية البنك خطة للنهوض بهذا القطاع لتكمل بذلك سياسة وتوجهات الدولة والحوافز التي يقدمها البنك المركزي المصرى للبنوك لتمويل هذا القطاع.

فقد كان البنك الريادة بين البنوك في الاهتمام بالمشروعات المتوسطة والصغيرة حيث حرص مصرفنا على الاضطلاع بدوره في مساندة ذلك القطاع حيث بادر في عام ٢٠٠٥ بتوقيع اتفاقية تعاون فني مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي وذلك لتقديم المعونة الفنية في مجال وضع النظم والسياسات وادوات تقييم المخاطر والاساليب الفنية الحديثة لكيفية منح وادارة الائتمان الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة وتدريب العاملين في هذا الشأن.

كما قام مصرفنا بتوفير برامج تمويلية ميسرة ذات الأسعار المنخفضة لعملاء هذا القطاع حيث يقدم البنك قروض مدعمة في مجالات البيئة والحاصلات الزراعية والثروة الداجنة والسمكية.

هذا وإلى جانب الدعم المالي يقوم البنك بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة فنيا.

كما يقوم البنك بإمداد العملاء من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية سواء تمويل متوسط الاجل لعمليات الاحلال والتجديد للمعدات والآلات أو تمويل قصير الأجل لتمويل رأس المال العامل في مختلف مراحل العملية الانتاجية بالإضافة الي الخدمات المصرفية الأخرى.

هذا ويبلغ حجم التمويل المتاح من البنك للمشروعات المتوسطة والصغيرة ٥١٨٦ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٠/٦/٣٠ موزع على عدة قطاعات اقتصادية (صناعي – زراعي – تجارى– خدمي) وذلك على الرغم من المتغيرات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة السابقة.

كما يقوم البنك بتمويل الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بتقديم القروض متناهيه الصغر لأصحاب المشروعات متناهية الصغر وذلك بغرض مكافحة الفقر عن طريق تقديم التمويل متناهي الصغر وتوفير الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر بما يدعم التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل.

وذلك ايمانا من مصرفنا وتكاملا مع سياسة الدولة الحالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهيه الصغر وهذا ما دعي مصرفنا وقطاعات التمويل للصناعات المتوسطة والصغيرة بان تقوم بدورها بتقديم والتنسيق لتفعيل دور البنك المجتمعي.

وفيما يلي نسب توزيع محفظة الصناعات المتوسطة والصغيرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

التقسيم القطاعي
للمحفظة في ٢٠٢٠/٦/٣٠

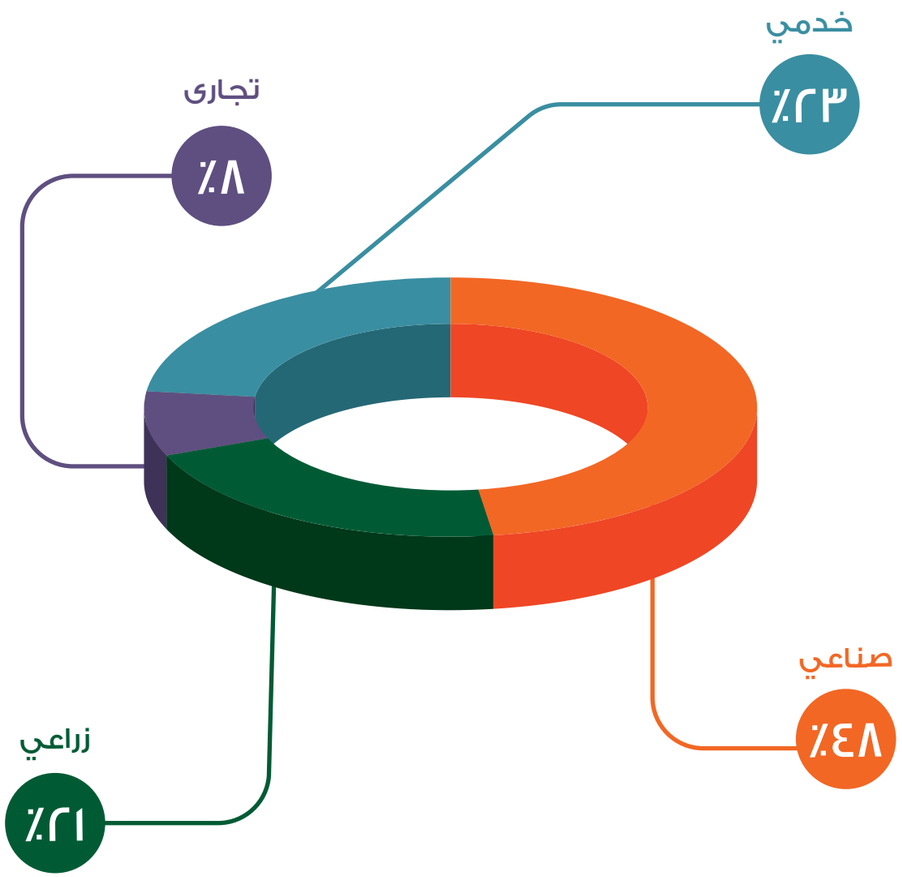

تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

تعتبر الصناعات الصغيرة شريان الحياة للصناعات الكبرى فهي تغذيها بالخامات ومقومات الانتاج وبما يضمن لها استمرارية وانتظام العملية الانتاجية، كما أنها تساعد على تخفيف العبء على الصناعات الكبرى في توفير العملات الاجنبية اللازمة لتوفير خامات الانتاج من خلال شراؤها محلياً حيث ان الشركات الكبرى يعمل معها او مكمل لها العديد من الشركات الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهيه الصغر المغذية لها.

وإيمانا من البنك بأهمية شركات الصناعات المتوسطة والصغيرة وأثرها المباشر على تنمية الاقتصاد المصري وخلق المزيد من فرص العمل فقد اعتمدت استراتيجية البنك خطة للنهوض بهذا القطاع لتكمل بذلك سياسة وتوجهات الدولة والحوافز التي يقدمها البنك المركزي المصرى للبنوك لتمويل هذا القطاع.

وبناء عليه أنشأ البنك ووفقا للسياسة التي تتبناها الدولة متمثلة في توجيهات البنك المركزي المصرى بالتوسع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر بهدف خلق حلقة تمويل متواصلة تبدأ من فكره المشروع ورعايته منذ الحاضنة لتنفيذ أفكار اصحاب ريادة الاعمال وعرض منتجات تمويلية مناسبة الى ان يصبح كيان صناعي كبير يتم تمويله، ولتفعيل هذه الاستراتيجية فقد قام مصرفنا بإنشاء قطاع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠١٩

ويقدم القطاع العديد من الخدمات المالية والخدمات غير المالية والمتمثلة فيما يلي : -

– إدارة تمويل الصناعات الصغيرة (small enterprises).

– إدارة المنتجات والصناعات متناهية الصغر (very small enterprises and business banking) .

– إدارة رواد النيل (Nilepreneur).

وفى هذا الصدد فقد قام البنك بالإجراءات التالية: -

– تكوين فريق عمل لديه خبرات متنوعة ومتخصصه لتقديم أفضل الخدمات التمويلية.

– إنشاء مركزين لخدمات تطوير الاعمال لتقديم كافة الخدمات الغير ماليه لأصحاب ريادة الاعمال والأفكار. الابتكارية بشارع فيصل الهرم والمركز الأخر بمدينه برج العرب بالإسكندرية.

– يرعى البنك من خلال القطاع وبالتعاون مع البنك المركزي المصرى وجامعه النيل على مدار خمس سنوات حاضنة التعبئة والتغليف والتي تدار من خلال جامعه النيل حيث تقوم باكتشاف ورعاية الشباب أصحاب الأفكار وريادة الاعمال في صناعة التعبئة والتغليف والتي تعتبر شريك أساسي في كافة الصناعات الأخرى.

– تم توقيع عدة بروتوكولات مع الجهاز التنفيذي لمحافظة بورسعيد وهيئة التنمية الصناعية لتمويل شراء مصانع لصغار المصنعين.

وذلك ايمانا من البنك بتعاون كافة أجهزة الدولة لتهيئة مناخ اقتصادي شامل ويعمل البنك على توفير برامج تمويلية ميسرة ذات الأسعار المنخفضة ووفقا لمبادرات البنك المركزي المصرى لعملاء هذا القطاع حيث يقدم البنك قروض مدعمة في مجالات البيئة والحاصلات الزراعية والثروة الداجنة والسمكية ويقوم البنك بإمداد العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بمجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية سواء تمويل متوسط الاجل لعمليات الاحلال والتجديد للمعدات والآلات أو انشاء مصانع جديدة وتمويل قصير الأجل لتمويل رأس المال العامل في مختلف مراحل العملية الانتاجية بالإضافة الي الخدمات المصرفية الأخرى.

كما يقوم البنك بتمويل الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بتقديم القروض متناهية الصغر لأصحاب المشروعات متناهية الصغر وذلك بغرض مكافحة الفقر عن طريق تقديم التمويل متناهي الصغر وتوفير الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر بما يدعم التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل. وذلك ايمانا من البنك وتكاملا مع سياسة الدولة الحالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهيه الصغر هذا ما دعي البنك ومن ثم قطاع تمويل الصناعات الصغيرة ومتناهيه الصغر ان يقوم بدوره بتقديم والتنسيق وتنفيذ هذه التوجهات لتفعيل دور البنك المجتمعي.

هذا ويبلغ حجم التمويل المتاح من البنك للمشروعات الصغيرة ٨٤٠ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٠/٦/٣٠ موزع على ١٦٦ عميل في عدة قطاعات اقتصادية (صناعي – زراعي– تجاري– مؤسسات ماليه – خدمي) وذلك على الرغم من المتغيرات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة السابقة (يبلغ حجم التمويل المتاح للصناعات الصغيرة ٧٩٠ مليون جنيه مصري موزعه على ٨٠ عميل والقروض الممنوحة للصناعات المتناهية الصغر ٥٠ مليون جنيه مصري موزعه على ٨٦ عميل) .

وفيما يلي نسب توزيع محفظة تمويل الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

التوزيع القطاعى لقطاع تمويل الشركات الصغيرة و متناهية الصغر

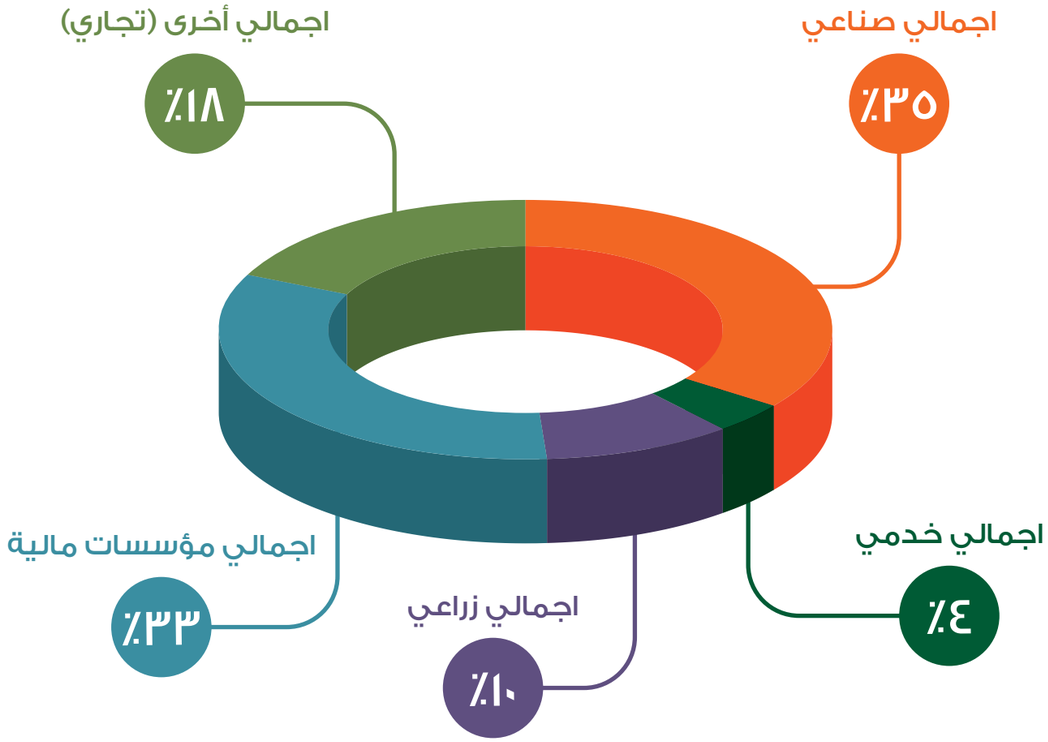

ترويج الصادرات والتجارة الخارجية

تهدف إدارة ترويج الصادرات والتجارة الخارجية الى تقديم حلول فريدة للتمويل التجاري بغرض زيادة حجم عملاء البنك وزيادة حصته من عمليات التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة وذلك من خلال تقديم خدمات غير ماليه كأبحاث السوق والاستشارات الفنية وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية في مجال عمليات التجارة الخارجية بغرض زيادة الوعي لدى العملاء الحاليين والمحتملين.

وكذلك تعزيز العلاقات مع عدة سفارات دول أفريقية وأجنبية لتحقيق الاستفادة القصوى من الدعم المعلوماتي والعمل بشكل وثيق مع الشركة المصرية لضمان الصادرات وكافة الجهات الأخرى.

بالإضافة إلى التواجد في المؤتمرات والمحافل الدولية بما يحقق للبنك الميزة التنافسية والمكانة المتميزة في السوق.

انشطة وإنجازات القطاع خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠:

– حصول البنك على جائزة أفضل بنك في تمويل التجارة الخارجية للعام الثاني على التوالي من مجلة GTR Leaders وذلك بفضل الخدمات الغير المالية التي قدمها البنك بالإضافة الى زيادة حجم اعمال التجارة الخارجية.

– السبق في رعاية وحضور اول معرض دولي يجمع المصدر والمستورد تحت سقف واحد بأجندة اجتماعات B2B متفق عليها مسبقا (HATS (Home Appliances & Tableware Show والذي تضمن أيضا زيارات ميدانية لمصانع المصدرين المصريين.

– رعاية ومصاحبة البعثة التجارية لجمعية سيدات اعمال مصر للمشاركة في فعاليات مؤتمر north meets east: women in business forum والذى تم انعقاده في العاصمة الكينية نيروبي.

– تنظيم ورشة عمل لأعضاء المجلس التصديري للصناعات الهندسية بهدف توعية الأعضاء بكل ما يخص عمليات التجارة الخارجية وذلك ضمن مشروع " اشتغل – ابتكر – صدر".

– المشاركة في برنامج محاكاة النظام المصرفي المصري EBSM الخاص بطلبة الجامعات.

إدارة المدفوعات والنقد

إدارة المدفوعات والنقد هي وحدة أعمال مصرفية تقدم مزيجًا من الخدمات لعملاء الشركات مثل إدارة الحسابات، التحصيل، الدفع، تحويل الأموال وإدارة الثروات الكترونيا لمساعدة العملاء على بناء إدارة محكمة لحساباتهم وتوضح وضع السيولة لديهم، وكذلك مساعدهم في تنظيم ومركزية الأموال بكفاءة من أجل الحفاظ على و/ او زيادة قيمة الأموال، وذلك لتحسين وضع السيولة، ورفع مستوى الإدارة المالية والحصول على عائد رأسمالي أعلى.

مميزات خدمات / منتجات إدارة المدفوعات والنقد من منظور عميل قطاع الشركات:

١– طريقة آمنة وسريعة لتحويل الأموال وإدارة التحصيل والدفع.

٢– الإدارة الموحدة لحسابات أعضاء الشركات القابضة، والتحكم الفعال في رصيد الحساب الجاري، والمرونة في جمع وتخصيص وتركز الأموال، والوصول في الوقت المناسب إلى بيانات الحساب والتداول، والدعم القوي لفرق الشركة لتحقيق إدارة الأموال المركزية.

٣– ادارة الأموال الفائضة، المركزة او الراكدة لفرص استثمارية أفضل.

المنتجات التي تم إطلاقها:

١) خدمات التجارة عبر الإنترنت – يوليو ٢٠١٩ / يناير ٢٠٢٠ .

٢) خدمات المقاصة الالية لمدفوعات الشركات عبر الانترنت – المنصة الخاصة بشركة بنوك مصر – يناير ٢٠١٩ / ابريل ٢٠٢٠ – تم تفعيل الخدمة لتسعة عملاء.

٣) النافذة الموحدة – يناير ٢٠١٩ / أكتوبر ٢٠١٩ – أكثر من ١,٧ مليار جنيه مصري قيمة العمليات المنفذة في اول ستة أشهر – ٥٠٠ ألف صافي ربح.

٤) خدمة تحويل المرتبات الإلكترونية (عبر الأنترنت).

المشاريع التي تم إنجازها:

١) اتفاقية الاعمال الخاصة بتطوير خدمات الأنترنت البنكي الخاص بالشركات – أغسطس ٢٠١٩ / يناير ٢٠٢٠.

٢) الانتهاء من تطبيق خدمة الرقم التعريفي المصرفي الدولي (بداية من وثيقة متطلبات الاعمال، مرورا بعملية اختبار الخدمة على تحويلات السويفت (MT103) وخدمة المقاصة الالية للعمليات الواردة والصادرة، والتعديلات اللازمة على أنظمة البنك المختلفة، وانتهاء بإبلاغ عملاء البنك) – نوفمبر ٢٠١٩ / مايو ٢٠٢٠.

٣) تنفيذ وإطلاق مشروع الرقم التعريفي المصرفي الدولي IBAN .

٤) فيديوهات تعليمية وتدريبية لخدمة الانترنت البنكي.

٥) مراجعة التسعير الذي أدي الي تعديل تسعير بعض منتجاتنا.

موافقات البنك المركزي المصري:

تم الحصول على موافقات البنك المركزي المصريلإطلاق الخدمات والمنتجات التالية:

١) خدمات المقاصة الالية لمدفوعات الشركات عبر الانترنت (إضافة مباشرة).

٢) خدمات المقاصة الالية لمدفوعات الشركات عبر الانترنت (خصم مباشر).

٣) تنفيذ خدمة نقل الأموال.

٤) تنفيذ خدمة الدفع للشركات.

الأنشطة الاستثمارية

أولاً: المساهمات الرأسمالية:

بلغ صافي استثمارات البنك في أسهم وصناديق استثمار رأسمالية في نهاية العام المالي موضوع التقرير ١,٣ مليار جنيه مصري، وقد تم خلال العام المالي:

– تخفيض مبلغ الاستثمار في الشركات التابعة ضمن المحفظة الاستثمارية بمبلغ ٤٣٥,٧ مليون جنيه مصري، حيث وصلت نسبة الاستثمار في الشركات التابعة إلى إجمالي المحفظة الاستثمارية ٦٠,٩٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٧٤,٨٪ في العام السابق، وتم ذلك من خلال تخفيض رؤوس أموال عدد ٤ شركات تابعة.

– تأسيس شركة إي بي إي للتخصيم برأس مال مرخص به ٢٥٠ مليون جنيه مصري ورأس مال مصدر ومدفوع يبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري. يأتي هذا التأسيس في إطار خطة البنك لتطوير حزمة الخدمات المالية غير المصرفية من خلال شركاته التابعة وفي إطار التوافق مع قانون التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، ومن المخطط أن تقدم الشركة مجموعة متكاملة من برامج تخصيم التصدير وتخصيم الاستيراد والتخصيم المحلي سواء مع حق الرجوع على البائع أو بدون حق الرجوع على البائع.

تبلغ نسبة مساهمة البنك ٦٠٪ من رأس المال (٣٠ مليون جنيه مصري)، ويضم هيكل مساهميها الشركة المصرية لضمان الصادرات بنسبة مساهمة ١٥٪ وبنك الاستثمار القومي بنسبة ١٥٪ والبنك الأهلي المصري بنسبة ١٠٪.

– الانتهاء من الأعمال الإنشائية للفندق الجديد "بارادسيوس" (٢٠٤ غرفة بمستوى ٤ نجوم) مقام على الأرض المخصصة من الهيئة العامة للتنمية السياحية لشركة تنمية السياحة المصرية إحدى الشركات التابعة للبنك بمنطقة دشة الضبعة بسهل حشيش – الغردقة،

– حقق فندق أوبروي سهل حشيش المملوك لإحدى الشركات التابعة للبنك الفوز بجائزة أفضل اختيار من قبل المسافرين لعام ٢٠٢٠ وهو أعلى تكريم من موقع Trip Advisor ، وحقق الفندق هذا الفوز من خلال حصوله على أفضل خدمة ورفاهيه في الشرق الأوسط وكذلك الأفضل على الاطلاق في الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى وضع الفندق ضمن تصنيف أفضل ١٪ من الفنادق حول العالم.

ثانياً: صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الأول - الخبير:

صندوق أسهم تقوم بإدارته شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار، وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير ١٠٧,٣٥٩ وثيقة منها ٧٩١٩١ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ١١٢,٠٨ جنيه مصري مقارنة بقيمتها الإسمية في نشرة الاكتتاب وقدرها ٣٣,٣٣ جنيه مصري. وحصل الصندوق على المركز الأول خلال عام ضمن ٢٧ صندوق مماثل وذلك طبقاً لآخر تقرير صادر عن الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار.

ويتميز الصندوق بعدم تحمل العميل أية مصاريف لعمليات الشراء أو الاسترداد، وسرعة متابعة سعر الوثيقة ومتابعة الرصيد والشراء والاسترداد من خلال فروع البنك أو الكترونياً من خلال الانترنت البنكي، كما يتيح الصندوق فرصة الاقتراض بضمان الوثائق طبقاً للقواعد السائدة بالبنك.

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني - النقدي:

صندوق نقدي تقوم بإدارته شركة ازيموت مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية. وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير ١,٧١٣,٥٣٣ وثيقة منها ٣٤,٤١٥ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ٣٧٧,٧٧٤٥ جنيه مصري مقارنة بقيمته الإسمية في نشرة الاكتتاب وقدرها ١٠٠ جنيه مصري.

وبلغ إجمالي عمولات البنك ٢,٢٧٧ ألف جنيه مصري أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل. وحصل الصندوق على المركز الرابع خلال عام ضمن ٢٨ صندوق مماثل (بفارق ٠,١٣٪ فقط عن المركز الأول) وذلك طبقاً لآخر تقرير صادر عن الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار .

ويتميز الصندوق بإعفاء العائد من الضرائب وعدم تحمل العميل أية مصاريف لعمليات الشراء أو الاسترداد، وسرعة متابعة سعر الوثيقة ومتابعة الرصيد والشراء والاسترداد من خلال فروع البنك أو الكترونياً من خلال الانترنت البنكي. كما يتيح الصندوق فرصة الاقتراض بضمان الوثائق طبقاً للقواعد السائدة بالبنك.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث - كنوز:

صندوق من نوع تخصيص الأصول تقوم بإدارته شركة برايم انفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية. وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير ٥٢,٨٢٣ وثيقة منها ٥٠٠٠ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ١٤٩,٢٨١٢ جنيه مصري مقارنة بقيمته الإسمية في نشرة الاكتتاب وقدرها ١٠٠ جنيه مصري.

وحصل الصندوق على المركز الأول خلال عام ضمن الصناديق المماثلة وذلك طبقاً لآخر تقرير صادر عن الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار.

ويتميز الصندوق بعدم تحمل العميل أية مصاريف لعمليات الشراء أو الاسترداد، وسرعة متابعة سعر الوثيقة ومتابعة الرصيد والشراء والاسترداد من خلال فروع البنك أو الكترونياً من خلال الانترنت البنكي. كما يتيح الصندوق فرصة الاقتراض بضمان الوثائق طبقاً للقواعد السائدة بالبنك.

قطاع الخزانة

– بلغ حجم محفظة الاذون والسندات الحكومية بجميع العملات ١٣,٦٥ مليار جنيه مصري في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١٢,٣٤ مليار جنيه مصري في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ بزيادة بلغت ١٠,٦٪ علماً بان أرباح إعادة التقييم بلغت ٧٢ مليون جنيه مصري لمحفظة السندات الحكومية بالجنيه المصري للعام المالي الحالي كما بلغت أرباح إعادة التقييم لمحفظة السندات الحكومية بالدولار الأمريكي مبلغ ٣ مليون دولار.

– بلغ حجم الودائع لدى البنوك بجميع العملات ما يعادل ٤,٢٣ مليار جنيه مصري وتم تنفيذ عمليات اقتراض مقابل ربط ودائع من خلال سوق الانترنك (Arbitrage) بمتوسط ٢,٤ مليار جنيه مصري وبهامش ربح بلغ ٠,٣٦٪.

– في مجال المتعاملين الرئيسيين بلغت العمولات المحققة عن نشاط السوق الاولي ١٠,٠٣ مليون جنيه مصري عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبلغت ربحية تداول الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوي ١,٣ مليون جنيه مصري في نهاية يونيو ٢٠٢٠ من خلال حجم تداول بلغ ٧٠ مليار جنيه مصري مقابل ٢١,٤ في العام السابق وذلك بمعدل نمو بلغ ٣٢٧,١٪ ، ليبلغ اجمالي الإيرادات المحققة ٢٠,٣ مليون جنيه مصري مقابل ١٤,١٥ بمعدل زيادة بلغت ٤٣,٧٥ ٪ عن العام المالي السابق وبلغ حجم القبول في عطاءات وزارة المالية في الأذون والسندات الحكومية ٦٨ مليار جنيه مصري وبما يعادل ٣٩٣٪ من حجم التغطية المطلوبة من قبل وزارة المالية وفقا لنصيب مصرفنا كمتعامل رئيسي.

– حققت عمليات أرباح تداول النقد الأجنبي عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ مبلغ ١٣٤,٣ مليون جنيه مصري مقابل ١٠٦,٤ في العام المالي السابق بمعدل زيادة ٢٦,٢٪ بالإضافة الى زيادة حجم عمليات تداول عملات اجنبية مقابل الجنيه المصري لصالح عملاء البنك من ١,٨٣ مليار دولار امريكي خلال العام المالي السابق الى ٢,٥ مليار دولار أمريكي بمعدل نمو ٣٦,٦٪.

العمليات المصرفية المركزية

– تم ابلاغ اعتمادات تصدير لعملاء البنك بإجمالي مبلغ ٤,٧٠٣ مليار جنيه مصري، تم تعزيز جزء منها بمبلغ ٢,٠٦٦ مليون جنيه مصري بنسبة ٤٤٪، وهذه النسبة تعتبر من أعلي النسب الموجودة على مستوي البنوك المصرية في تعزيز الاعتمادات المستندية – تصدير، وهو ما يعكس بصورة مباشرة قدرة البنك والكفاءات الموجودة بالقطاع المصرفي علي تحمل المسئولية حيث أن تعزيز الاعتمادات يلقي بكافة المسئوليات على عاتق البنك وتحمله لكافة المخاطر حال عدم السداد تجاه المصدر المصري لأية أسباب تتعلق بالمستندات ومطابقتها لشروط الاعتماد.

– تم تنفيذ عمليات شحن حصائل تصدير من خلال البنك خلال تلك الفترة بحوالي ٣٢,٤٣١ مليار جنيه مصري .
وقد قام البنك بعمليات خصم مستندات الشحن – تصدير بمبلغ ١٩٦ مليون جنيه مصري، ودفعها للمصدرين قبل تواريخ استحقاقها وذلك تشجيعاً للمصدرين لحصولهم على قيمة المستندات فور إتمام عملية الشحن دون الانتظار لورود الحصيلة من الخارج.

– الارتقاء بالنواحي الفنية لعمليات التجارة الخارجية عن طريق إلحاق العاملين بالدورات التدريبية المقدمة عن طريق المعهد المصرفي المصري بإشراف البنك المركزي المصري، والتي تم اجتيازها من قبل العاملين بالقطاع بنسبة نجاح ١٠٠٪.

– حصل البنك في هذا العام على جائزة أفضل بنك في مصر علي مستوي تمويل التجارة الخارجية للعام الثاني علي التوالي، وذلك كما أعلنت مؤسسة GTR (Global Trade Review MENA) العالمية، وهي إحدى المؤسسات العالمية في مجال المال والبنوك وتمويل التجارة الخارجية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قطاع التجزئة المصرفية وشبكة الفروع

تهدف استراتيجية التجزئة المصرفية لبناء قاعدة تجزئة مصرفيه بالتركيز على التواصل المستمر مع العملاء عبر المنتجات والخدمات المقدمة والتي تتناسب مع احتياجات العميل المالية خلال فترة علاقة العميل بالبنك.

رؤية القطاع:

التواجد ضمن أفضل ١٠ مؤسسات بنكية في مجال التجزئة المصرفية من حيث تميز الاعمال والتحول الرقمي.

مهمة القطاع:

العمل الدائم علي زيادة الربحية المحققة من خلال المعاملات المصرفية وتسهيل احتياجات العميل المالية خلال فترة التعامل وذلك بالاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجية والعلامة التجارية.

المحاور الرئيسية:

- **إدارة ربحية البنك:** وذلك من خلال أطلاق منتجات مبتكرة جديد ة، التركيز على رؤوس الأموال المنخفضة الفائدة، إعادة هيكلة منظومة التجزئة المصرفية والفروع، إعادة توزيع الربحية، والعمل على تطوير وإنشاء التقارير الخاصة بالربحية لفروع البنك.

- **مشاركة العميل:** زيادة عدد ماكينات الصراف الالي، تأثير إدارة البيع المباشر علي زيادة العملاء الجدد للبنك، مركز اتصال موحد، إعادة تنظيم القنوات الالكترونية والاستثمار بها، الاستثمار في التسويق الرقمي والعمل على التسويق عن هوية البنك.

- **رحلة العميل:** مراجعة وإعادة تصميم نظم العمل الخاصة بالفروع، التكيف مع سياسة مخاطر التجزئة، وحدة لدعم عمليات الفروع، ميكنة عملية فتح الحسابات، إنشاء مركز لتميز العملاء.

- **الموارد البشرية:** تعيين موظفين ذوي خبرات مهنية عالية، إنشاء نظام تقدير ومكافئة الموظفين، خطط تدريب حديثة، العمل على خطة نجاح لبديل المدير.

إنجازات قطاع التجزئة المصرفية خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

قاعدة العملاء

زيادة عدد العملاء من ٤٢,٤٩٨ عميل في يونيو ٢٠١٩ لتصل الى ٥٦,٠٩٥ عميل في يونيو ٢٠٢٠؛ بزيادة ١٢,٧٥٤ عميل وبمعدل نمو ٣٠٪ منها ١٦,٧٩٦ عميل جديد بإجمالي حوالي مبلغ ٥ مليار جنيه مصري.

الخصوم

بالرغم من الظروف الراهنة لقد استطاعت التجزئة المصرفية على إدارة واكتساب رؤوس أموال جديدة في محفظة الودائع بحوالي ١٣ مليار جنيه مصري هذا العام مما ساهم بزيادة ٦٪ من اجمالي محفظة البنك و٨,٥٪ بمحفظة التجزئة المصرفية.

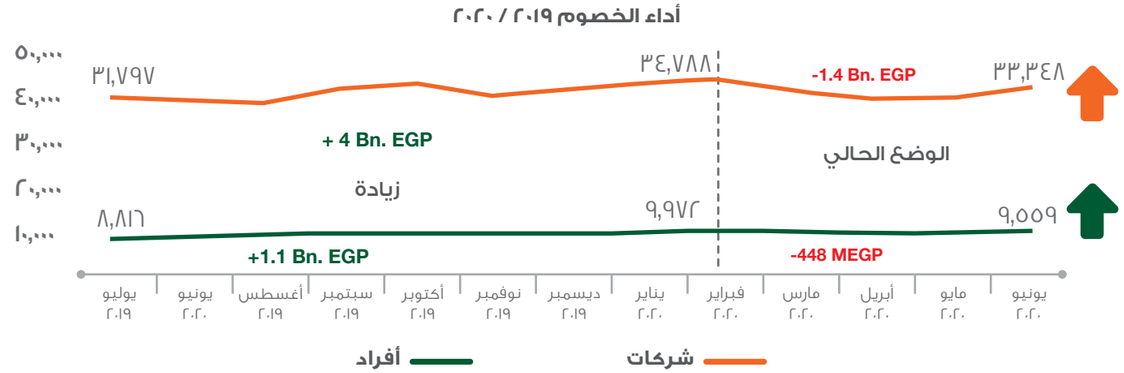

الأصول

استطاعت التجزئة المصرفية زيادة محفظة القروض بنحو ٣ أضعاف من المحقق مقارنة بالعام الماضي لتصل نسبة الزيادة من ٥٤٠ مليون جنيه مصري الي ١,٤٨ مليار جنيه مصري بزيادة ٩٤٨ مليون جنيه مصري وبمعدل نمو ١٧٦٪.

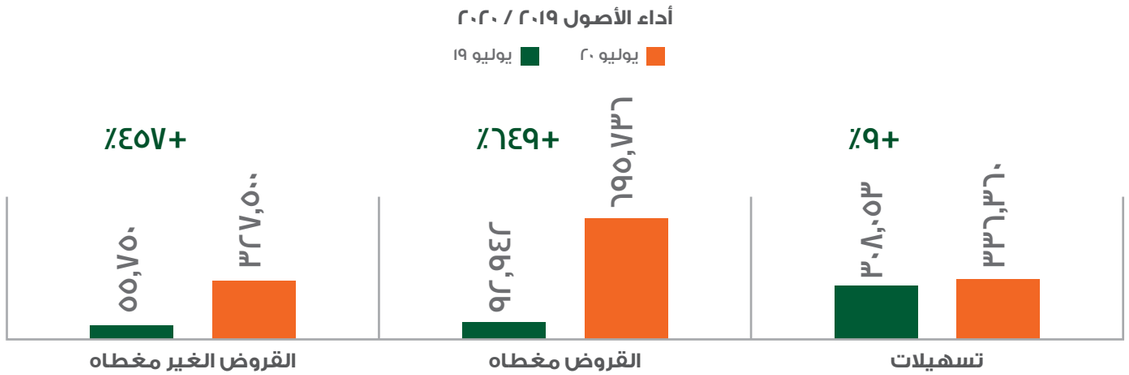

البطاقات الائتمانية

لقد تم مضاعفة عدد البطاقات حيث تم زيادة عدد بطاقات الائتمان من ٢,٠٨٤ بطاقة في يونيو ٢٠١٩ الى ٤,٩١٧ بطاقة في يونيو ٢٠٢٠، بزيادة ٢,٨٣٣ بطاقة وبمعدل نمو ١٣٦٪، وزيادة الاستخدام الخاص بالبطاقات بنسبة ٥٣٪ لتصل الى ٢٦,٨٦٨ مليون جنيه مصري في يونيو ٢٠٢٠.

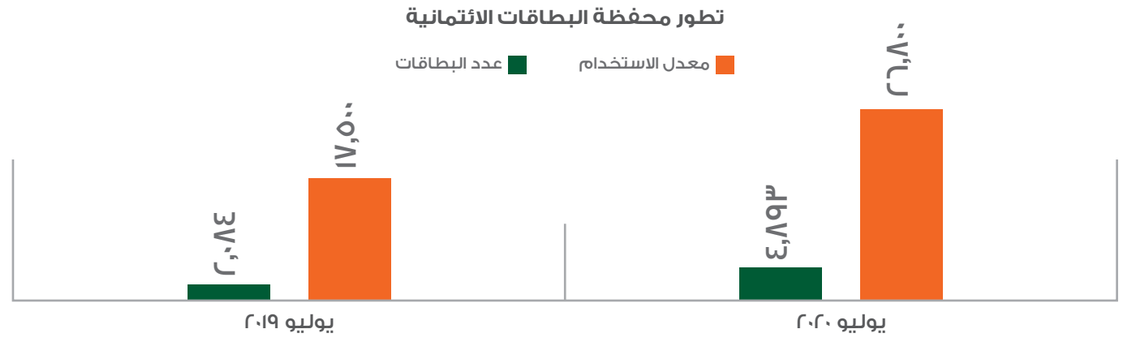

المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية

تـم اصـدار العديـد مـن المنتجـات والخدمـات الالكترونيـة لتمكيـن العمـلاء مـن الحصـول عليهـا واسـتخدامها بسـهولة وذلـك عـن طريـق:

– تفعيل خدمة المحفظة الالكترونية.

– تفعيل خدمة الانترنت البنكي مع امكانية التفعيل الذاتي.

– تفعيل خدمة ال E-Pin.

وجـارى التوسـع فـى شـبكة الصـراف الالـى وفقـا لمبـادرة البنـك المركـزى المصـرى والتـى يسـاهم بهـا البنـك لدعـم العمـلاء الحالييـن والجـدد لتلبيـة احتياجاتهـم الماليـة عبـر خدمـات الدفـع الالكترونـي.

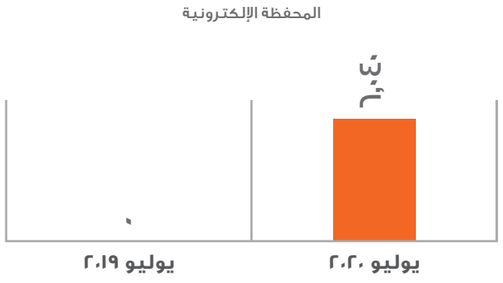

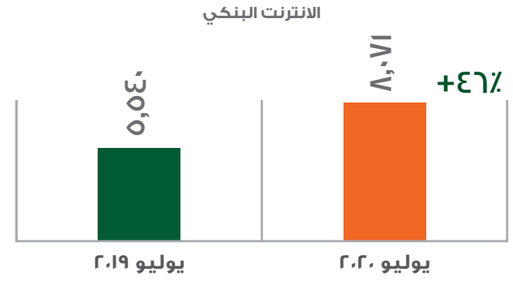

شبكة الفروع

جـاري التوسـع فـي شـبكة الفـروع الخاصـة بالبنـك مـن خـلال فتـح فـروع جديـدة لتغطيـة كافـة جمهوريـة مصـر العربيـة مـن الناحيـة الجغرافيـة بعـد التعاقـد مـع شـركة ADHOC لتحديـد افضـل المواقـع الجغرافيـة التـي يحتـاج البنـك التوسـع فيهـا خـلال الفتـرة القادمـة. وتـم افتتـاح ٤ فـروع للبنـك مـع بدايـات السـنة الماليـة فـي يوليـو ٢٠٢٠ (الغردقـة – الرحـاب – السـنهوري – سـوريا) حتـى يصبـح اجمالـي عـدد فـروع البنـك ٣٨ فـرع.

كمـا تـم التعاقـد مـع اكتـر مـن شـركة هندسـية لمناقشـة إمكانيـة تجديـد / افتتـاح الفـروع مـع إضافـة الخدمـات الرقميـة والفـروع الالكترونيـة التـي سـوف تلبـي احتياجـات العميـل الماليـة بصـورة أفضـل.

وقـد تـم إعـادة بنـاء منظومـة الفـروع مـن خـلال فصـل موظفـي خدمـة العمـلاء عـن موظفـي تنفيـذ العمليـات المصرفيـة والـذي نتـج عنـه خلـق مسـمي وظيفـي جديـد (مديـر العمليـات المصرفيـة) يتماشـى مـع الوظيفـة المقدمـة مـن خلالـه، وتـم تحديـد متطلبـات جميـع الوظائـف داخـل الفـروع وذلـك للفصـل بيـن التزامـات وواجبـات كل مـن الوظيفتيـن مثلمـا تـم وضـع خطـة نجـاح لـكل منهمـا وذلـك لتقديـم افضـل الخدمـات المقدمـة مـن جانبهـم وتلبيـة احتياجـات العمـلاء فـي اسـرع وقـت.

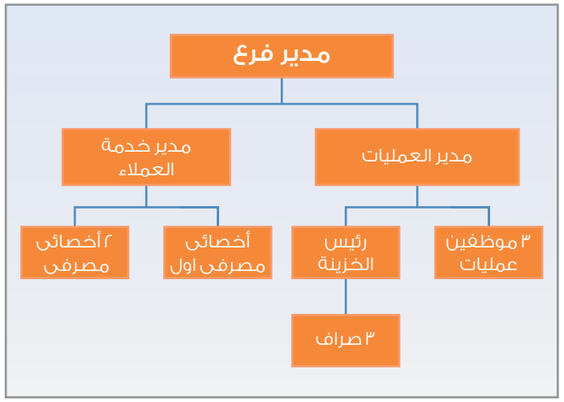

الاستثمار في العنصر البشري

– تم تعيين حوالي ١٥٠ موظف تجزئة مصرفية.

– تم إعادة هيكلة الفروع وإعادة تنظيم الفصل بين المسئوليات والواجبات المقدمة للتركيز علي البيع والربحية.

– تم تأسيس ادارة المبيعات المباشرة.

– تم تغيير إدارة دعم الفروع الي إدارة تميز الأعمال وذلك لتقديم خدمات افضل للفروع والنظر في كل المعوقات التي تواجها الفروع.

إدارة المبيعات المباشرة

تم تأسيس إدارة المبيعات المباشرة كعنصر أساسي في قطاع التجزئة المصرفية وذلك لزيادة نسبة الاستحواذ على العملاء الجدد وتقديم منتجات البنك للعملاء المستهدفين.

بالرغم من أن ادارة البيع المباشر لم يمر عليها سوي ٦ أشهر فقط من بداية العمل إلا انها نجحت في تحقيق الأهداف المنشودة في مدة زمنية قصيرة وذلك بخلق محفظة قروض بإجمالي مبلغ ١٩٠ مليون جنيه مصري (قروض سيارات ١١٥ مليون جنيه مصري، قروض شخصية ٧٥ مليون جنيه مصري).

حفل افتتاح أحد الفروع الجديدة

إدارة تطوير المنتجات

تم تطوير جميع المنتجات الحالية للبنك واطلاق منتجات وبرامج جديدة منها على سبيل المثال :

– برامج قروض السيارات.

– برامج القروض الشخصية المهنية الجديدة.

– بطاقات ميزة.

– الشهادات المتغيرة.

– باقات الرواتب الجديدة.

– تعديل البرامج الحالية لتتماشي مع أسعار السوق.

– برامج التمويل العقاري.

– مبادرات البنك المركزي للعملاء متوسطي الدخل.

– إطلاق حملات ومسابقات للقروض الشخصية، محفظة الودائع، واستخدام البطاقات الائتمانية.

إدارة تمييز الاعمال وجودة الخدمة

إعادة هيكلة وحدات خدمة العملاء من خلال زيادة عدد العاملين وإطلاق ٣ خدمات جديدة والتي من خلالها يتم تحديد وتقييم ولاء العميل، والمجهود المبذول من جانب العميل، ومدي رضاء العميل عن خدمات البنك.

– وحدة تفعيل بطاقات الائتمان: تم تفعيل ٤٠٪ من اجمالي البطاقات الائتمانية لدي البنك.

– وحدة استطلاع الرأي ونتائجه حتى الان كالاتي: ولاء العميل ٥٠، مدي رضاء العميل عن الخدمات ٩٢٪، والمجهود المبذول من قبل العميل ٧٪ "مجهود كبير".

– وحدة المكالمات الترحيبية.

– إطلاق بطاقة تقييم الخدمة والذي من خلاله يتم قياس مدي جودة الخدمة المقدمة عن طريق قطاعات التجزئة المختلفة.

– تطبيق خطة تطوير الفروع وتصميماتها.

– اعاده هيكلة اعمال نهاية السنة المالية مما ادي الي تخفيف العبء والجهد المبذول من قبل الفروع. على سبيل المثال: اجراءات مصادقات حسابات العملاء.

– تكوين فرق عمل استثنائية مما ادي الي تقليل عبء عمليات الفروع. مثال: تحديث ٨٠٠٠ بطاقة رقم قومي منتهية، وربط بطاقات الائتمان الغير مربوطة.

– انشاء وحده فتح الحسابات والتي تهدف الي إسراع اجراءات ادارة البيع المباشر.

– تطبيق اجراءات المدفوعات الالكترونية المحلية مما ادت الي دعم وتسهيل جميع التحويلات المحلية والخارجية.

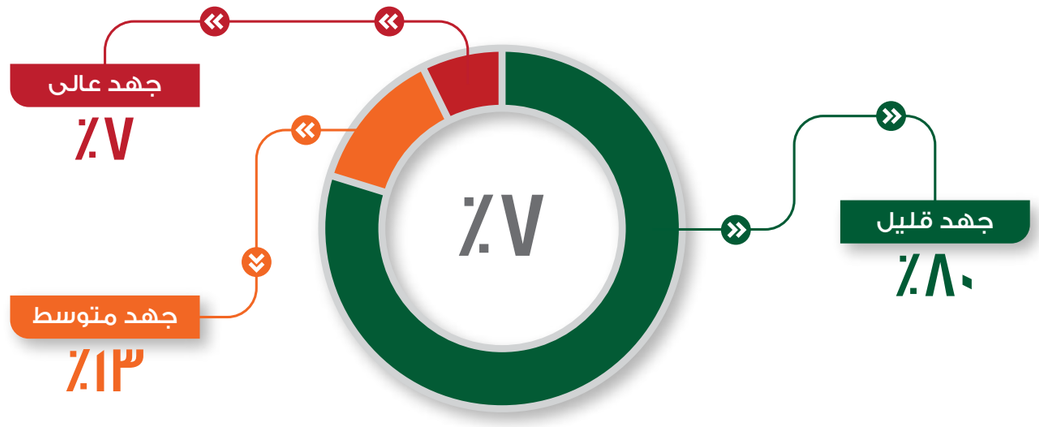

التفاعل

تذكروا دائماً ان سوياً لقد قمنا ببناء استراتيجية التجزئة المصرفية، والآن نحن نحصد اعمالنا معاً. يومياً نحن نقوم بالتفاعل سوياً في فروعنا، مع الادارات المختلفة، مع شركائنا، ومع جميع افراد التجزئة المصرفية.

وبدون وجود هذا التفاعل بيننا، لما حققنا كل هذه الانجازات. واود ايضاً ان اعبر عن مدي امتناني لجميع شركائنا في جميع قطاعات البنك المختلفة لتعاونهم معنا ودعمهم لنا والذي يعد عنصر رئيسي للنجاح.

يتمثل عامل تمكين الأعمال في العام المقبل في زيادة الانخراط مع العملاء من خلال إدخال إدارة المحافظ وتجزئة عملاء التجزئة.

إعادة هيكلة منظومة التجزئة المصرفية وشبكة الفروع

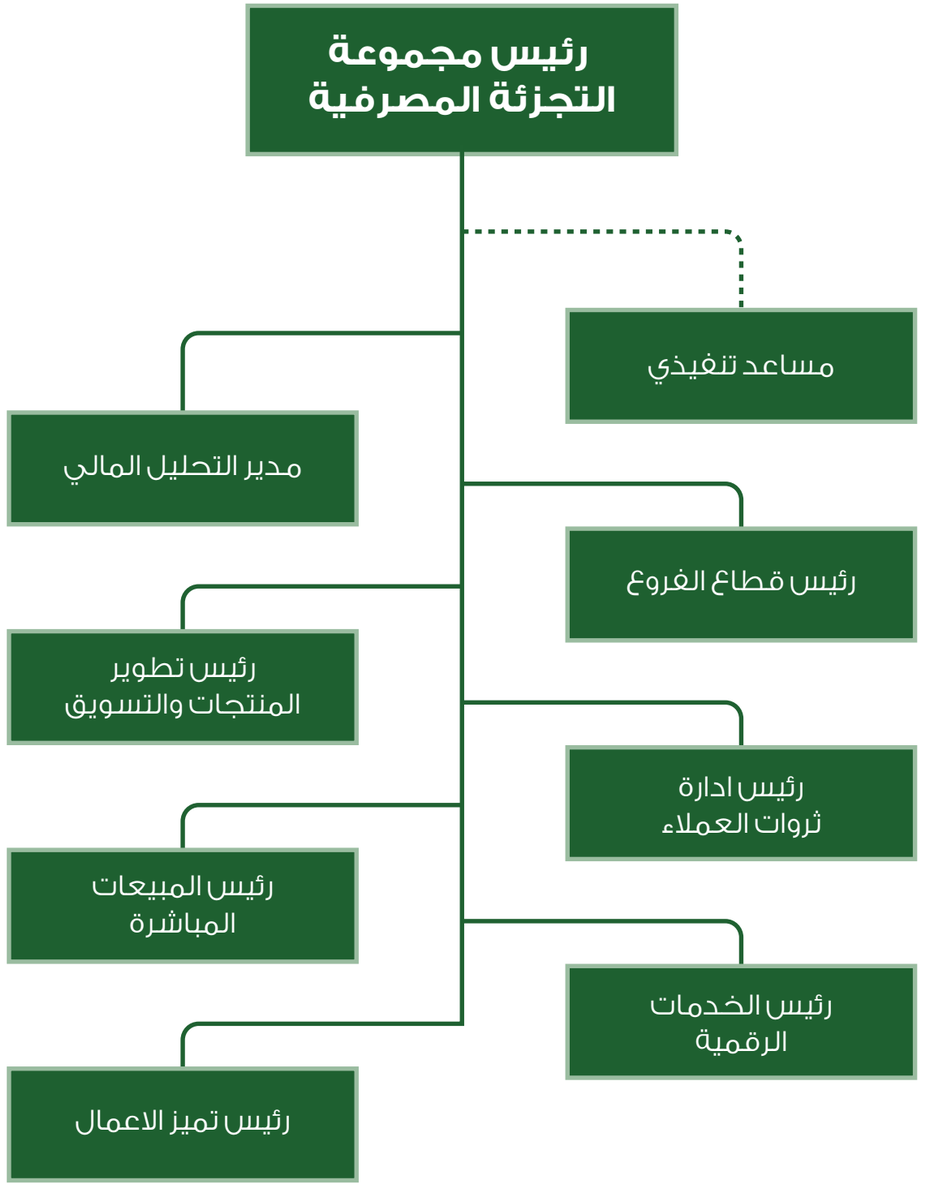

قطاع مخاطر التجزئة المصرفية

قطاع مخاطر التجزئة المصرفية هو قطاع جديد تم استحداثه وإنشاؤه في عام ٢٠١٨ بالتوازي مع بداية انطلاق خدمات التجزئة المصرفية بالبنك ليكون الأداة الرئيسية لتخفيض وتجنب جميع أنواع المخاطر الائتمانية التي يمكن ظهورها في دورة التجزئة المصرفية بأكملها.

ويتشكل قطاع مخاطر التجزئة المصرفية من ثلاثة أدوار رئيسية في الوقت الحاضر (قسم ائتمان التجزئة المصرفية – قسم التحصيلات والتسويات – قسم تحليل البيانات وإدارة المحفظة)، حيث أن إنشاء دورة ائتمان صحية وسريعة هي الدور المحوري لأقسام مخاطر التجزئة المصرفية من أجل تخفيض جميع أنواع المخاطر التي قد تواجه دورة الائتمان لأعمال التجزئة المصرفية في البنك.

١) إدارة مخاطر ائتمان التجزئة المصرفية

يأتي دور ادارة ائتمان التجزئة المصرفية في تحليل وتقييم ومراقبة جميع أنواع المنتجات المصرفية الائتمانية والتأكد من تطبيق جميع المعايير وسياسات ونظم الائتمان الداخلية بالبنك، بالإضافة إلى تطبيق جميع منشورات وتعليمات الجهات التنظيمية، بالإضافة إلى تقديم جميع الاقتراحات المناسبة لتعزيز واستدامة وزيادة مستوى جودة القرارات الائتمانية.

٢) إدارة تسويات وتحصيلات التجزئة المصرفية

يأتي دور ادارة تحصيلات وتسويات التجزئة المصرفية في الحفاظ على محفظة جيدة من خلال استعادة أصول الإقراض لمنتجات التجزئة المصرفية الخاصة بالبنك عن طريق التحصيل وتسديدات العملاء مع تخفيض نسب فرص التعثر والتي تؤثر بشكل رئيسي على المبالغ المستقطعة من أرباح البنك لتغطية المخصصات، بالإضافة الي الحفاظ علي سمعة البنك من خلال تقديم أفضل الطرق والسبل لعملائنا وتسهيل عمليات السداد المختلفة.

٣) الإدارة الإحصائية للمحفظة

يأتي دور الإدارة الإحصائية للمحفظة في الحصول على نظرة عامة لمحفظة البنك الخاصة بمنتجات التجزئة المصرفية والحفاظ على عدم ظهور تركز في شرائح منتجات التجزئة المصرفية المختلفة عن غيرها، مراقبة تطبيق نسبة الاستثناءات في المحفظة والتأكد من عدم تخطي النسب المسموح بها للحفاظ على جودة المحفظة من خلال تجنب المخاطر الحالية والمتوقع حدوثها.

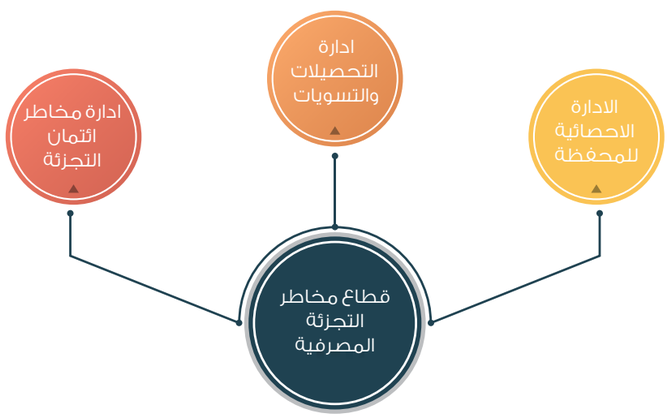

اهم الإنجازات المحققة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

– وضع سياسة لقطاع مخاطر التجزئة المصرفية.

– زيادة محفظة التجزئة المصرفية بطريقة جيدة ومخفضة من نسبة المخاطر.

– إنشاء تقارير تحليلية تخدم دورة التجزئة المصرفية في البنك.

– بناء فريق قوى وفعال لخدمة جميع المهام الرئيسية لدورة تحليل المنتجات ودورة التجزئة المصرفية بأكملها.

– بناء قنوات اتصال فعالة مع جميع المعنيين لتسهيل المهام الرئيسية لنشاط التجزئة المصرفية.

– تقليل نسبة المتأخرات لتصل الى نسبة ٠,٨٦٪ لعدد أيام تأخير أكثر من ٩٠ يوم.

– تقليل الخسائر المتوقع حدوثها من عملاء الاحتيال التي يتم اكتشافهم.

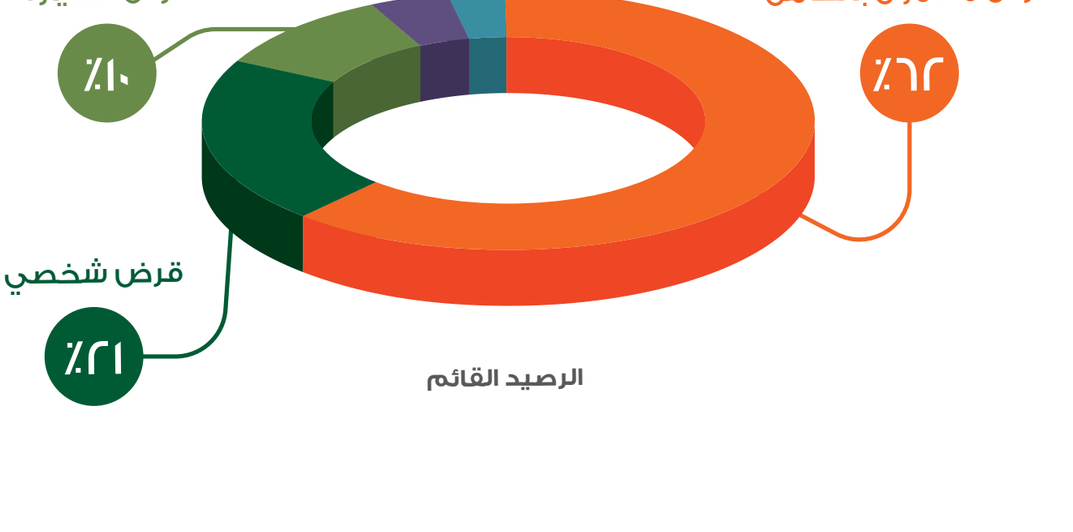

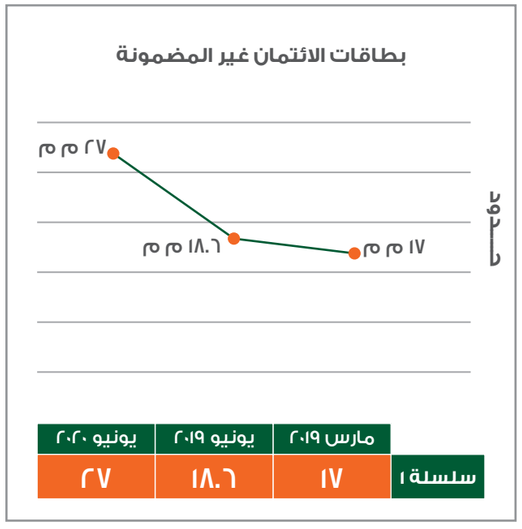

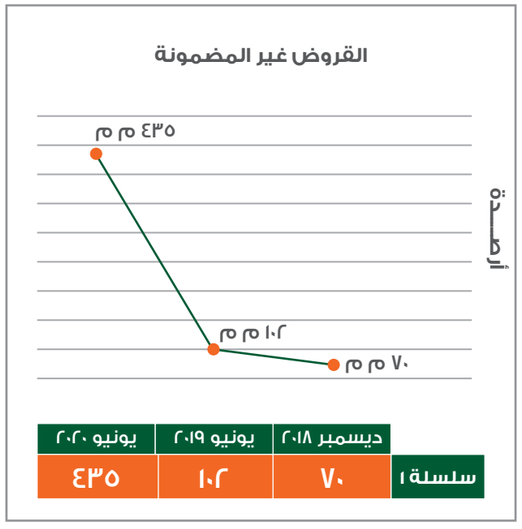

الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية

يهدف عمل قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية الي حماية المؤسسة من مخاطر مخالفة القوانين والضوابط الرقابية السارية داخليا وخارجيا وبالتالي فهو يساعد في ادارة ومحاصرة المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام باللوائح والقوانين الداخلية والخارجية التي قد تواجهها المؤسسة، والتي يمكن تعريفها بالمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

وفى إطار القيام بهذا الدور، يقوم قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية بدراسة اللوائح والقوانين الداخلية والخارجية وتعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية وتعميمها ومتابعة الالتزام بها وذلك من خلال محاور العمل التالية:

– تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر عدم الالتزام المرتبطة بأنشطة كافة وحدات الاعمال بالمؤسسة وذلك لجميع المعاملات البنكية.

– التقييم الدوري لالتزام مصرفنا بالسياسات ونظم واجراءات العمل الداخلية للتأكد من تماشيها مع القوانين والضوابط الرقابية السائدة.

– التقرير الدوري للإدارة العليا، مجلس الادارة والجهات الرقابية المعنية عن مدى التزام كافة انشطة ووحدات الاعمال بالمؤسسة بالتعليمات الرقابية المحلية والدولية والسياسات الداخلية.

– دراسة المنتجات المصرفية الجديدة والتأكد من استيفائها لكافة تعليمات الجهات الرقابية.

– متابعة تطبيق تعليمات سياسة ونظم واجراءات عمل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بالمؤسسة.

– التوافق مع متطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA ضمن الإطار الزمنى المطلوب بالإضافة الى المشاركة في وضع سياسات ونظم العمل والحاسب الآلي الخاصة بالتزام مصرفنا بمتطلبات قانون ال FATCA .

– التعاون والتنسيق مع قطاع الموارد البشرية بالبنك في شأن وضع خطط التدريب اللازمة للعاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفيما يتعلق بالحوكمة، يقوم قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية بمتابعة التزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية الخاصة بما يلى:

– هيكل الملكية.
– مجلس الإدارة.
– مسئوليات الإدارة العليا.
– المسئولية الاجتماعية.
– الجمعية العامة.
– لجان المجلس.
– الافصاح والشفافية.
– مراقبي الحسابات.

هذا بالإضافة الى متابعة الالتزام بكل من عدم تعارض المصالح، ميثاق العمل وقواعد السلوك الاخلاقي والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وغير الاخلاقية وحماية المبلغ.

إدارة حماية حقوق العملاء

– حرصا من مصرفنا على الحصول على رضاء العملاء وتعزيز ثقتهم بنا وذلك من منظور الحد من شكواهم وتقليل الفترة الزمنية المستغرقة في الحل فقد تم تدعيم هذه الإدارة بالخبرات المصرفية مع القيام بمراقبة كافة القطاعات والفروع في تطبيق مبادئ حماية حقوق العملاء.

– تقوم الإدارة بتلقي جميع الشكاوى الواردة ودراستها وتوجيهها الى الجهة المختصة ومتابعة رد هذه الجهات عليها ودراسة الأسباب التي أدت الى ظهور هذه المشاكل والتوصية بالمقترحات اللازمة لعدم تكرارها.

إدارة أمن المعلومات

في سياق التطورات السريعة في الفضاء السيبراني وازدياد أنواع وأعداد التهديدات السيبرانية يولي البنك المصري لتنمية الصادرات حرصه الدائم على حماية وسرية البيانات الخاصة بعملائه، من خلال توفير وتطبيق أقصى وأفضل السبل لحماية المعلومات.

وقد أنشأ مركز عمليات امن المعلومات ٢٤ / ٧ الذي يعمل على الكشف عن الحوادث الأمنية والاستجابة لها في الوقت المناسب من خلال المراقبة المستمرة على مدار الساعة بالإضافة إلى اعداد وتحديث مجموعة من سياسات أمن المعلومات بما يتناسب مع متطلبات وقواعد البنك المركزي المصري والمعايير الامنية العالمية مع العمل على تلبية متطلبات قواعد سويفت « برنامج أمن العملاء » والقيام بالفحوصات الدورية على جميع الانظمة ومراجعة الثغرات الامنية وكذلك تحديد الضوابط المناسبة للحد من المخاطر، وأيضا تطبيق برنامج توعية موظفي البنك لمخاطر أمن المعلومات بما في ذلك من دورات تدريبية ونشرات توعوية.

إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية هي أحد الوظائف الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر بالبنك حيث نشأت في ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ مع تطبيق إطار عمل يرتكز على التنسيق بين قطاع المخاطر التشغيلية وقطاعات البنك لتحديد وتحليل ومراقبة عناصر المخاطر التشغيلية بأنشطة البنك.

تدار المخاطر التشغيلية بالبنك من خلال إطار عمل يقوم على الشفافية والمساءلة والرقابة المستقلة بما يساهم في تحديد ملامح المخاطر التشغيلية المصاحبة للأنشطة وتحديد مسبباتها ومؤشرات الإنذار المبكر بشكل استباقي لضمان الاجراءات التصحيحية ووضع الضوابط اللازمة لمعالجة الأسباب وتحقيق رقابة فعالة للحد من المخاطر.

يقوم البنك بدعم إطار العمل بالسياسات والإجراءات الشاملة والتي بدورها تساعد على رصد، تقييم والتحكم في المخاطر التشغيلية، ويتم تحديثه بصفة دورية أخذا في الاعتبار تعليمات الجهات الرقابية ومتطلبات إدارة التغيير لتقييم وضمان فعالية الضوابط.

وفي إطار الاتساق مع أهداف واستراتيجية البنك، يحرص البنك على تقييم المخاطر التشغيلية المرتبطة بتقديم خدمات مصرفية او منتجات جديدة وخاصة ذات الطبيعة الالكترونية، حيث يتم تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية المصاحبة للخدمات أو المنتجات مشتملا مخاطر الالتزام مع تحديد الإجراءات اللازمة التي تضمن تقديم خدمة مصرفية جيدة وآمنة لعملاء البنك.

وتقوم المخاطر التشغيلية بالتركيز على تحديد الأسباب الجذرية لكافة الاحداث التشغيلية، وتقييم كفاية الضوابط وقياس مدى فعاليتها، بالإضافة إلى متابعة الاحداث الخارجية للتأكد من مدى كفاية الضوابط للحد من المخاطر التشغيلية. إلى جانب تحديث قاعدة بيانات أحداث الخسائر التشغيلية والتأكد من دقتها والتوثيق اللازم مع السجلات المحاسبية للخسائر التشغيلية.

يعتمد البنك على عدة محاور في عملية تقييم المخاطر التشغيلية من أهمها ورش عمل تقييم المخاطر التشغيلية والضوابط، متابعة وتسجيل الاحداث التشغيلية، الاستقصاءات، كما يتم متابعة وتقييم اتجاه مؤشرات المخاطر الرئيسية للأنشطة المختلفة على مصفوفة المخاطر أخذا في الاعتبار الحدود المقبولة للمخاطر من قبل البنك وتحديد المؤشرات مرتفعة المخاطر بما يساهم في تحديد الضوابط اللازمة للحد من ارتفاع تلك المؤشرات بالإضافة إلى التوافق مع الحدود المقبولة من المخاطر والمتسقة مع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

مخاطر نظم وتكنولوجيا المعلومات:

في إطار عمل إدارة مخاطر نظم وتكنولوجيا المعلومات بالتقييم الدوري للمخاطر التقنية والبرمجيات ووسائل الاتصال وأنظمة حماية البيانات وشبكة البنك، تقوم الإدارة بمتابعة كافة التعليمات والضوابط الرقابية الواردة من البنك المركزي المصري والجهات الرقابية لضمان وضع الاجراءات الرقابية للحد من المخاطر التقنية ومتابعتها بفعالية مشتملا تطوير إدارة مخاطر التغيير بالبنك.

إدارة مخاطر الاحتيال

أدارة مخاطر الاحتيال هي أحد الوظائف الرئيسية وذلك في إطار استراتيجية البنك المصري لتنمية الصادرات للتعامل مع المخاطر مما يساهم في حماية عملائنا وعلامتنا التجارية وسمعتنا وتقليل الخسائر المالية المتعلقة بهذا النوع من المخاطر.
إن البنك ينتهج اتجاه استباقي للحفاظ على نمو الأعمال من خلال الضوابط المناسبة لمكافحة الاحتيال وتطبيق كافة التعليمات والضوابط الرقابية للحد من مخاطر الاحتيال ومتابعتها بفاعلية.

إدارة مخاطر الاحتيال مسؤولة عن تطوير استراتيجيات منع الاحتيال واكتشافه وردعه لجميع المنتجات لمساعدة جميع قطاعات الاعمال بالبنك على حماية ربحيتها المحتملة والحالية. كما تقوم الإدارة بتقديم المشورة للبنك بشأن اتجاهات الاحتيال الجديدة وعمليات التفادي المناسبة بالتوازي مع توعية كافة العاملين بالبنك بأهمية دور ادارة مخاطر الاحتيال.

حوكمة المخاطر

يتوافر لدى البنك إطار حوكمة قوي لإدارة المخاطر متوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة بالبنوك.

تقوم لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الادارة بالإشراف على منظومة ادارة المخاطر مشتملة مراجعة التقارير الدورية لإدارة المخاطر التشغيلية والاجراءات المتخذة للحد من مؤشرات المخاطر وتقييم أدوات الرقابة، مع تسليط الضوء على مواطن المخاطر المرتفعة.

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية دوريا بمراجعة واعتماد وتقييم مستوى واتجاهات مؤشرات المخاطر التشغيلية لأنشطة البنك والتقرير عن اهم مؤشرات المخاطر التشغيلية ومتابعة تنفيذ الخطط العلاجية.
يقوم قطاع المراجعة الداخلية بإجراء المراجعة من منظور مستقل مبني على تقييم مرجح بأوزان المخاطر للأنشطة ويتم التقرير للجنة المراجعة الداخلية بصفة دورية.

مخاطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك. وفي ضوء ذلك، يتم الالتزام بالمعايير الخاصة بقياس مخاطر السوق والتأكد من توافر رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر وكذا من كفاية المعايير الكمية والنوعية فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق، وإجراء اختبارات الضغط الدورية ومراجعة النتائج ووضع حدود قصوى لإجراءات الرقابة الداخلية لمراكز البنك المحتفظ بها، مما يساهم في الحد من مخاطر السوق التي قد تؤثر على المركز المالي للبنك، والحد من الخسائر الناتجة عن التحركات غير المواتية وذلك من خلال ما يلي:

– تحديد، وقياس مخاطر السوق ومتابعة التغيرات الغير مواتيه والعوامل المؤثرة على قيم الاستثمارات– المتداولة سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة – متمثلة في استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر– وذلك بالنسبة لأدوات الدين، الأسهم أو صناديق الاستثمار، متطلبات السيولة والمركز المالي وأرباح البنك.

– متابعة وتقييم تأثير تلك العوامل على معدل كفاية رأس المال ومتطلبات رأس المال لمخاطر السوق.

– متابعة وتقييم مخاطر أي أدوات مالية جديدة يصدرها البنك أو يرغب في الاستثمار فيها.

– متابعة إدارة مخاطر السيولة وتقييم اختبارات الضغط وتنوع محفظة البنك الاستثمارية.

– التأكد من الفصل التام بين السلطات والمسئوليات الخاصة بالقطاعات / الإدارات المنفذة لنشاط الاستثمار اخذاً في الاعتبار المخاطر المصاحبة له والإدارات المنوط بها القيام بمراقبة ومتابعة الالتزام بحدود المخاطر.

– التنسيق والتواصل بين كافة الإدارات/ القطاعات المعنية والإقرار الدوري للجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة بهدف تحقيق إدارة متكاملة للمخاطر.

معالجة الديون غير المنتظمة

استراتيجية القطاع:

يتبنى قطاع معالجة الديون استراتيجية واضحة للتعامل مع حسابات العملاء التي تدار من خلاله، تقوم على ركيزة اساسية وهي التعامل بإيجابية مع كافة الحالات التي تعاني من التعثر، وتقديم المشورة والمساعدة لإدارة هذه الحالات للخروج من أزمتها، والحفاظ على استمرارية النشاط، لحفظ فرص العمل التي تتيحها هذه الكيانات – وهو ما يتماشى مع السياسة التي يتبناها البنك المركزي المصري، وذلك من خلال:

– اقتراح ومناقشة واتمام تسويات.

– عمل جدوله تتناسب مع قدرة العملاء على السداد وتتماشى مع التدفقات النقدية للنشاط.

– تقديم كافة اشكال الدعم للعملاء سواء من خلال الاستشارات المالية أو ضخ تمويل جديد وفقا لمعطيات كل حالة، وبشرط توافر الجدية والالتزام من جانب العملاء.

وقد نجحت الإدارة من خلال هذه السياسة في تخفيض نسبة الديون المتعثرة من ٧,٠٧٪ في ٢٠١٦/١٢/٣١ الى ٢,٣٪ من أجمالي المحفظة.

كما نجحت في تحصيل حوالي ٧٦٦ مليون جنيه مصري من الديون المتعثرة خلال نفس الفترة.

إنجازات القطاع:

– تسويات: تم ابرام تسويات لعدد ١٣ عميل، تبلغ صافي مديونياتهم ٧٢ مليون جنيه مصري.

– تحصيلات: تم تحصيل مبلغ ٢١٤مليون جنيه مصري تشمل ١٦١ مليون جنيه مصري من عملاء محفظة الديون المتعثرة، و١٤ مليون جنيه مصري من عملاء الإعدام، و٣٢ مليون جنيه مصري عوائد مهمشة، بالإضافة الى ٧ مليون جنيه مصري من بيع الأصول التي آلت ملكيتها للبنك.

– المخصصات: تم تعزيز المخصص بمبلغ ١١٧ مليون جنيه مصري ليدعم مخصص عملاء اخرين.

الاستعلامات المصرفية

تدعم الميزة التنافسية للبنك من خلال:

– تقديم (مخرجات) استعلامات ذات كفاءة وجودة متميزة تستجيب لاحتياجات القطاعات / الإدارات ذات العلاقة وبما يمكنها من اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية مما انعكس إيجابا على نتائج اعمال البنك خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

– تلبية احتياجات القطاعات / الإدارات ذات العلاقة من الاستعلامات بمختلف أنواعها مع مراعاة الاستجابة لاحتياجات القطاعات / الإدارات ذات العلاقة من الاستعلامات وبما يتناسب مع مستوى اداء الخدمة المتفق عليها.

الشئون القانونية

لقطاع الشئون القانونية دوره الأساسي في اعداد العقود وكافة المستندات بمجرد صدور قرار السلطة المختصة بالمنح، ويقابل هذا الدور دور اخر لا يقل عنه اهمية وهو ملاحقة العملاء المتعثرين في حالة عدم قيامهم بالالتزامات المحددة بالعقود المحررة معهم.

وتستهدف الخدمات القانونية التي يقوم عليها القطاع القانوني نوعين من العملاء:

النوع الأول: العملاء الداخليين وهم كافة فروع وادارات البنك حيث تقدم لهم الخدمة القانونية التي تجيب على مختلف استفساراتهم وتذلل لهم الكثير من العقبات وقد قام القطاع القانوني بإعطاء النصيحة القانونية بالبنك والتي تخطت ٣٥٠٠ فتوى سواء كتابةً أو تليفونيا.

أما النوع الثاني من العملاء الذين يستهدفهم القطاع فهم عملاء البنك المتعثرين الذين يتم ملاحقتهم قضائيا حال عدم التزامهم بالأحكام والواجبات التي تم الاتفاق عليها في العقود المحررة معهم.

بالنسبة للعملاء الداخليين فانه لا يمكن اغفال دور القطاع في إعداد عقود القروض والتسهيلات الائتمانية والكفالات وقيد وتجديد الرهون بأنواعها للحفاظ على حقوق وأصول البنك مع استمرار ضمانات البنك المختلفة والتي بلغت خلال الفترة حوالي ٦٥٠ عقد وكفالة وتعهدات وقيد وتجديد رهون عقارية وتجارية وبحرية، هذا وقد كان للبنك السبق في التعاقد مع شركة IScore للاشتراك في سجل الضمانات الالكترونية وهو سجل الكتروني يعمل على مدار الساعة وفي جميع الأيام وتم تفعيل واشهار ضمانات البنك بسجل الضمانات المنقولة حيث تم اشهار البيانات التاريخية من رهون تجارية سارية وموثقة وجميع الرهون التجارية الحديثة التي يتم التعامل عليها.

كما قام القطاع بصياغة واعداد ١٠ برتوكولات تعاون مع جهات عديدة داخل وخارج مصر وعلى سبيل المثال برتوكول عملاء بورسعيد لتمويل ٥٢ مصنع وغيرها من البروتكولات الأخرى.

هذا وقد قام القطاع بتنفيذ وتفعيل تسويات وجدولة عملاء متعثرين وفقا لمبادرة البنك المركزي المصري في هذا الشأن.

وفضلاً عن الادوار المتقدم ذكرها فإن دور قطاع الشئون القانونية يمتد الى كونه المستشار القانوني لجميع الشركات التي يدخل البنك في تأسيسها، حيث يقوم القطاع بكافة الإجراءات المتطلبة لتأسيس تلك الشركات، كما يقوم بعد هذه المرحلة باعتماد محاضر الجلسات للجمعيات ومجالس الادارة او إجراءات زيادة رأس المال لهذه الشركات.

وفى إطار الدور المهم والأساسي للعملية المصرفية، فقد حقق قطاع الشئون القانونية خلال العام المنصرم نتائج مهمة على كافة المستويات المتقدم ذكرها، حيث استطاع ان يستصدر العديد من الاحكام لصالح البنك والتي جنبته سداد التزامات تؤثر على الأرباح والميزانيات، كما تحصل البنك على استلام مبالغ في تفاليس منظورة امام المحاكم بلغت اجماليها ١٤٣ مليون جنيه مصري في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩/٢٠٢٠ على التوالي بالإضافة إلى تفليسة مجموعة تي ثرى ايه للأدوية بالمحكمة الاقتصادية بأسيوط والمحكمة الاقتصادية بالقاهرة.

كما استطاع قطاع الشئون القانونية نتيجة للضغوط القضائية ان تجبر مجموعة لا يستهان به من العملاء المتعثرين للتقدم للبنك بطلبات لتسوية الارصدة المدينة المستحقة في ذمتهم وتماشيا مع مبادرة البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٠١٩/٩ والتي تم العمل بموجبها مما استتبع معه تنقية المحفظة من العملاء المتعثرين والاستجابة للمبادرة الصادرة من البنك المركزي المصري.

اخذ القطاع القانوني على عاتقه اعداد وصياغة تسويات مهمة لعملاء مصرفنا وعلى سبيل المثال لا الحصر تسوية مجموعة شركات مكسيم بمبلغ ٥٥٠ مليون جنيه مصري، مجموعة شركات السلاب بمبلغ ٣٣٩ مليون جنيه مصري، تسوية إيجي يارم بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري وغيرها مما جنب البنك استقطاع مخصصات تؤثر على الميزانية والارباح.

كما لا يمكن اغفال الدور المهم الذي يقوم به قطاع الشئون القانونية في الحصول على الضمانات وذلك تأمينا وضمانا للتسهيلات والقروض الممنوحة للعملاء، يستوي في ذلك أن تكون الضمانات فى شكل رهون محال تجارية او رهون عقارية او رهون بحرية او غيرها من الضمانات الاخرى، ويمكن القطع بأن قطاع الشئون القانونية خلال العام الماضي قد اصاغ عقود وكفالات وتعهدات ورهون بقيمة اجمالية ٦,٥٠٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ستة مليارات وخمسمائة وثمانية مليون جنيه مصري) ومائة مليون دولار أمريكي

ومن جهة أخرى فقد تم اعداد عقود تمويل عقاري لعملاء البنك سواء محدودي او متوسطي الدخل او فوق المتوسط وتم صياغة تلك العقود بما يحفظ حقوق البنك وكذلك تم صياغة ومراجعة نظام عمل التمويل العقاري بما يتماشى مع مبادرة البنك المركزي المصري وبما يتماشى مع المنافسة القائمة بين البنوك الرائدة في هذا المجال.

هذا ولم يتوقف دور قطاع الشئون القانونية على مجرد كونه قطاع معاون بل امتد عمله ليكون قطاع ينتج ايرادات، والتي تحققت عن طريق تقديم الخدمة القانونية للشركات التابعة أو الحصول من العملاء على اتعاب نتيجة تحرير العقود معهم ويتم إيداع تلك المبالغ بحساب إيرادات القطاع القانوني.

مجموعة المراجعة الداخلية

– المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة وتحسين العمليات ويساعد هذا النشاط البنك في تحقيق أهدافه وذلك عن طريق إتباع أسلوب عمل منهجي ومنظم لتقييم وتحسين كفاءة وفاعلية نظم وعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في البنك.

– يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية مراجعة أنشطة وعمليات وإجراءات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ونظم الحوكمة من خلال الفحص الدوري لعينة من العمليات وتقع كل الأنشطة والوظائف وإدارات وفروع البنك ضمن نطاق أنشطة وعمليات المراجعة الداخلية.

– يعتبر المرجع الأساسي والإطار المنظم لنشاط وعمليات المراجعة الداخلية هي المعايير والارشادات الصادرة من معهد المراجعين الداخليين.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية مع بداية العام المالي ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ بإعداد خطة مراجعة سنوية ترتكز على منهجية تقييم المخاطر وتم مناقشة واعتماد خطة المراجعة السنوية من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة تمهيداً للعمل بها خلال العام المالي.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة المراجعة السنوية المعتمدة على مختلف قطاعات وإدارات وفروع البنك المحددة في خطة المراجعة وتم إصدار تقارير المراجعة كما تم عرض تقارير المراجعة الداخلية على القطاعات المعنية والإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع قطاعات وإدارات البنك في الموضوعات التي يتم عرضها على لجنة المراجعة.

– تم خلال العام انعقاد عدد (١٥) اجتماعا للجنة المراجعة وتم إعداد محاضر تلك الاجتماعات وإحاطة مجلس الإدارة بها.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة المراجعة بصفة دورية وتم عرض نتائج ذلك على لجنة المراجعة بشكل دوري.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع جميع قطاعات وإدارات البنك للرد على تقرير البنك المركزي المصري في ضوء مراجعة البنك المركزي المصري للبنك كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ والتي تمت خلال العام ٢٠١٩.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع المراجعين الخارجيين وتزويدهم بكل متطلبات المراجعة وكافة تقارير المراجعة الداخلية.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع السادة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات وتزويدهم بكل متطلبات المراجعة.

– شارك العاملين بقطاع المراجعة الداخلية في العديد من الدورات التدريبية الفنية وفقاً لخطة البنك للتدريب والتطوير المهني لموظفي القطاع.

قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات

خدمات جديدة لعملاء البنك

- تطبيق نظام طباعة الشيكات لعملاء تمويل قروض.
- افتتاح فروع جديدة (فرع الغردقة – فرع الرحاب).
- تطبيق نظام رقم الحساب المصرفي الدولي "IBAN" طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري.
- مشروع مكافئات مشتريات بطاقات الائتمان.
- انشاء العديد من المنتجات الجديدة للعملاء مثل:

- Expo Lady
- Expo Star
- التمويل العقاري.
- قروض تجارية.
- ٦ منتجات لقروض الأفراد.
- ١٩ نوع حساب سحب على الكشوف.
- ٣ أنواع ودائع.
- ٢ أنواع شهادات.

- مشروع تمويل السيارات.

- تحليل وتصميم وإنشاء الشهادات الثابتة لمدة سنة ويتم تحويلها آليا إلى شهادات متغيرة (flexi CD).
– إنشاء جميع المنتجات المتعلقة بمبادرة البنك المركزي المصري بمختلف اسعارها (٨٪، ١٠٪، ١٢٪).

– المنتجات الخاصة بعقد جهاز تنمية المشروعات.

خدمات جديدة لمستخدمي البنك

• وضع خطة استراتيجية (خمس سنوات) لمجموعة تكنولوجيا المعلومات تتماشى مع خطة التحول الرقمي للبنك .

• خدمات تكنولوجية جديدة من خلال وضع آلية لتلبية احتياجات العمل بطريقة خاضعة للرقابة والتكيف مع الخطة الاستراتيجية للبنك من خلال انشاء إدارة جديدة تحت مسمى "Business Change Management - BCM".
• تقديم حلول فنية لمستخدمي البنك خلال أزمة (Covid–١٩) تحيل دون حدوث أي تأخير قد يؤثر على عمليات البنك.

- برامج التواصل عن بعد مثل تشغيل نظام (Microsoft Teams).

- برامج الاتصال الآمن بشبكة البنك.

- تعزيز إمكانية أداء الموظفين لمهامهم من أماكن مختلفة.

• تشغيل برنامج (AML) واتصاله بالنظام المصرفي الأساسي بالبنك.

• تطبيق نظام أرشفة البريد الالكتروني.

• تطبيق مراكز التكلفة والربحية.

• تطوير البرامج الخاصة بتصنيف مخاطر غسل الأموال AML.

• نظام التحذير الآلي لتحديث بيانات العملاء واضافة خاصية الاستعلام عن العملاء لعمل تحديث للبيانات مع اضافة تحذير من خلال شاشات الصراف عند طباعة الايصالات.

• ميكنة أوامر الشراء والتحصيل الخاصة بالاستثمار (خبير).

• تحديث نظام الأصول الثابتة واضافه خاصية الباركود.

• اضافه ٢٢٠ تقرير جديد داخلي / البنك المركزي المصري.

• إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك مع خدمات الاستعلام التالية:

– الحسابات التشغيلية.

– الشيكات.

– منتجات البنك.

– أسعار صرف العملات.
– الحركات على الحسابات.

– حاسبة قروض.

– شكوى العملاء.

– تحديد موقع الفرع والصراف الآلي.

• تشغيل تطبيق المحفظة الذكية للجوال (جيبي) والتي تقدم الخدمات التالية:

– دفع الفواتير بجميع أنواعها.
– التبرعات.

– رسوم المرور ودفع المخالفات المرورية.

– جميع مدفوعات فوري.

– التحويل لأي محفظة الكترونية أخرى.

– الإيداع والسحب في المحفظة من ماكينات الصراف الآلي.

– الإيداع والسحب في المحفظة من ماكينات الصراف الآلي.

– ربط المحفظة مع حساب العميل لدي البنك.

– تغذية المحفظة من حساب العميل.

– عمليات الشراء المختلفة.

• خدمات تمت إضافتها للمحفظة الذكية خلال فترة العزل تماشيا مع قرارات البنك المركزي المصري لتقليل الاختلاط.

– المشتريات باستعمال خاصية الـ QR Code.

– التحويل من حسابات العملاء في البنوك الأخرى للمحفظة الذكية عن طريق شبكة الـ ACH.

– المشتريات عن طريق تفعيل خاصية طلب الدفع من التاجر.

– دفع اشتراكات النوادي.

– الاشتراك في خدمة المحفظة الإلكترونية عن طريق خدمة العملاء عبر الهاتف (call center).

المعايير والالتزام وأمن المعلومات:

• الانتهاء من تحديث وترقية أنظمة التشغيل للحاسبات الشخصية المكتبية الى أحدث إصدارات نظم التشغيل (Windows10).

• تطبيق نظام الحماية (Trend Micro) لأجهزة الحاسبات الشخصية والمحمولة والخوادم.

• تطبيق أنظمة جديدة لأمن المعلومات تهدف الى (حماية فقد البيانات – تقديم حلول آمنة للعمل عن بعد – مراقبة دائمة لقواعد بيانات البنك لحمايتها).

• اجراء جميع التحديثات الخاصة بنظام الاستعلام الائتماني.

• تنفيذ البرامج والتحديثات الخاصة بالشمول المالي.
• إنشاء برامج (XML parser) لتحميل تقارير البنك المركزي آليا.

• الانتهاء من نظام مخاطر الائتمان لعملاء الشركات IFRS9.

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

• تحديث منظومة الطابعات متعددة الوظائف بالفروع والإدارات المركزية.

• تحديث البنية التحتية من (أجهزة خوادم ذات قدرات فائقة ووحدات تخزين مركزية والحاسبات الشخصية وبنية الاتصالات الرئيسية من أجهزة وخطوط ربط) وبما ينعكس على تقديم خدمة أفضل لعملاء البنك.

• تطبيق نظام حديث لحماية قواعد البيانات.

• تطوير وتجهيز أنظمة البنك المختلفة للسماح لموظفي البنك بالعمل عن بعد بشكل آمن خلال فترات الكوارث أو الأزمات.

• تحديث وتطبيق أنظمة الاتصالات للخدمات الصوتية والمرئية.

التكنولوجيا البنكية الرقمية

• **القنوات الإلكترونية وأنظمة التكامل Integration .**

– الاستعلام عن بطاقات الائتمان من خلال الانترنت البنكي.

– تحميل ملفات المرتبات للشركات من خلال الانترنت البنكي.

– ارسال كلمة المرور للإنترنت البنكي باستخدام الرسائل النصية بدلا من طباعة كلمة السر.

– التسجيل الذاتي في خدمة الانترنت البنكي.

– تشغيل خدمة Corpay من خلال الانترنت البنكي.

– الحصول على تراخيص أنظمة التكامل والميكنة Middle Ware & Automation.

- ميكنة المدفوعات والخدمات.

• **إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك مع خدمات الاستعلام التالية:**

– الحسابات: الحركات على الحسابات والشيكات.

– منتجات البنك: أسعار صرف العملات وحاسبة القروض.

– شكوى العملاء.

– تحديد موقع الفرع والصراف الآلي.

• **تشغيل تطبيق المحفظة الذكية للجوال (جيبي) والتي تقدم الخدمات التالية:**

– دفع الفواتير بجميع أنواعها.

– التحويل لأي محفظة الكترونية أخرى.

– الإيداع والسحب في المحفظة من ماكينات الصراف الآلي.

– الإيداع والسحب في المحفظة من ماكينات الصراف الآلي.

– ربط المحفظة مع حساب العميل لدي البنك.

– تغذية المحفظة من حساب العميل.

– عمليات الشراء المختلفة.

• **الخدمات الإلكترونية**

– دعم انتشار ماكينات الصراف الآلي ب ٥٢ ماكينة وماكينة ITM.

– ميكنة أنظمة العمل الداخلية، بنظام ميكنة مسار العمل طلبات عمليات التحويلات المالية، التجارة الخارجية، وكافة الطلبات بين مركز الاتصال وإدارات التشغيل.

قطاع الموارد البشرية ورأس المال البشري

إدارة التدريب

١) الدورات التدريبية والأكاديميات:

- الدورة التدريبية التمهيدية للتعيينات الجديدة:

محاضرات تمهيدية للمنضمين الجدد يقوم بها ممثلون من مختلف قطاعات البنك لتسليط الضوء على دور كل قطاع.

- الاتيكيت في العمل:

دورة تدريبية تقدمها الدكتورة غادة جمعة لجميع العاملين بالبنك وفقاً للدرجة والخبرة الوظيفية للموظف.

- التجزئة المصرفية:

مجموعة من الدورات المقدمة لجميع موظفي قطاع التجزئة المصرفية وتنقسم الى:

- إدارة المبيعات: مقدمة للمديرين الإقليميين ومديري الفروع.
- الصراف الذكي: يتم إجراؤه لمسئولي العمليات المصرفية والصرافين.

- القيادة:

مسار طويل من الدورات مقدمة لبعض الموظفين في القطاعات المختلفة متعلقة بمهارات القيادة.

- تدريب على تقييم الوظائف من شركة Korn Ferry:

تدريب أجرته Korn Ferry للعاملين بإدارة الموارد البشرية وعاملين بإدارات أخرى لتسليط الضوء على طريقة تقييم الوظائف.

٢) الاحداث والمبادرات:

- نموذج محاكاة النظام المصرفي المصري:

تم إجراء محاضرات تمهيدية وتعريفية للطلاب الجامعيين من جامعات مختلفة لإبراز دور كل وظيفة في البنك.

- القيم في العمل:

جلسة عصف ذهني للموظفين من مختلف القطاعات للاتفاق على توضيح قيم البنك المصرفية.

- دورة تدريبية تفاعلية:

تقام الدورة لزيادة التفاعل بين موظفي القطاع من خلال بعض الأنشطة.

- سيارة الآيس كريم:

سيارة ايس كريم تتحرك بين فروع البنك والمباني الرئيسية لتقديم الآيس كريم للموظفين.

- مبادرة (الفيلم) الترفيهية:

مبادرة ترفيهية للموظفين في المركز الرئيسي.

إدارة التعيينات واستقطاب المهارات:

– تم تعيين عدد العمالة المطلوبة بالإضافة الي الأرقام الإضافية التي قد تم الموافقة عليها خلال السنة بتحقيق نسبة ١٨٠٪ من اجمالي المطلوب في جميع الإدارات مع مراعاة اختيار أكفأ المتقدمين.

– انشاء إدارات جديدة وتعيين العمالة المطلوبة فيها (مبيعات التجزئة المصرفية – تميز الاعمال).

– المشاركة في الملتقيات التوظيفية والتوعية بالبنك.

– تم تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة ٥٪ من العمالة بالبنك بالتنسيق مع مؤسسة " حلم".

إدارة تطوير الهيكل الوظيفي والإداري:

– لأول مره في تاريخ البنك يقوم البنك بدراسة استقصائية لقياس مستوي رضا الموظفين لتشجيعهم على تقديم افضل أداء لديهم.
– القيام بمشروع تقييم الوظائف بالبنك لقياس الوظائف والمرتبات الحالية بالاشتراك مع Korn Ferry – HAY Group

– تم الانتهاء من وضع الوصف الوظيفي المهني لجميع الإدارات في البنك.

– التتابع الوظيفي واختيار الكفاءات مع اختيار pool للكفاءات الشباب لتشجيعهم والعمل على نقاط الضعف لديهم.

إدارة عمليات الموارد البشرية وشئون العاملين:

١) طرق ادارة قطاع الموارد البشرية لمواجهة ازمة كوفيد ١٩

تم تقديم بعض الخدمات الطبية لموظفي البنك وعائلتهم:

- بالتعاون مع المعامل تم توفير زيارات منزلية (المختبر – البرج – سبيد).
- توفير زيارات منزلية بالتعاون مع بعض المستشفيات مثل مستشفى كليوباترا واندلسية.
- تم توفير سيارة اسعاف لنقل الحالات الحرجة بالتعاون مع مستشفى دار الفؤاد.
- الاتفاق مع الصيدليات لتوفير العلاج بشكل أسرع.
- تم الحصول على خصم من معامل التحاليل ومراكز الأشعة لتوفير أماكن مخصصة لعمل فحوصات كوفيد ١٩.

  مثل: – معامل ميتا لاب. – تكنو سكان للأشعة.

- الاتفاق مع مستشفى القصر العيني بخصوص حالات كوفيد ١٩ لتوفير أقامة طبية لرعاية الحالات الحرجة.
- اضافة اختبارات لتشخيص كوفيد ١٩ من اشعة وتحاليل وصرف الادوية اللازمة لها بالتعاقد الجديد مع شركة التامين الطبي ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

٢) إطلاق وحدات جديدة على نظام الموارد البشرية وتعزيزه:

- تم ادراج جميع انشطة الموارد البشرية ليتم تنفيذها على نظام الموارد البشرية لتسهيل تنفيذ طلبات الموظفين وتسهيل التعامل مع النظام واستخدامه ونقل جميع البيانات عليه ليتم استخدمها آليا.
- تم تنفيذ وظائف جديدة لتدعيم نظام تقييم الأداء والتوظيف والتدريب.

٣) تم استحداث مزايا جديدة للموظفين:

- اجازة للتهنئة بالمولود الجديد للموظف والزواج الحديث .....الخ.
- نظام الساعات المرنة.

إدارة المكافئات والمرتبات والحوافز:

١) مبادرات وفعاليات:

- حملة دعم وتوعية عن مرض سرطان الثدي.
- حملة تحت شعار نشر المحبة وذلك للعمل على خلق أجواء لطيفة بين العاملين والتخفيف من ضغوط العمل.

٢) استقصاء المرتبات والأجور.

٣) حوافز الأداء.

قطاع التخطيط الاستراتيجي

تم إنشاء قطاع التخطيط الاستراتيجي بهيكل مستقل خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

بدأ القطاع مهامه بتبويب ومتابعة تنفيذ أهداف البنك الاستراتيجية (سواء أساسية أو فرعية لكل قطاع على حدة) مع إعداد مؤشرات الأداء لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأرقام المستهدفة بالخطة الاستراتيجية للبنك، وكذلك إعداد وتقديم التقارير الدورية للإدارة العليا.

وتم التوسع في مهام القطاع باستحداث أنشطة متعددة، وبناء عليه أصبح قطاع التخطيط الاستراتيجي حاليا يشمل عدة إدارات تتمثل في التالي:

– إدارة التخطيط الاستراتيجي

– إدارة المشروعات

– إدارة هندسة الإجراءات

– إدارة الشمول المالي

أولا: إدارة التخطيط الاستراتيجي.

تتمثل مهام إدارة التخطيط الاستراتيجي في التالي:

أولا: التخطيط

تقوم إدارة التخطيط الاستراتيجي بعدة مهام، منها المشاركة في إعداد وتطوير الخطة الاستراتيجية للبنك، كما تقوم الإدارة بتبويب وتوزيع أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك على المحاور الرئيسية للخطة، بالإضافة الى تحويل تلك الأهداف لخطط عمل لإدارات الأعمال بالبنك، كما تلعب دور أساسي في ضمان توافق الأهداف الفرعية وخطط العمل للإدارات المختلفة مع الأهداف الرئيسية بالخطة الاستراتيجية للبنك. هذا بجانب إعداد الدراسات والأبحاث المختلفة والمتعلقة بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

ثانيا: متابعة التنفيذ

تقوم بمتابعة التنفيذ للخطة الاستراتيجية وإعداد البنية التحتية لمؤشرات قياس الأداء والمنبثقة من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لجميع قطاعات البنك، كذلك إعداد التقارير الدورية واللازمة للمتابعة وقياس تأثير الانحرافات في الأداء على مستوى الربح والخسارة بالبنك لضمان استيفاء عوامل النجاح الرئيسية وتحقيق أهداف خطة البنك الاستراتيجية، هذا بالإضافة الى القيام بإعداد الدراسات المقارنة لبيان مركز البنك التنافسي.

ثانيا: إدارة المشروعات.

تلعب إدارة المشروعات دور أساسي في توجيه ومتابعة المشروعات الداخلية بالبنك وذلك باختلاف اختصاصاتها، حيث تقوم بدور فعال وقيادي في إدارة تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات بما يشمل:

– مراحل المشروعات

– تحديد فريق العمل بالمشروعات المختلفة والأطراف المرتبطة

– الموارد المتاحة والمخصصة لكل مشروع

– قياس مدى نجاح تنفيذ المشروعات

وتتمثل أهمية الإدارة في ضمان التوجيه الأمثل لمراحل تنفيذ المشروعات عن طريق المتابعة الفعالة لتلك المشروعات والتي تقوم إدارات البنك بتنفيذها باستخدام المعايير المتعارف عليها والمحددة مسبقا من حيث الفترة الزمنية والتكلفة والجودة، بالإضافة الى التأكد من توافق المشروعات الجاري تنفيذها مع أولويات خطة البنك الاستراتيجية.

ثالثا: إدارة هندسة الإجراءات:

تمثل إدارة هندسة الإجراءات أهمية بالغة نظرا لدورها الفعال في تحليل ودراسة الإجراءات القائمة والمتعلقة بتنفيذ وسير الأعمال بالبنك، كما يشمل نطاق اهتمامها إعداد وتحديد الوقت اللازم لأداء جميع الخدمات والمنتجات المقدمة من البنك، بالإضافة الى تحديد وتطوير قنوات الاتصال بين إدارات البنك المختلفة بما يضمن تطوير الأداء.

كما تشارك الإدارة في إرساء الإجراءات اللازمة حال استحداث إدارات جديدة، بجانب المشاركة في الإجراءات والنماذج الخاصة بالمنتجات والخدمات التي يقوم البنك بتقديمها للعملاء على مختلف فئاتها بما له من تأثير إيجابي على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك والعملاء والزملاء.

رابعا: إدارة الشمول المالي.

تم استحداث إدارة الشمول المالي مؤخرا امتثالا لتعليمات البنك المركزي المصري بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالي بهدف دعم اتجاه الدولة في دمج الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي عن طريق نشر ثقافة الشمول المالي، ومتابعة طرح منتجات ادخارية وتمويلية تلبى احتياجات فئات العملاء المستبعدة ماليا، خاصة المرأة والشباب والفئات المهمشة ورواد الأعمال والمشروعات، مع إيلاء عناية خاصة للمصدرين أو شركاؤهم الذين ينتمون إلى سلسلة القيمة المضافة للصناعة بغرض دعم قدرتهم التنافسية بالأسواق.

وتعمل إدارة الشمول المالي على التنسيق والتكامل بين إدارات البنك مع الاستعانة بأدوات التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف البنك فيما يخص دعم الشمول المالي والانتشار الجغرافي، بتقديم خدمات مالية وغير مالية متميزة لتحقيق التنمية المستدامة المرجوة وتحقيق ربحية للبنك أن أمكن ذلك.

كما تعمل الإدارة على التعاون مع إدارات البنك للتحول الرقمي والتوسع في المنتجات الإليكترونية بالتوازي مع تحديث نظام الحاسب الآلي بالبنك وبرامج الحماية اللازمة لتتماشى مع خطة البنك لدعم الشمول المالي، هذا بجانب التعاون والشراكة مع الهيئات والمنظمات الحكومية والغير حكومية وكذلك شركات الاتصالات والشركات غير التقليدية للوصول للشرائح المستهدفة.

اهم إنجازات قطاع التخطيط الاستراتيجي:

قام قطاع التخطيط الاستراتيجي بالعديد من الإنجازات خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نسرد منها على سبيل المثال التالي:

– تحديث محاور الخطة الاستراتيجية الرئيسية للبنك والبدء في خطة استراتيجية بدورة جديدة لمدة ثلاثة سنوات تنتهي في العام ٢٠٢٤.

– إعداد خطة البنك الاستراتيجية لدعم الشمول المالي ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣.

– المشاركة في إعداد خطة عمل سنوية لقطاعات الأعمال للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

– استحداث إدارات جديدة تابعة لقطاع التخطيط الاستراتيجي: إدارة هندسة الإجراءات، إدارة المشروعات، إدارة الشمول المالي، بغرض تطوير الأعمال داخل البنك ولزيادة القدرة التنافسية للبنك وتعظيم العائد للمساهمين.

– إعداد دراسات خاصة بالأسواق الخارجية والتحول التكنولوجي لدعم اتخاذ قرارات الإدارة العليا.

– تصميم وتعميم نماذج موحدة للمتابعة لجميع قطاعات وإدارات البنك المختلفة لقياس مدى تطور حجم الأعمال ومقارنته بالأرقام المستهدفة.

– عمل مراجعة سوقية لتعريفة الخدمات المصرفية شاملة لأسعار تعريفة الخدمات المقدمة من البنوك المختلفة لتحديد التسعير الأمثل.

– تأسيس مبادرة Ideta@EBE لتشجيع الزملاء بالبنك لطرح الأفكار والمقترحات الجديدة إيمانا بدور البنك في تشجيع الابتكار.

الإتصال المؤسسي

حرص البنك في هذا العام على توسيع قاعدة عملائه وشبكة فروعه مع تأسيس قطاع للتجزئة المصرفية، وبالتالي تطلب الأمر الانتشار الإعلاني والإعلامي والصحفي، حيث قام القطاع خلال العام المالي بتحقيق عدة إنجازات على مستوى الاتصالات المؤسسية والتسويقية، منها:

– تنفيذ العديد من الحملات الدعائية والإعلانية والتسويقية عن مختلف منتجات البنك وخدماته المتنوعة والتي تم نشرها بالصحف والمجلات وعلى شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى حملة موسعة للترويج عن الأوعية الادخارية تحت شعار "الدهب مش حدوتة" والتي تم إذاعتها على محطات الراديو ومواقع التواصل الاجتماعي، كما تم الترويج لها عن طريق اللافتات الإعلانية واللوحات الإرشادية على كافة الطرق بعدة مناطق ومحافظات حيوية على مستوى الجمهورية تحمل ذات الشعار، وكذلك بواسطة التواجد بأجنحة تسويقية ببعض مراكز التسوق الكبرى والمحلات التجارية، حيث تم توزيع بعض الهدايا الترويجية والدعائية من خلال تلك الأجنحة، كما تم أيضا توزيع جنيهات وسبائك ذهبية للعملاء اللذين قاموا بأعلى مبالغ إيداعات بالبنك، كجوائز فورية دون القيام بإجراء سحب.

– يستخدم البنك منصاته الرسمية التي كان قد أنشأها في العام السابق على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة (فيسبوك – انستجرام – لينكد إن – يوتيوب)، في نشر الإعلانات عن منتجاته وخدماته المختلفة كما يقوم تحميل جميع الأنشطة التي يقوم بها والأخبار والأحداث والصور التي تخصه على تلك المواقع، حيث تتيح تلك المواقع سهولة التواصل مع العملاء وسرعة الانتشار وتكوين قاعدة عملاء جدد.

– تم تنفيذ حملة إعلانية تسويقية موسعة عن البنك تحمل شعار "رايحين مع بعض لبكرة" حيث تم انتاج وتصوير وتنفيذ إعلان فيديو تجاري تسويقي عن البنك، تم بثه وإذاعته ببعض القنوات التليفزيونية والفضائية وكذلك على العديد من مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الانترنت، وعن طريق العديد من إعلانات الطرق بكافة أنحاء الجمهورية والإعلانات المطبوعة بالصحف والمجلات المتنوعة المحلية والأجنبية.

– يتم باستمرار تنفيذ وانتاج عروض توضيحية متحركة عن منتجات البنك وخدماته المختلفة مع دوام تحديثها، التي يستمر البنك في نشرها وإذاعتها على مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الانترنت، وكذلك على الشاشات المرئية بجميع فروعه.

– يتم تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للبنك بصفة مستمرة، من ناحية التصميم والشكل العام والمحتوى والمضمون الداخلي والبيانات ليتيح سهولة البحث والعرض.

– تقوم الإدارة على الدوام بالعمل على توحيد وتنميط الشكل العام للمطبوعات والمواد التسويقية والإعلانية والدعائية واللافتات، وكذلك العمل على تزويد الفروع والإدارات بمختلف أنواع المواد الترويجية في صورة بوسترات، نشرات تعريفية بالمنتجات والخدمات... الخ.

– تم المشاركة في العديد من المؤتمرات والمحافل والمعارض والمنتديات المتخصصة وكذلك ورش العمل المحلية والدولية، عن طريق التواجد أو الرعاية والحضور بالإضافة إلى تمثيل البنك بأجنحة تسويقية للمساهمة في عرض كافة خدماته ومنتجاته مع تعريف العملاء بها.

– حرص القطاع على تنظيم الاحتفالات الخاصة بافتتاح الفروع الجديدة مما ينعكس بصورة إيجابية على عملاء تلك الفروع، هذا بالإضافة إلى تنظيم لقاءات دورية ما بين العاملين والإدارة العليا مما يفتح قنوات تواصل وتفاهم وتقارب.

– يتم الحرص على خلق قنوات اتصال مع كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، بصورة دائمة، مع توسيع تلك القنوات لسهولة نشر أخبار البنك، والأحاديث الصحفية مع القيام بالتغطيات الصحفية عن أنشطة البنك المختلفة، بصفة مستمرة.

– قامت الإدارة خلال فترة الصيف بحملة موسعة حيث تواجدت بأحد القرى الساحلية السياحية، حيث تم وضع لوجو وشعار البنك على جميع الأدوات الشاطئية كالشماسي والكراسي والألعاب، مع وضع لافتات البنك والأعلام في الممرات وعند البوابات كما تم وضع جناح تسويقي داخل القرية للترويج لخدمات ومنتجات التجزئة المصرفية والذي تم من خلاله توزيع بعض الهدايا الشاطئية.

– تقوم الإدارة بإصدار مجلة شهرية مصورة تغطي أنشطة وأخبار البنك في جميع المجالات، مع نشر صور وبعض المعلومات والمسابقات، يتم توزيعها داخليا عبر البريد الإلكتروني لجميع العاملين.

– حرصت الإدارة في هذا العام على تنظيم بعض الإحتفاليات الداخلية للعاملين في عدد من المناسبات، مثل رأس السنة، عيد الأم، عيد الحب... إلخ، مسابقة في العاب play station، أمسية سينمائية ترفيهية بمقر البنك، حيث تم عرض فيلم كوميدي في أجواء من المرح والألفة ما بين العاملين. هذا وقد قامت الإدارة بتوزيع حلوى المولد النبوي الشريف، والكحك بمناسبة عيد الفطر، وذلك حرصا على خلق جو من البهجة والانتماء لدى الموظفين.

المسئولية المجتمعية ودعم مجتمع الأعمال

أولا: المسئولية المجتمعية:

إن المسئولية المجتمعية هي أحد المحاور الستة الرئيسية في استراتيجية البنك، حيث يعمل البنك على تعظيم دوره في خدمة المجتمع، إيمانا بدوره ومساهمته المستمرة لتطوير البيئة المحيطة به، وكذلك بأهمية المسئولية المجتمعية للمؤسسات ومن خلال تقديم الدعم لأكثر القطاعات احتياجا في الدولة كالتعليم والصحة كجزء من مسئوليته تجاه المجتمع مع نشر الوعي المصرفي والمالي وتشجيعا على الشمول المالي.

حرص البنك خلال هذا العام المالي على الاستمرار في القيام بدوره نحو تقديم الدعم لأكثر القطاعات احتياجا في الدولة وهما قطاعي التعليم والصحة، وذلك وفقا لاستراتيجيته في مجال المسئولية المجتمعية.

فعلى صعيد **قطاع التعليم** ومن منطلق مسئوليته المجتمعية قام البنك بتقديم دعما ماديا لتشغيل خمسة مدارس مجتمعية بقرى مركز إسنا بمحافظة الأقصر، مع تغطية كافة المصروفات الدراسية لطلاب تلك المدارس والتي تشمل الأدوات والكتب المدرسية، المناهج التعليمية، الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والترفيهية وكذلك برامج التوعية، وهي نفس تلك المدارس التي كان قد قام البنك بإنشائها وتطويرها وتجهيزها في العام المالي الأسبق، يأتي ذلك استكمالا للتعاون مع مؤسسة مصر الخير، وسعيا من البنك في الاستمرار في بذل المزيد من الجهود، إيمانا بقضية التعليم الذي هو أساس التقدم والتطور، كما تحرص مجموعة من العاملين بالبنك على القيام بزيارات ميدانية دورية لتلك المدارس.

أحد المدارس المجتمعية

زيارة أحد المدارس المجتمعية

هذا وقد قدم البنك مساهمة مادية لجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا في صورة منح دراسية عن طريق تبني جميع المصروفات التعليمية والدراسية لعدد ٦ طلاب جامعيين متفوقين ولكن غير قادرين على تحمل تكاليف الدراسة، وذلك لمساعدتهم على اتمام دراستهم بالجامعة، يأتي ذلك سعيا من البنك في الاستمرار في بذل المزيد من الجهود، إيمانا بقضية التعليم والبحث العلمي الذي هو أساس التقدم والتطور.

في هذا العام أيضا حرص البنك على المساهمة في تأسيس صندوق إستثمار خيري يهتم بقضايا التعليم، ويخصص في تطوير وتحسين مستويات التعليم في كافة المجالات، مع رفع مستوى أداء المنشئات التعليمية.

أما على صعيد **قطاع الصحة**، فقد قام البنك بعدة أنشطة مجتمعية، حيث أنه في إطار بروتوكول التعاون الذي سبق ووقعه البنك مع مؤسسة أهل مصر للتنمية لصالح ضحايا الحروق، تم إستكمال والانتهاء في هذا العام من إنشاء وتأسيس وتجهيز غرفة إقامة مزدوجة شاملة كافة المعدات والأجهزة الطبية بمستشفى الحوادث والحروق التابعة للمؤسسة. كما استمر البنك أيضا في تبني تكاليف علاج مريضات سرطان الثدي التي يتم علاجها داخل مستشفى بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، في إطار البروتوكول الذي تم توقيعه مع المؤسسة، هذا ويحرص فريق من العاملين بالبنك بعمل زيارات ميدانية للمستشفى عملا على الدعم النفسي والمعنوي للمريضات.

هذا بالإضافة إلى الدعم المادي الذي قدمه البنك لجامعة بنها، وذلك للمساهمة في مشروع تطوير قسم المسالك البولية والتناسلية، والذي يشمل تطوير وحدات العمليات الجراحية وتطوير العنابر والفاصل الإداري والتعليمي مع إنشاء غرف خاصة بالعناية المركزة وتطوير العيادات الخارجية مع تحمل تكاليف بعض الأجهزة الطبية والتشخيصية والعلاجية. فضلا عما قدمه البنك من دعم لمستشفى الناس، عن طريق التبرع لتجهيز غرفة إقامة بالمستشفى وتزويدها بالمعدات المطلوبة، كمساهمة في علاج مرضى القلب من الأطفال.
ساهم البنك كذلك بالتبرع لوحدة أبحاث السكر، مركز أمراض الكلى والمسالك البولية مستشفى جامعة المنصورة، التي تقدم العلاج بالمجان للمرضى غير القادرين، لإجراء عمليات جراحية وشراء أجهزة تشخيصية وعلاجية.

ومن جانب آخر، وعلى **صعيد البيئة**، يقوم البنك بتجميع أوراق المسودات والأوراق التي بمرور السنوات انتهي العمل بها والتي يتم إعدامها عن طريق فرمها حيث يتم بعد ذلك التخلص منها عن طريق تسليمها للجهات أو المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال إعادة التدوير وذلك حفاظا على البيئة. وفي ذات الإطار يقوم البنك بالكشف الدوري على السيارات المملوكة له لقياس مستوى العوادم بحيث لا تتسبب في التلوث البيئي.
هذا ويقوم البنك باستخدام الخامات المطابقة للمواصفات البيئية على مستوى الطاقة، والتشييد والبناء، وكذلك في تأسيس الفروع والمباني الإدارية، ونوعية المنظفات والمطهرات ...الخ وذلك عملا على عدم التأثير سلبا على البيئة وحفاظا على الطاقة.

وفي ظل أزمة فيروس كورونا التي مر بها العالم أجمع، إهتم البنك بالفئات المتضررة من تداعيات الأزمة كالعمالة المؤقتة والغير منتظمة التي تأثرت ماديا واقتصاديا بالجائحة، حيث ساهم البنك في المبادرة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر لدعم ومساندة الفئات المتضررة، كما قام أيضا بالتبرع لمؤسسة ابراهيم بدران لتنظيم حملات توعية ضد الفيروس وكيفية تجنب العدوى، وذلك لبعض القرى الفقيرة في عدة محافظات مع تزويدهم بمطهرات وأدوات تعقيم، وكمامات طبية وقفازات حماية، وفيتامين سي، حرصا على تجنب الإصابة والعدوى، مع تدريبهم على وسائل الحماية من الفيروس.

تسليم مؤسسة مصر الخير شيك الدفعة الأخيرة من التبرع لفضيلة الدكتور علي جمعة رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير

هذا ويستكمل البنك في هذا العام مساهمته بالتبرع بالدفعة الأخيرة من المبادرة الجديدة التي كان قد بدأها في العام المالي الأسبق، لمساندة قطاع الزراعة تحت شعار "ازرع – احصد – صدّر" والتي تم إطلاقها بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير، عن طريق تنفيذ وانشاء مشروع ٥٠ صوبة زراعية بمحافظة الاقصر على مساحة ٥٠ فدان، والتي تم تخصيص جزء منها لتمويل وتدريب المزارعين حيث تم تسليمهم عقود الصوب الزراعية بالفعل، وذلك بهدف المساهمة في تصدير الحاصلات الزراعية، حيث يسعى البنك دائماً إلى التفاعل الاجتماعي والمشاركة في تنمية المجتمع المدني، من خلال تنظيم وتنفيذ برنامج التدريب من أجل التشغيل ودعم مشروعات توليد الدخل التي تهدف إلى نمو المجتمع وتطويره خاصة على المستوى الخيري. هذا وقد بدأت تلك الصوب في الاثمار والانتاج، كما قام فريق من البنك ومؤسسة مصر الخير بعدة زيارات ميدانية للصوب الزراعية، كما تم إفتتاحها رسميا بحضور السيد محافظ الأقصر.

مبادرة (إزرع – أحصد – صدر)

أحد الصوب الزراعية

وتوجها من البنك نحو الاستمرار في نشر الوعي المالي والمصرفي بين الشباب ولتحقيق الشمول المالي، حرص البنك، للعام الخامس على التوالي، على رعاية النموذج المصرفي المصري EBSM الذي تقوم بتنظيمه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، والذي يتم تحت رعاية المعهد المصرفي المصري، حيث يتم عقد منتديات وورش عمل لهؤلاء الطلاب لتعريفهم بالقطاع المصرفي والمعلومات المالية والخدمات والمنتجات البنكية المختلفة.

وأيضا في إطار مسئولية البنك المجتمعية نحو خدمة المجتمع وتنميته، وتوجها منه نحو المساهمة في القضاء على أزمة البطالة وعملا على تشغيل الشباب، يحرص البنك على دوام المشاركة في العديد من معارض للتوظيف في عدة مجالات.

هذا ويعتبر البنك من الداعمين المستمرين لصندوق تحيا مصر، إيمانا منه بالقضايا القومية والمشروعات التنموية التي تعمل على الصالح العام للمواطنين وللوطن بأكمله، كما حرص البنك على المساهمة في صندوق تكريم الشهداء، اللذين ضحوا في سبيل الوطن، حيث يخصص هذا الصندوق في دعم ومساندة أسر الشهداء.

كما قامت الإدارة بمبادرات جديدة في مجال المسئولية المجتمعية في هذا العام حيث يتم دوريا تبني مبدأ من مبادئ المسؤولية المجتمعية يتم ارساله شهريا لجميع العاملين عبر البريد الإلكتروني، هذا وتم عمل حصر بجميع المؤسسات الخيرية شاملا أرقام حساباتها بالبنك وتوزيعها على العاملين بالبنك مع حثهم على التبرع لتلك المؤسسات.

هذا وقد قام البنك بشراء جميع المنتجات اليدوية التي قامت بانتاجها وتصنيعها قرية الأمل لأطفال الشوارع التي تقوم بإيواء وتدريب هؤلاء الأطفال على بعض الحرف اليدوية، وذلك لاستخدام تلك المنتجات كهدايا للموظفين في العديد من المناسبات. كما استضاف البنك مؤسسة مصر الخير داخل مقر المركز الرئيسي للبنك قبيل عيد الأضحى الماضي لطرح صكوك الأضحية على الموظفين تسهيلا عليهم في شراء تلك الصكوك.

ثانيا: دعم مجتمع الأعمال:

أما على مستوى دعم مجتمع الأعمال، فإن البنك يحرص على الدوام وباستمرار في الاشتراك والمساهمة في أنشطة الغرف التجارية والصناعية المختلفة وجمعيات رجال الأعمال من خلال المشاركة والتواجد في الكثير من الفاعليات مثل المعارض والندوات والمؤتمرات والمنتديات وذلك عن طريق الرعاية أو الحضور بصفة مستمرة في الأحداث المحلية والدولية وكذلك في صورة تقديم الدعم المادي والاشتراكات السنوية حرصا على التفاعل مع تلك المجتمعات بشكل دائم، حيث يهتم البنك بالتعرف على أحدث التطورات على المستوى العالمي والمحلي في مجالات التجارة الخارجية والمعاملات الدولية والاقتصاد العالمي.

كما يحرص البنك بصفة دائمة على التنسيق والتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وبعض المراكز المتخصصة للعمل على تنمية العلاقات مع رجال الأعمال والمصدرين، ويولي اهتماما بالغا بالتعرف على والاندماج في مجتمعات الأعمال المحلية والدولية لفتح أسواق جديدة والعمل على التبادل التجاري من خلال اللقاءات المشتركة التي تنظمها الغرف التجارية والاشتراك في جمعيات رجال الأعمال والتي تشمل علي سبيل المثال لا الحصر: اتحاد بنوك مصر – المعهد المصرفي المصري – اتحاد المصارف العربية – اتحاد المستثمرين العرب – الغرفة التجارية الأمريكية – جمعية رجال الأعمال المصريين – الجمعية المصرية البريطانية للأعمال.

وتماشيا مع استراتيجية البنك في تحسين مركزه التنافسي ومضاعفة حصته السوقية عن طريق النمو الداخلي والانتشار الخارجي، وتماشيا مع سياسته في تقديم وعرض خدماته التمويلية ومنتجاته المالية والمصرفية على العديد من شرائح العملاء وبالأخص مجتمع المصدرين.

فقد حرص البنك في هذا العام على المشاركة سواء بالرعاية أو بالحضور في أهم الأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية وهي على سبيل المثال لا الحصر: المؤتمر السنوي لاتحاد بنوك مصر، ولقاء ومنتدى البنوك بالقاهرة، وايضا مؤتمر تمويل الصادرات، وكذلك مؤتمر كلية اللغة والإعلام بعنوان "الثقافة والإعلام – اتجاهات حديثة" والذي نظمته الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، إضافة الى مؤتمر مستقبل الاستثمار الذي نظمته جمعية رجال أعمال الإسكندرية، وكذلك ايضا مؤتمر الناس والبنوك ٢٠١٩ الذي ينظمه سنويا المركز الإعلامي العربي، بالإضافة الى مؤتمر الشرق الأوسط للاتصالات الاستراتيجية الذي نظمته شركة ميميست لتنظيم المؤتمرات.

هذا بالإضافة الى العديد من المعارض المتخصصة وغيرها تشجيعا على الإنتاج والتصنيع للارتقاء بالمنتج المصري الى مستوى التصدير.

مثل معرض صناعة الأجهزة المنزلية وأدوات المائدة والمطبخ والذي نظمه المجلس التصديري للصناعات الهندسية، ومعرض تراثنا للحرف اليدوية والتراثية تحت رعاية جهاز تنمية المشروعات، بالإضافة الى معرض الأعمال والاستثمار الدولي (بيزنكس ٢٠١٩) والمؤتمر الذي يتم على هامشه، وكذلك معرض ومؤتمر Hotelier تحت رعاية جمعية المصدرين المصريين – إكسبولينك، إضافة الى معرض فوود أفريكا تحت رعاية المجلس التصديري للصناعات الغذائية، وذلك في إطار المبادرة في دعم الصادرات المصرية والترويج للمنتجات الغذائية والحاصلات الزراعية المصرية.

كما شارك البنك في معرض التجارة والتصدير الاقتصادي "الصين – أفريقيا ٢٠١٩" بالتعاون مع هيئة تنمية الصادرات، وذلك لفتح مجالات للتسويق للصادرات المصرية، من خلال تلك اللقاءات المشتركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية والأفريقية، نظرا لأن استراتيجية البنك تركز على توسيع حدود الدولة لاستهداف أسواق عالمية لتدعيم الصادرات المصرية.

هذا وقد حرص البنك على المشاركة في بعض الأحداث الكبرى مثل منتدى شباب العالم ٢٠١٩، ومنتدى مصر الاقتصادي، وبعثة كينيا التجارية تحت رعاية واشراف جمعية سيدات أعمال مصر.

كما قام برعاية وحضور ملتقى مصر للاستثمار٢٠١٩، مؤتمر يورومني ٢٠١٩ ، ومعرض القاهرة ICT ٢٠١٩ ، وكذلك حفل العشاء الذى اقامته وزارة الشباب والرياضة لسفراء الدول الأفريقية على شرف بطولة الأمم الأفريقية، بالإضافة إلى حفل عشاء "جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي للعام ٢٠١٩" الذي نظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وكذلك حفل العشاء التي أقامته مؤسسة النداء.
كما يحرص البنك على دوام المشاركة في المؤتمرات السنوية التي يقيمها اتحاد المصارف العربية، حيث شارك في هذا العام في مؤتمر "التحول الرقمي في المصارف ومستقبل الوساطة المالية، والمؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١٩ عن " انعكاسات التقلبات السياسية على مسار العمل المصرفي".

يهتم البنك بالمشاركة في الندوات والمنتديات التي تعقدها الجمعية البريطانية المصرية للأعمال أيضا مثل "مصر بوابة التصدير لأفريقيا" بالإضافة إلى الاهتمام بإبرام اتفاقيات تجارية مع المؤسسات المالية الأفريقية الدولية وفقا لاحتياجات المصدرين. هذا وحرص البنك على المشاركة في بعض المحافل الإقليمية والمحلية مثل بطولة التنس بنادي جزيرة الورد بالمنصورة.

كما تعتبر مبادرة "رواد النيل" التي يرعاها البنك المركزي المصري وتنفذها جامعة النيل الأهلية بالتعاون مع البنوك وجهاز تنمية المشروعات والعديد من الجهات والمؤسسات المحلية والدولية، من أهم المبادرات التي شارك فيها البنك خلال العام الماضي وتم افتتاحها رسميا في هذا العام، حيث تساهم في ترسيخ مفهوم ريادة الأعمال وخلق الوظائف وزيادة الناتج المحلي وقدراته التنافسية، تهدف تلك المبادرة الى دعم نمو الشركات الصغيرة وتشجيع تأسيس الشركات الناشئة في القطاعات الاقتصادية المستهدفة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الدعم الفني والإداري، بالتنسيق المستمر مع جميع الشركاء المعنين في المنظومة الاقتصادية، بهدف دعم المنتج المحلى وزيادة قدرته التنافسية، وعملا على تشجيع رواد الأعمال على الإنتاج والتصنيع.

وتشجيعا للنجاح العملي للمرأة المصرية، وعملا على تمكينها اقتصاديا ومهنيا، فقد قام البنك هذا العام برعاية عدة مؤتمرات منها مؤتمر سيدات مصر ومؤتمر سيدات اعمال مصر الذي أقيم في مدينة شرم الشيخ.

كما قام البنك برعاية حفل وقمة مصر الأفضل ٢٠١٩ حيث تم تكريم البنك باعتباره من أقوى ١٠٠ مؤسسة في مصر، وفقا لمجموعة من المعايير المتعلقة بالعائد وصافي الأرباح والقيمة السوقية، كما تم تكريم رئيس مجلس الإدارة أيضا باعتبارها من أكثر ٥٠ سيدة مؤثرة في مؤسسات الأعمال في مصر عن العام ٢٠١٩.

هذا وقد قام البنك بتوقيع عدة بروتوكولات تعاون منها على سبيل المثال لا الحصر:

– بروتوكول تعاون مع صندوق سند في صورة قرض لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على المشروعات الزراعية والمصدرين الزراعيين.

– بروتوكول مع هيئة التنمية الصناعية يعمل على تمويل الوحدات الصناعية الصغيرة بمجمعات الهيئة ضمن البرنامج الرئاسي "مشروعك بالتراخيص" لإنشاء ٤٠٠٠ مصنع كما يتضمن توفير التمويل للشركات الناشئة بالإضافة الى تقديم الخدمات الغير مالية من خلال التعريف بالأسواق الخارجية وفتح اسواق جديدة.

– بروتوكول تمويل مشترك ESISCO – Beshay .

– مذكرة تفاهم بين مصر وإيطاليا، ويعد الغرض منها إنشاء إطار للتعاون بين الأطراف في دعم وتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي بين إيطاليا ومصر، وأيضا توريد السلع وتوفير الخدمات، ويتضمن هذا التعاون عدة أشياء منها تأمين مشترك وتبادل معلومات.

– بروتوكول مع محافظة بورسعيد لتمويل تمليك ٥٨ مصنعا للشباب ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتم بموجبه منح قروض لشباب المستثمرين من محافظة بورسعيد ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يقوم الشباب حاليا بإدارتهم وإنتاج منتجات مصرية للسوق المحلي ومنها ما يتم تصديره.

من خلال هذا البروتوكول يقدم البنك أيضا للشباب خدمات غير مصرفية وغير مالية تتمثل في التدريب وورش العمل وتقديم الاستشارات والمعلومات عن الأسواق الخارجية وكيفية الوصول إليها بالمنتج المصري من أجل زيادة التوعية بكافة الخدمات المصرفية والتصدير.

– بروتوكول ومذكرة تفاهم ما بين الشركة المصرية لضمان الصادرات (ECGE) أحد شركات البنك و SACE .

الإفطار مع رئيس مجلس الإدارة التنفيذي مارس ٢٠٢٠

دورة الائتمان ٢٠٢٠

ليلة الأفلام العائلية

افتتاح فرع الغردقة

توقيع اتفاقيه تمويل مشترك

عقد تمويل مشترك بين البنك وشركة الخرافي

أحد ملتقيات التوظيف

برتوكول تعاون لدعم منح طلابية في جامعة زويل للعلوم و التكنولوجيا

توقيع بروتوكول مع محافظة بورسعيد لتمويل تمليك ٥٨ مصنعا للشباب ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

توقيع بروتوكول تجهيز عيادة خارجية بمستشفى الناس

18.07
22.10
18.75
25.01
24.78
25.21
30.12
29.79
07.28

المؤشرات المالية

تقرير مراقبا الحسابات

البنك المصري لتنمية الصادرات
عن القوائم المالية المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات - "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول علي تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية – في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا وكما ورد بالإيضاح رقم (٤١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، الذي يوضح الأثر المحتمل لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-١٩ المستجد" على البيئة التشغيلية للبنك بما في ذلك قيم عناصر الاصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها ونتائج الأعمال وحالة عدم التأكد ذات الصلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون البنك رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ بصورة جوهرية.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي	**محاسبة / سلوى يونس سيد**
MAZARS مصطفى شوقي محاسبون قانونيون ومستشارون	رئيس القطاع الجهاز المركزى للمحاسبات

القاهرة في : ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠

الميزانية المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصرى	(١٤)	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
أرصده لدي البنوك	(١٥)	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,٨٤١,٣٦٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٦)	٨,٠٢٨,٥٩٥	٩,٠٢٨,٦٩٧
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٧)	-	١٦,٠٤٤
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٨)	٣١,٢٦١,٣١٤	٢٥,٠٥٥,٩٩٣
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٨)	٢٩,٠٧٣	٨٤,٧٨٦
إستثمارات مالية :			
– بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٠)	٤,٥٦٧,٥٠٠	١,٥٨٤,٣٩٩
– بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	١,٠٨٧,٧٤٠	١,٧٤١,٨٨٢
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	(٢١)	٨٠٩,١٤٤	١,٢١٤,٨٨١
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٣٧,٦٤٣	١٩,٠٠٩
أصول أخري	(٢٣)	١,٨٤٤,٨١٥	٨٧٧,٥٢٠
أصول ثابتة	(٢٤)	٥٥٢,٣٥٨	٥٣١,٥٢٥
إستثمارات عقارية	(٢٥)	١,٦٠٠	١,٦٥٠
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٦)	-	٥,٠٠٨
إجمالي الأصول		**٥٦,٧٤٨,٤٢٨**	**٥٠,٦٧٣,٢٠٤**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(٢٧)	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
ودائع العملاء	(٢٨)	٤٤,٢٥٠,٤٧٨	٤٠,٥٢٣,٨١٠
مشتقات مالية	(١٩)	٢٠٥	-
قروض أخرى	(٢٩)	١,٧١٢,٨٣٨	١,٦٢٧,٣٧١
إلتزامات أخري	(٣٠)	٥٩٤,٢٩٠	٥٩٣,٣١٠
مخصصات أخرى	(٣١)	٢١٤,٩٣٣	١٢٥,٣٠٧
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٦)	٢,٧٨٠	-
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣٢)	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠
إجمالي الإلتزامات		**٥٠,٧٤٠,٩٠٦**	**٤٥,٢٢٥,٧٩٥**
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(٣٣)	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
إحتياطيات	(٣٣)	٩٧٦,٣٢٧	٧٩٠,٤٦٨
أرباح محتجزة	(٣٣)	٢,٣٠٣,١٩٥	١,٩٢٨,٩٤١
إجمالي حقوق الملكية		**٦,٠٠٧,٥٢٢**	**٥,٤٤٧,٤٠٩**
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		**٥٦,٧٤٨,٤٢٨**	**٥٠,٦٧٣,٢٠٤**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.
تقرير مراقب الحسابات مرفق.

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	١,١٣٠,٥١٧	٥,٤٥٦,٠٩٠	١,٤٣٢,٢٧٨	٥,٤٤١,٧٧٦
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(٧٠٨,٤٩١)	(٣,٦٥١,٢٤٣)	(٩٨٦,٨٩٤)	(٣,٧٣٤,٣٢٦)
صافي الدخل من العائد		**٤٢٢,٠٢٦**	**١,٨٠٤,٨٤٧**	**٤٤٥,٣٨٤**	**١,٧٠٧,٤٥٠**
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	٧٧,٧٢٥	٣٤٨,٦٦٦	٨٦,٤٤٤	٣٤٣,٢٤٨
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٨,٠٢٥)	(٣٥,٣٦٣)	(٦,٤٢٣)	(٣٣,٨١٠)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**٦٩,٧٠٠**	**٣١٣,٣٠٣**	**٨٠,٠٢١**	**٣٠٩,٤٣٨**
توزيعات أرباح	(٧)	١,٥٥٤	٣٩,٨٢٦	٣,٠٥٩	٤٨,٨٦٥
صافى دخل المتاجرة	(٨)	٣٣,٨٠٩	١٣٣,١٢٧	٣٣,٥٣٧	٧٤,٩٧٨
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(٢٠)	٠	٣,٤٢٤	٩,٩١١	(٥٤,٦٤٩)
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(١١)	(٢٧,٩٨٩)	٧١,٣٧٢	(١١٥,٨٩١)	(١٩٣,٣١٥)
مصروفات إدارية	(٩)	(٢٦٥,٠٤٨)	(١,٠٢٤,٠٦١)	(٢١١,٣٨٠)	(٧٧٩,٩٠٣)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري	(١٠)	٩,٧٦٧	٤٢,٦٩٩	٣٩,٤٥٦	٢١٧,٨٨٧
صافى الربح قبل الضرائب		**٢٤٣,٨١٩**	**١,٣٨٤,٥٣٧**	**٢٨٤,٠٩٧**	**١,٣٣٠,٧٥١**
ضرائب الدخل	(١٢)	(٨٣,٦٦٣)	(٣٦٠,٧٣٩)	(٦٩,١٧٦)	(٢٧٥,٢٣٨)
الضرائب المؤجلة		(١,٩٣٠)	(١٠,٠٩١)	(٤,٦١٧)	(٤,٦١٧)
صافى أرباح السنة		**١٥٨,٢٢٦**	**١,٠١٣,٧٠٧**	**٢١٠,٣٠٤**	**١,٠٥٠,٨٩٦**
نصيب السهم فى صافى أرباح السنة	(١٣)	**٠,٥٠**	**٣,٢٢**	**٠,٦٨**	**٣,٤٢**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	الاحتياطيات									
	رأس المال المدفوع	إحتياطى قانونى	إحتياطى عام	إحتياطي خاص	إحتياطي رأسمالي	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر البنكية IFRS 9	احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت ملكيتها للبنك	إحتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	أرباح محتجزة	الإجمالى
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٣٠ يونيو ٢٠١٩											
الرصيد فى أول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	١٧٤,٦٨٣	١٧٢,٥١٧	٣٥,١١٩	٢٠,٤٩٩	١٠٦,٣٤٠	–	٢٠,٢٤٢	١٩,٩٠٨	١,٣٤١,٩٧٧	٤,٦١٩,٢٨٦
المحول الي الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	٨,٤٥٥	-	-	-	-	(٨,٤٥٥)	–
المحول الى الإحتياطي القانونى	-	٦٩,٤٣٣	-	-	-	-	-	-	-	(٦٩,٤٣٣)	–
تدعيم احتياطي IFRS9	-	-	-	-	-	-	٢٧١,٢٣٠	-	-	(٢٧١,٢٣٠)	–
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	٤١٩	-	(٤١٩)	–
صافى التغير فى الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٠,٩١٠)	-	(١٠,٩١٠)
الضريبة المؤجلة – فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	٨,٨٧٢	-	٨,٨٧٢
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	(١٠٦,٣٤٠)	-	-	-	١٠٦,٣٤٠	–
صافى أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٥٠,٨٩٦	١,٠٥٠,٨٩٦
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٢٠,٧٣٤)	(٢٢٠,٧٣٤)
الرصيد فى أخر السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٤٤,١١٦	١٧٢,٥١٧	٣٥,١١٩	٢٨,٩٥٤	–	٢٧١,٢٣٠	٢٠,٦٦١	١٧,٨٧٠	١,٩٢٨,٩٤١	٥,٤٤٧,٤٠٩
٣٠ يونيو ٢٠٢٠											
الرصيد فى أول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٤٤,١١٦	١٧٢,٥١٧	٣٥,١١٩	٢٨,٩٥٤	-	٢٧١,٢٣٠	٢٠,٦٦١	١٧,٨٧٠	١,٩٢٨,٩٤١	٥,٤٤٧,٤٠٩
المحول من الاحتياطي الخاص و احتياطي IFRS9 الى احتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	(١٢,٦٧٨)	-	٢٨٣,٩٠٨	(٢٧١,٢٣٠)	-	-	-	–
اثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9	-	-	-	-	-	(٢٨٢,٩٩٩)	-	-	١٦,٣٢١	-	(٢٦٦,٦٧٨)
الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٤٤,١١٦	١٧٢,٥١٧	٢٢,٤٤١	٢٨,٩٥٤	٩٠٩	-	٢٠,٦٦١	٣٤,١٩١	١,٩٢٨,٩٤١	٥,١٨٠,٧٣٠
المحول الي الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	١٦٦,٣٥٨	-	-	-	-	(١٦٦,٣٥٨)	–
المحول الى الإحتياطي القانونى	-	٨٨,٤٥٤	-	-	-	-	-	-	-	(٨٨,٤٥٤)	–
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	(٤,٢٦٧)	-	٤,٢٦٧	–
صافى التغير فى الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠,٥٨١	-	٢٠٠,٥٨١
الضريبة المؤجلة – فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣٠٤	-	٢,٣٠٤
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨٩٠)	٨٩٠	–
صافى أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠١٣,٧٠٧	١,٠١٣,٧٠٧
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٨٩,٧٩٩)	(٣٨٩,٧٩٩)
الرصيد فى أخر السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٣٣٢,٥٧٠	١٧٢,٥١٧	٢٢,٤٤١	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	–	١٧,٣٩٤	٢٣٦,١٨٦	٢,٣٠٣,١٩٤	٦,٠٠٧,٥٢٢

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		١,٣٨٤,٥٣٧	١,٣٣٠,٧٥١
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٤)	٨٩,٠٧٥	٦٦,٣٦٤
استهلاك أصول غير ملموسة	(٢٢)	١٥,٢٧٤	١٣,٤١٩
اهلاك استثمارات عقارية	(٢٥)	٥٠	٧٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(١١)	(٧٤,٩٣٧)	١٩٣,٣١٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	(١١)	(٧,١٣٨)	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(١١)	٩,٦٤٩	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(١١)	٤٩١	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(١١)	٥٥٨	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(١١)	٤	-
اضمحلال استثمارات مالية متاحة للبيع		-	٥٩,٥٥٣
عبء (رد) المخصصات الأخرى		٢٣,٨٨٢	٥٥,٠٧٨
أرباح رأسمالية		(١١٩)	(١٦٦,٣٥٨)
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٧)	-	٣٧٧
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية	(٢٠)	(١٤,٨٩٨)	٩,٣٧٢
عبء (رد)التزامات التقاعد	(٣٢)	١٥,٥٤٧	-
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بخلاف مخصصات القروض	(٣١)	(١٦٩)	(١,٢٧٢)
توزيعات الأرباح	(٧)	(٣٩,٨٢٦)	(٤٨,٨٦٥)
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية	(٢٠)	(٨,٦٠٤)	-
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		**١,٣٩٣,٣٧٦**	**١,٥١١,٨٠٩**
صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(١٥)	٣٨٢,٤٣٥	(٩٠٨,١٤٩)
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٦)	١,٤٧١,٣٠٢	١,٧٤٩,١٨٠
أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٧)	١٦,٠٤٤	(١٦,٠٤٤)
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(١٨)	(٦,٤٢١,٣٢٠)	(٥,٢٧٠,٣٩٥)
المشتقات المالية (بالصافي)	(١٩)	٢٠٥	١٥,٣٩٩
أصول أخري	(٢٣)	(٧٨٦,٩٣٠)	١٨,٧٧٢
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٧)	١,٥٩٧,١٩٣	(٤٠١,٠٩٤)
ودائع العملاء	(٢٨)	٣,٧٢٦,٦٦٨	٥,٨١١,١٩٧
التزامات اخري	(٣٠)	(٦٨,٣٦٨)	٧٥,٤٧٨
ضرائب الدخل المسددة		(٢٩٣,٣٩٢)	(٢٨٤,٦٠١)
مخصصات أخري	(٣١)	(٣٩,٤٦٢)	(٤٢,٤٧٦)
إلتزمات مزايا تقاعد	(٣٢)	(٣,٣٥٨)	١٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**٩٧٤,٣٩٣**	**٢,٢٦٩,٠٧٥**

التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(٦٣,٥٧٩)	(٤٣٣,٣٠٣)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		١٥٥	١٩,٥٠٧
أرباح رأسمالية		-	١٦٦,٣٥٨
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٢)	(٣٣,٩٠٩)	(٢٨,٥٨٢)
تغير الاستثمارات العقارية		-	٧٧٣
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٢٠)	(٢,٩٣٥,٦٣٦)	(٤١٤,٤٠٣)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٢٠)	١٨٤,٩٧٥	١٩٧,٧٢٥
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	-	(٨,٦٣٩)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	٦٥٠,٨٦٧	٤١٣,٨٦٧
توزيعات أرباح محصلة		٣٩,٨٢٦	-
استثمارات في شركات تابعة	(٢١)	٤٠٥,٧٣٨	٤٨,٨٦٥
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**(١,٧٥١,٥٦٣)**	**(٣٧,٨٣٢)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٣١)	٨٥,٤٦٧	(٢٧١,١٧٥)
توزيعات الارباح المدفوعة		(٣٨٩,٨٠٠)	(٢٢٠,٧٣٤)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل		**(٣٠٤,٣٣٣)**	**(٤٩١,٩٠٩)**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية	(٣٥)	(١,٠٨١,٥٠٤)	١,٧٣٩,٣٣٤
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول السنة المالية		٦,٤٦٨,٩١٨	٤,٧٢٩,٥٨٦
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر السنة المالية		**٥,٣٨٧,٤١٤**	**٦,٤٦٨,٩٢٠**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٤)	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
أرصدة لدى البنوك	(١٥)	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,٨٤١,٣٦٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٦)	٨,٠٢٨,٥٩٥	٩,٠٢٨,٦٩٨
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الألزامي	(١٤)	(٣,٦٤٧,٩٠٥)	(٣,٣٩٢,٨٩٠)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٤)	-	(٦٥٠,٠٠٠)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٦)	(٧,٥٢١,٩٢٠)	(٩,٠٢٨,٦٩٨)
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر السنة المالية		**٥,٣٨٧,٤١٤**	**٦,٤٦٨,٩٢٠**

معاملات غير نقدية

– مبلغ ٢٨٢,٩٩٩ ألف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS9 وقد تم الغاء اثر ذلك في بنود التغير فى نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى و اذون الخزانة و الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل و المخصصات الأخرى و الاحتياطيات.

– مبلغ ٤٦,٤٣٣ الف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة .

– مبلغ ٢٠١,٩٩٥ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه من خلال الدخل الشامل الاخر وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمه العادله والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبية الموجلة والارباح المحتجزة.

– مبلغ ٣٣٩,٥٠٠ ألف جنيه مصري قيمة أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء و الالتزامات الاخرى .

– مبلغ ٤,١٠٠ ألف جنيه مصري قيمة مدينو أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء و الاحتياطيات و الأرباح المحتجزة.

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الاخر المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
صافى أرباح السنة	١٥٨,٢٢٦	١,٠١٣,٧٠٧	٢١٠,٣٠٤	١,٠٥٠,٨٩٦
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٢٧,٦٤٤)	١٠١,٦٢٠	٢٦٤	(٧٧٥)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٢٥,٨٠٦	١١٠,٢٨٣	١٣,٣٠٧	٢٦,٢٩٤
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢,١٦٦	(١,٩٨٠)	-	-
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٧,٥٩٧	(١٠,٢٣١)	(١٢,٥٤٣)	(٣٦,٤٣٠)
ضرائب الدخل	(١,٧٠٩)	٢,٣٠٢	٢,٨٢٢	٨,٨٧٢
صافى الدخل الشامل للسنة	٢٦٤,٤٤٢	١,٢١٥,٧٠١	٢١٤,١٥٤	١,٠٤٨,٨٥٧

* تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة التوزيعات المعتمدة للارباح عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
صافى أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)	١,٠١٣,٧٠٧	١,٠٥٠,٨٩٦
يخصم		
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطى الراسمالى طبقا لاحكام القانون	(١١٩)	(١٦٦,٣٥٨)
احتياطي المخاطر البنكية العام	(١١٧,٠٨٧)	١٠٣,٤٧٠
المحول من إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٨٩٠	-
صافى أرباح السنة القابلة للتوزيع	٨٩٧,٣٩١	٩٨٨,٠٠٨
يضاف		
أرباح محتجزة من أول السنة المالية	١,٢٨١,٤٦٠	٧٧١,٧٠٥
الاجمالى	٢,١٧٨,٨٥١	١,٧٥٩,٧١٣
يوزع كالاتى:		
الاحتياطي القانوني	١٠١,٣٥٩	٨٨,٤٥٤
توزيعات المساهمين *	٥٤٥,٦٠٠	٢٧٢,٨٠٠
حصة العاملين	١١٥,٠٠٠	٩٩,١٥٢
مكافاة أعضاء مجلس الإدارة	١٩,٦٠٠	١٧,٨٤٧
أرباح محتجزة آخر السنة	١,٣٩٧,٢٩٢	١,٢٨١,٤٦٠
الاجمالى	٢,١٧٨,٨٥١	١,٧٥٩,٧١٣

* توزيعات المساهمين فى صورة أسهم مجانية بواقع سهمين لكل عشرة أسهم

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

١ – معلومات عامة :

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى– مركز المدينة – القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ،

ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثمانية وثلاثون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٣٧٤ موظف في تاريخ القوائم المالية. وتبدأ السنة المالية للبنك في الاول من يوليو من كل عام وتنتهي في ٣٠ يونيو من العام التالي .
إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠ .

٢ – ملخص السياسات المحاسبية :

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

تعد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقًا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ووفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري.

وأعد البنك أيضًا القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ووفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك .

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال.

وتُقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة، كما في وعن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالى للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

ب - الشركات التابعة والشقيقة

الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذى قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك فى تاريخ التبادل مضافًا إليها اية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافى الأصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

ج - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د - ترجمة العملات الأجنبية

د/١ – عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك.

د/٢ – المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

– تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

• صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

• حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.

• إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

– يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

– تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

و/١ – الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

– يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

• عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المُستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المُصدرة .

• عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

• الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل "بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .

– لا يتم إعادة تبويب أية مشتقه مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه ماليه نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

و/٢ – القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

– الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

– الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

و/٣ – الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري.

و/٤ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

– يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

– يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة.

– يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

– يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المُستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

– يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها ،بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

– يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

– يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية، أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة ، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبَيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

– يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – كل حسب الأحوال – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك علي النحو التالي:

١. في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ، ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

– إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

– في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مُشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

*** تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 بداية من ١ يوليو٢٠١٩**

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.
المعيار الجديد يؤدى الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية.

فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩.

- تصنيف الأصول والالتزامات المالية.

يتضمن المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات من التصنيفات الرئيسية للأصول المالية المقاسة التكلفة المستهلكة و القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، و القيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر .

يعتمد تصنيف المعيار المصري لأعداد التقارير المالية رقم ٩ بصفة عامة على نموذج الاعمال و التي يتم من خلال إدارة الأصول المالية و تدفقاتها النقدية التعاقدية. و يستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة المصري ٢٦ و التي تتضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و المتاجرة و المتاحة للبيع.

يستبعد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج (الخسارة المحققة) في معيار المحاسبة المصرية رقم ٢٦ بنموذج (الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما يطبق نموذج الاضمحلال الجديد على بعض الارتباطات الائتمانية و عقود الضمانات المالية ، و لكنة لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها ، بخلاف معيار المحاسبة المصرية ٢٦.

فيما يلى أدناه التغيرات الرئيسية في السياسية المحاسبية لمجموعة اضمحلال الأصول المالية:

التعريف الافتراضي حسب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩

لم يتم تحديد الاخفاق بشكل محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ، و يقوم البنك:

عند تحديد التخلف عن السداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث الإخفاق ، يجب على الكيان تطبيق تعريف افتراضي يتوافق مع التعريف المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الصلة والنظر في المؤشرات النوعية(على سبيل المثال، العهود المالية) عند الاقتضاء .و مع ذلك هناك افتراض قابل للدحض بان التخلف عن السداد لا يحدث لاحقاً عندما يكون الأصل المالي مستحق لمدة ٩٠ يوماً (DPD) ما لم يكن لدى أي كيان معلومات معقولة و داعمة لإثبات ان معيار التخلف الافتراضي الأكثر ملاءمة هو الأنسب لاداه مالية معينة.

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية الدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول :

المرحلة الأولى:

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئى ،يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

المرحلة الثانية :

الخسائر الائتمانية على مدى العمر– غير مضمحلة ائتمانياً– بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

-نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي رقم (٩)

– يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردى (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

– يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستنادا على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق ×معدل الخسارة عند الإخفاق × الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردى أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر "١– معدل الاسترداد"، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
- أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

– يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

–المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ مراحل :

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١–٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية : –

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٦٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. • جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	• زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٦٠ يوم. • متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة.	• تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

تنخفض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	• تعثر المقترض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	• تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	• وفاة أو عجز المقترض.

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage 3" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

–الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

– القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
– القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
– معدلات الإخفاق التاريخية.

– الأصول والالتزامات المالية

١- الاثبات والقياس المبدئي.

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم ثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمنى المنصوص علية عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العدلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

٢ – التصنيف.

الأصول المالية و السياسة مطبقة اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩.

عند الاثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها؛ بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

– يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

– ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

– يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي اخذها بعين الاعتبار:

السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.

المخاطر التي توثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ،بالإضافة الى توقعاتها بشان أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ،بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها و تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم.

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة–إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة–تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع).

إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد.

الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة للاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ بها من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة للإستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ بها من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبرالحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل:

قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يقم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم إخلائه او إلغائه او انتهاء مدته.

استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

يتم لاحقا قياس الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع تضمين اى مكسب او خسارة ناتجة من تغير في القيمة العادلة في قائمة الأرباح او الخسائر في الفترة التي تنشا فيها .يتم تضمين الفوائد المكتسبة او أرباح الأسهم المستلمة في صافى دخل المتاجرة.

تصنيف الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر– مطبقة اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩.

يقوم البنك بتصنيف بعض الأصول المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر لان الأصول كانت تقيم و تدار وتسجل داخليا على أساس القيمة العادلة .قام البنك بتصنيف بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح و الخسائر – مطبقة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ يتم تصنيف الأصول المالية المصنفة في هذه الفئة من قبل الإدارة عن الاثبات المبدئي عندما يتم استيفاء المعايير التالية : يلغى التصنيف او يقلل بصورة جوهرية الاختلاف في المعاملة التي من الممكن ان تنشا من قياس الأصول والالتزامات او اثبات المكاسب او الخسائر على أسس مختلفة ، او ان الأصول هي جزء من مجموعة من الأصول المالية التي يتم ادارتها و تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة و فقا لمخاطر إدارة موثقة او استراتيجية الاستثمار ، او تشمل الأدوات المالية على المشتقات الضمنية ، الا اذا كانت المشتقات الضمنية لا تغير بشكل جوهري التدفقات النقدية ولا ينبغي تسجيلها كبند منفصل.

يتم تسجيل الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للارباح والخسائر بالقيمة الموحدة للمركز المالي .يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في (صافي المكسب او خسارة من أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر) تستحق الفوائد المكتسبة من خلال دخل الفوائد ، بينما تسجل أرباح الأسهم في الدخل الاخر .لم يقم البنك بتصنيف اية أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

– يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

– يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

– يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد ". ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة ".

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ – تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ،عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ – تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤– المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الإعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي.

وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

– عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

– بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية.

ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصومًا من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى.

ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي

.

ن - اضمحلال الأصول المالية قبل ١ يوليو ٢٠١٩

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

– صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.

– مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

– توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.

– تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

– قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.

– اضمحلال قيمة الضمان.

– تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل.

وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ن/٢ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠٪ من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

س - الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع - الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص ومنافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال.

وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها.

ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ سنة
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنة
سيارات ووسائل نقل	٥ سنة
أجهزة ومعدات	١٠ سنة
أجهزة ومعدات (تليفون محمول)	٣ سنة
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنة
أثاث	١٠ سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاسترادادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاسترادادية.

وتمثل القيمة الاسترادادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية.
ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص - أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ – الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ – التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام. دون تأثره بمعدل الضرائب الساري. الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان، لاحقاً لذلك، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

خ - مزايا العاملين

خ /١ – إلتزامات المعاشات

– يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

– كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنويًا (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبًا.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠ ٪ من قيمة أصول اللائحة أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة فى قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الاستحقاق.

ذ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ – أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك .

لا - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٣ – إدارة المخاطر المالية :

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك ، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ – قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية

- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق

- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عباء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

• يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا.

ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

• يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

• وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف " ستاندرد آند بور " أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ – سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية.

ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

– الرهن العقاري.

– رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.

– رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة.

ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة.

ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان.

إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ – سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣٠ يونيو ٢٠٢٠		٣٠ يونيو ٢٠١٩	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	٨٨,٧٩٪	١٩,٧٠٪	٨٦,٩٠٪	٢٩,٦٠٪
المتابعة العادية	٧,٦٨٪	٩,٩٨٪	٧,٦٢٪	٧,٣٠٪
المتابعة الخاصة	١,١٩٪	٩,٨٨٪	٢,٥٦٪	٨,١٦٪
ديون غير منتظمة	٢,٣٣٪	٦٠,٤٥٪	٢,٩٢٪	٥٤,٩٤٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة .

ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ – نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

الأصول المالية	التصنيف الاصلى بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦	التصنيف بموجب المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية رقم ٩	القيمة المدرجة الاصلية بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦	إعادة التبويب	القيمة المدرجة بموجب المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية رقم ٩
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٣,٦٧٠,٤٤٢	-	٣,٦٧٠,٤٤٢
ارصدة لدى البنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٦,٨٤١,٣٦٨	-	٦,٨٤١,٣٦٨
ادون خزانة و أوراق حكومية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٩,٠٢٨,٦٩٧	-	٩,٠٢٨,٦٩٧
قروض و تسهيلات للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٨٤,٧٨٦	-	٨٤,٧٨٦
قروض و تسهيلات للعملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٢٥,٠٥٥,٩٩٣	-	٢٥,٠٥٥,٩٩٣
أوراق مالية– أدوات دين	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١,٧٢٦,٨٨١	-	١,٧٢٦,٨٨١
أوراق مالية– أدوات دين	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (متاحة للبيع)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١,١٩٨,١٥٢	-	١,١٩٨,١٥٢
أوراق مالية– أدوات دين	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر (متاجرة)	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	١٦,٠٤٤	-	١٦,٠٤٤
أوراق مالية – صناديق استثمار	التكلفة المستهلكة (محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٥,٠٠٠	١٦,٣٢١	٣١,٣٢١
أوراق مالية – صناديق استثمار	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (متاحة للبيع)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٦٦,٦٠٨	-	١٦٦,٦٠٨
أوراق مالية – اسهم حقوق ملكية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (متاحة للبيع)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢١٩,٦٣٩	-	٢١٩,٦٣٩
مجموع الأصول المالية			**٤٨,٠٢٣,٦١٠**	**١٦,٣٢١**	**٤٨,٠٣٩,٩٣١**

الالتزامات المالية	التصنيف الاصلى بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦	التصنيف بموجب المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية رقم ٩	القيمة المدرجة الاصلية بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦	إعادة التبويب	القيمة المدرجة بموجب المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية رقم ٩
ارصدة مسنحقة للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	٢,٣٣٤,١٩٧	-	٢,٣٣٤,١٩٧
ودائع العملاء	Amortized cost	التكلفة المستهلكة	٤٠,٥٢٣,٨١٠	-	٤٠,٥٢٣,٨١٠
قروض طويلة الاجل	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	١,٦٢٧,٣٧١	-	١,٦٢٧,٣٧١
مجموع الالتزامات المالية			**٤٤,٤٨٥,٣٧٨**	**–**	**٤٤,٤٨٥,٣٧٨**

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات :

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية :

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	–	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	٣٪	٢٠٪	٥٠٪	١٠٠٪

٥/أ – الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٣,٨٧٩,٦٧٢	٣,٦٧٠,٤٤٢
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-
ارصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,٨٤١,٣٦٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٠٦٤,٠٧٠	٩,٠٢٨,٦٩٧
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين	-	١٦,٠٤٤
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لافراد:		
حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	١٧٦,٥٧٤
بطاقات ائتمان	٢٦,٨٦٨	١٧,٦٣٧
قروض شخصية	٩٩٥,٤٣٨	١٨٩,٢٤٤
قروض عقارية	٤٠,٠١٣	٢٦,٣٠٣
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	١٨,٤٦٥,٢٥٦	١٥,٠١٠,٤٣١
قروض مباشرة	٧,٣٤٦,٥٠٠	٥,٢٩٩,٦٤٥
قروض مشتركة	٥,١٩٥,٦٦١	٥,٤٨٨,٢٦٩
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٩,٦٠٧	٨٥,٦٠٥
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	(٨١٩)
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	٥,١٦٤,٥٣٨	٢,٩٢٥,٠٣٣
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	٦٦٢,١٧١	٣٣٢,٢٣٤
الإجمـــــالي	**٥٣,٦٦٣,١٠٥**	**٤٧,٩٥٤,٥٩٦**

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ و ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات بالنسبة لبنود الميزنية ، تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزنية . كما هو مبين بالجدول السابق فأن ٥٨,١٠٪ من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان نائج عن القروض و التسهيلت للبنوك و العملاء مقابل ٥٢,٤٢٪ في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ٩,٦٠٪ مقابل ٦,١٣ ٪ في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ تثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي :

- ٩٦,٤٨٪ من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٩٤,٥٢٪ في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

– ٩٧,٦٧ ٪ من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال مقابل ٩٧,٠٨٪ في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

– القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ٧٥٥ مليون جنيه مصرى مقابل مبلغ ٧٦٩ مليون جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
خطابات ضمان	٣,٧٤١,٨٧٨	٢,١٩٤,٧٠٠
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٣٦٠,٢١٩	١,٢٤٠,١٥٣
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٢٩٣,٦٠٤	١٢٩,٠٠٧
اوراق مقبوله الدفع	٥٨٦,٧٣٩	٦٢٨,٢٤٣
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٤٣,٢٣٠)	(٥٧٠,٧٤٠)
الصافى	**٥,٢٣٩,٢١٠**	**٣,٦٢١,٣٦٣**
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٨٩٦,٩٨٩	٣,٢٣٠,٧٣٣
إجمالي	**٩,١٣٦,١٩٩**	**٦,٨٥٢,٠٩٦**

٦/أ – قروض وتسهيلات للعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٣١,٥٦٠,٥٦٧	٢٥,٢٥٤,٠٩٦
متأخرات ليست محل اضمحلال	٥,١٥٩	١٨٥,١٤٤
متأخرات ليست محل اضمحلال	٧٥٥,٤٩٥	٧٦٨,٨٦٣
إجمالي	**٣٢,٣٢١,٢٢١**	**٢٦,٢٠٨,١٠٣**
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
الصافى	**٣١,٢٦١,٣١٥**	**٢٥,٠٥٥,٩٩٢**

اجمالى القروض و التسهيلات للعملاء مقسمة بالمراحل				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	إجمالي
الافراد	١,٣٠٨,٥٦١	٢,٨٧٩	٢,٣٦٥	١,٣١٣,٨٠٤
المؤسسات	٢٩,٦٤١,٢٨٧	٦١٣,٠٠٠	٧٥٣,١٣٠	٣١,٠٠٧,٤١٨
إجمالي	**٣٠,٩٤٩,٨٤٧**	**٦١٥,٨٨٠**	**٧٥٥,٤٩٥**	**٣٢,٣٢١,٢٢١**

مخصص القروض و التسهيلات للعملاء مقسم بالمراحل

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	
الافراد	١٢,٦٥٥	٢٩٧	١,٠٢٤	١٣,٩٧٦
المؤسسات	٢٢٧,٣٥٨	١٨٣,٦٩٣	٦١٩,٠٤٧	١,٠٣٠,٠٩٩
إجمالي	٢٤٠,٠١٣	١٨٣,٩٩٠	٦٢٠,٠٧١	١,٠٤٤,٠٧٥

مخصص خسائر الاضمحلال للعملاء مقسم طبقا للتصنيف الداخلى

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
مؤسسات	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	
ديون جيدة (١-٥)	١٩٢,٢٢٥	٢٢	-	١٩٢,٢٤٧
المتابعة العادية (٦)	٣٥,١٣٣	٤٠,٦٦٢	-	٧٥,٧٩٥
المتابعة الخاصة (٧)	-	١٤٣,٠٠٩	-	١٤٣,٠٠٩
ديون غير منتظمة (٨-١٠)	-	-	٦١٩,٠٤٨	٦١٩,٠٤٨
إجمالي	٢٢٧,٣٥٨	١٨٣,٦٩٣	٦١٩,٠٤٨	١,٠٣٠,٠٩٩

مخصص خسائر الاضمحلال للعملاء مقسم طبقا للتصنيف الداخلى

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
افراد	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	
ديون جيدة	١٢,٦٥٥	٢٩٧	-	١٢,٩٥٢
ديون غير منتظمة	-	-	١,٠٢٤	١,٠٢٤
إجمالي	١٢,٦٥٥	٢٩٧	١,٠٢٤	١٣,٩٧٦

اجمالى الأرصدة للقروض و التسهيلات للعملاء مقسمة طبقا للتصنيف الداخلى

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
مؤسسات	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	
ديون جيدة (١-٥)	٢٧,٢٥٧,٩٥٨	٢,٠٣٨	-	٢٧,٢٥٩,٩٩٦
المتابعة العادية (٦)	٢,٣٨٣,٣٢٨	٢٠٤,٧١٢	-	٢,٥٨٨,٠٤٠
المتابعة الخاصة (٧)	-	٤٠٦,٢٥٠	-	٤٠٦,٢٥٠
ديون غير منتظمة (٨-١٠)	-	-	٧٥٣,١٢٩	٧٥٣,١٢٩
إجمالي	٢٩,٦٤١,٢٨٧	٦١٣,٠٠٠	٧٥٣,١٢٩	٣١,٠٠٧,٤١٧

اجمالى الأرصدة للقروض و التسهيلات للعملاء مقسمة طبقا للتصنيف الداخلى

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
افراد	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	
ديون جيدة	١,٣٠٨,٥٦١	٢,٨٧٩	-	١,٣١١,٤٣٩
ديون غير منتظمة	-	-	٢,٣٦٥	٢,٣٦٥
إجمالي	١,٣٠٨,٥٦١	٢,٨٧٩	٢,٣٦٥	١,٣١٣,٨٠٤

و يلخص الجدول التالى معلومات عن جودة الأصول و التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL

نقدية وارصدة لدى البنك المركزى المصري

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
ديون جيدة	٣,٨٧٩,٦٧٢	-	-	٣,٨٧٩,٦٧٢
المتابعة العادية	-	-	-	-
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة المالية	٣,٨٧٩,٦٧٢	-	-	٣,٨٧٩,٦٧٢
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-	-	(١٢,٥٥٠)
الصافى	٣,٨٦٧,١٢٣	-	-	٣,٨٦٧,١٢٣

اذون الخزانة				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
ديون جيدة	٨,٠٦٤,٠٧٠	-	-	٨,٠٦٤,٠٧٠
المتابعة العادية	-	-	-	-
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة المالية	٨,٠٦٤,٠٧٠	–	–	٨,٠٦٤,٠٧٠
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-	-	(٣٥,٤٧٥)
الصافى	٨,٠٢٨,٥٩٥	-	-	٨,٠٢٨,٥٩٥

قروض و تسهيلات العملاء				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
مؤسسات	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
ديون جيدة (١-٥)	٢٧,٢٥٧,٩٥٨	٢,٠٣٨	-	٢٧,٢٥٩,٩٩٦
المتابعة العادية (٦)	٢,٣٨٣,٣٢٨	٢٠٤,٧١٢	-	٢,٥٨٨,٠٤٠
المتابعة الخاصة (٧)	-	٤٠٦,٢٥٠	-	٤٠٦,٢٥٠
ديون غير منتظمة (٨-١٠)	-	-	٧٥٣,١٣٠	٧٥٣,١٣٠
الاجمالى	٢٩,٦٤١,٢٨٧	٦١٣,٠٠٠	٧٥٣,١٣٠	٣١,٠٠٧,٤١٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٢٧,٣٥٨)	(١٨٣,٦٩٣)	(٦١٩,٠٤٧)	(١,٠٣٠,٠٩٩)
الصافى	٢٩,٤١٣,٩٢٨	٤٢٩,٣٠٧	١٣٤,٠٨٣	٢٩,٩٧٧,٣١٨

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
افراد	الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)	الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
ديون جيدة	١,٣٠٨,٥٦١	٢,٨٧٩	-	١,٣١١,٤٣٩
ديون غير منتظمة	-	-	٢,٣٦٥	٢,٣٦٥
الاجمالى	١,٣٠٨,٥٦١	٢,٨٧٩	٢,٣٦٥	١,٣١٣,٨٠٤
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢,٦٥٥)	(٢٩٧)	(١,٠٢٤)	(١٣,٩٧٦)
الصافى	١,٢٩٥,٩٠٦	٢,٥٨١	١,٣٤١	١,٢٩٩,٨٢٨

قروض و تسهيلات للبنوك				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
ديون جيدة	-	٢٩,٦٠٧	-	٢٩,٦٠٧
المتابعة العادية	-	-	-	-
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة المالية	–	٢٩,٦٠٧	–	٢٩,٦٠٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(٥٣٤)	-	(٥٣٤)
الصافى	–	٢٩,٠٧٣	–	٢٩,٠٧٣

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	٤٤,٢٥٧	-	-	٤٤,٢٥٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧,١٣٨)	-	-	(٧,١٣٨)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(١,٦٤٤)	-	-	(١,٦٤٤)
الرصيد في نهاية السنة المالية	٣٥,٤٧٥	-	-	٣٥,٤٧٥

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	١,٤٤٢	-	-	١,٤٤٢
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٩,٦٤٩	-	-	٩,٦٤٩
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	١٤١	-	-	١٤١
الرصيد في نهاية السنة المالية	١١,٢٣٣	-	-	١١,٢٣٣

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للنقدية و الأرصدة لدى البنك المركزى المصري				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	إجمالي
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	١٢,٤٥٤	-	-	١٢,٤٥٤
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٥٨	-	-	٥٥٨
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(٤٦٢)	-	-	(٤٦٢)
الرصيد في نهاية السنة المالية	١٢,٥٥٠	-	-	١٢,٥٥٠

قروض وتسهيلات العملاء

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات و ليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣٠ يونيو ٢٠٢٠				
الف جنيه مصرى				
	التقييم	جيدة	المتابعة العادية	إجمالي
افراد	حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	-	٢٥١,٤٨٥
	بطاقات ائتمان	٢٦,٠٨٨	-	٢٦,٠٨٨
	قروض شخصية	٩٩٣,٨٥٣	-	٩٩٣,٨٥٣
	قروض عقارية	٤٠,٠١٣	-	٤٠,٠١٣
مؤسسات	حسابات جارية مدينة	١٧,٢١٩,١١٧	٩٤١,٨١٦	١٨,١٦٠,٩٣٣
	قروض مباشرة	٥,٤٢٣,٤٩٥	١,٦٩١,٧٧٥	٧,١١٥,٢٧٠
	قروض مشتركة	٤,٤٧٧,١١٤	٤٩٥,٨١٠	٤,٩٧٢,٩٢٥
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٢٨,٤٣١,١٦٦	٣,١٢٩,٤٠١	٣١,٥٦٠,٥٦٧

٣٠ يونيو ٢٠١٩				
الف جنيه مصرى				
	التقييم	جيدة	المتابعة العادية	إجمالي
افراد	حسابات جارية مدينة	١٧٩,٦٩٤	-	١٧٩,٦٩٤
	بطاقات ائتمان	١٧,٥٨٠	-	١٧,٥٨٠
	قروض شخصية	١٨٧,٥١٦	-	١٨٧,٥١٦
	قروض عقارية	٢٣,٣٨٧	-	٢٣,٣٨٧
مؤسسات	حسابات جارية مدينة	١٣,٥٦٨,٧٥٦	١,٠٧١,٨٧٢	١٤,٦٤٠,٦٢٨
	قروض مباشرة	٤,٠٢٩,٣٦٢	٩٦٠,٨١٤	٤,٩٩٠,١٧٦
	قروض مشتركة	٤,٧٥٠,٥٩٢	٤٦٤,٥٢٢	٥,٢١٥,١١٥
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٢٢,٧٥٦,٨٨٨	٢,٤٩٧,٢٠٨	٢٥,٢٥٤,٠٩٦

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال, إلا إذا توافرت معلومات اخرى تفيد العكس , وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٠					
الف جنيه مصرى					
	التقييم	متأخرات حتى ٣٠ يوم	متأخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	متأخرات من ٦٠الى ٩٠ يوم	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	-	-	-	-
	قروض شخصية	-	-	-	-
	قروض عقارية	-	-	-	-
مؤسسات	قروض مباشرة	٥,١٥٩	-	-	٥,١٥٩
	قروض مشتركة	-	-	-	-
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٥,١٥٩	–	–	٥,١٥٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩					
الف جنيه مصرى					
	التقييم	متأخرات حتى ٣٠ يوم	متأخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	متأخرات من ٦٠الى ٩٠ يوم	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	-	٣٢	١٥	٤٧
	قروض شخصية	١٦٥	-	-	١٦٥
	قروض عقارية	٢,٩١٦	-	-	٢,٩١٦
مؤسسات	قروض مباشرة	٨٠,١٤٥	٢٢,٤٥٧	٣٦,٨٢٦	١٣٩,٤٢٨
	قروض مشتركة	٤٢,٥٨٨	-	-	٤٢,٥٨٨
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		١٢٥,٨١٤	٢٢,٤٨٩	٣٦,٨٤١	١٨٥,١٤٤

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٧٥٥,٤٩٥ الف جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٧٦٨,٨٦٣ الف جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

٣٠ يونيو ٢٠٢٠			
الف جنيه مصرى			
	التقييم	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	٧٨٠	٧٨٠
	قروض شخصية	١,٥٨٥	١,٥٨٥
	حسابات جارية مدينة	٣٠٤,٣٢٣	٣٠٤,٣٢٣
مؤسسات	قروض مباشرة	٢٢٦,٠٧١	٢٢٦,٠٧١
	قروض مشتركة	٢٢٢,٧٣٦	٢٢٢,٧٣٦
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٧٥٥,٤٩٥	٧٥٥,٤٩٥

٣٠ يونيو ٢٠١٩			
الف جنيه مصرى			
	التقييم	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	-	–
	قروض شخصية	١,٥٦٣	١,٥٦٣
	حسابات جارية مدينة	٤٤٩,٣٩٦	٤٤٩,٣٩٦
مؤسسات	قروض مباشرة	٨٧,٣٣٨	٨٧,٣٣٨
	قروض مشتركة	٢٣٠,٥٦٦	٢٣٠,٥٦٦
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٧٦٨,٨٦٣	٧٦٨,٨٦٣

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة.

وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء .

وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم)

مبلغ ٩٨,٩٦٥ مليون جنيه مصري فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القروض والسلف للعملاء من الشركات	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
قروض مباشرة	٩٨,٩٦٥

٧/أ – قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية , بناء علي تقييم ستاندرد أند بورز وما يعادله.

استثمارات في أوراق مالية	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى		٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	
	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)
تقيم B	٨,٠٢٨,٥٩٥	٥,١٥٣,٣٠٥	٩,٠٢٨,٦٩٧	٢,٩٤١,٠٧٧
إجمالي	٨,٠٢٨,٥٩٥	٥,١٥٣,٣٠٥	٩,٠٢٨,٦٩٧	٢,٩٤١,٠٧٧

٨/أ – تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية, عند اعداد هذا الجدول ،

تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى			
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	إجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى المصري	٣,٧٧٢,١٤٢	٩١,٨٨٧	١٥,٦٤٤	٣,٨٧٩,٦٧٢
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-	-	(١٢,٥٥٠)
ارصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٣	-	-	٤,٦٦١,٥٢٣
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٠٦٤,٠٧٠	-	-	٨,٠٦٤,٠٧٠
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-	-	(٣٥,٤٧٥)
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد				
حسابات جارية مدينة	١٥٦,٣٠٠	٨٦,٠٢٥	٩,١٥٩	٢٥١,٤٨٥
بطاقات ائتمان	٢١,٠١٨	٥,١٩٩	٦٥١	٢٦,٨٦٨
قروض شخصية	٦٠٤,٠٨٨	٣٣٨,٧١٣	٥٢,٦٣٧	٩٩٥,٤٣٨
قروض عقارية	٣١,٩٦٦	٨,٠٤٧	-	٤٠,٠١٣
قروض لمؤسسات				
حسابات جارية مدينة	١٤,١١٧,٣٠٨	٤,١٢٤,٢٦٥	٢٢٣,٦٨٢	١٨,٤٦٥,٢٥٦
قروض مباشرة	٦,٩٣٤,٥٥٤	٤٠١,٠٤٢	١٠,٩٠٤	٧,٣٤٦,٥٠٠
قروض مشتركة	٥,١٥٩,٢٠٨	١٠,٢٥٤	٢٦,١٩٩	٥,١٩٥,٦٦١
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣,٩٣٥)	(١,٨٩٦)	-	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٩٣,٢٧٨)	(١٤٧,٢٣٧)	(٣,٥٥٩)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	٢٩,٦٠٧	-	-	٢٩,٦٠٧
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	-	-	(٥٣٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر				
أدوات دين	٤,٠٧٦,٧٩٩	-	-	٤,٠٧٦,٧٩٩
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-	-	(١١,٢٣٣)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة				
أدوات دين	١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	٦٤٨,٢٩٤	١٢,٥٦٢	١,٣١٤	٦٦٢,١٧١
إجمالي	٤٨,٣٩٧,٦١٤	٤,٩٢٨,٨٦٠	٣٣٦,٦٣١	٥٣,٦٦٣,١٠٥

أ – قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ – الف جنيه مصرى				
	قطاع حكومى	قطاع خاص	قطاع عالم خارجى	أنشطة أخرى	الإجمالى
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى المصري	٣,٨٧٩,٦٧٣	-	-	-	٣,٨٧٩,٦٧٣
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-	-	-	(١٢,٥٥٠)
ارصدة لدى البنوك	٣,٥٤٧,٩٧٧	٢١٥,٧٦٨	٨٩٧,٧٧٨	-	٤,٦٦١,٥٢٣
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٠٦٤,٠٧٠	-	-	-	٨,٠٦٤,٠٧٠
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-	-	-	(٣٥,٤٧٥)
قروض وتسهيلات للعملاء :					
قروض لافراد					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	٢٥١,٤٨٥	٢٥١,٤٨٥
بطاقات ائتمان	-	-	-	٢٦,٨٦٨	٢٦,٨٦٨
قروض شخصية	-	-	-	٩٩٥,٤٣٨	٩٩٥,٤٣٨
قروض عقارية	-	-	-	٤٠,٠١٣	٤٠,٠١٣
قروض لمؤسسات					
حسابات جارية مدينة	٣٦٣,٢٣١	١٧,٨٧٣,٦٤٩	-	٢٢٨,٣٧٥	١٨,٤٦٥,٢٥٦
قروض مباشرة	٧,٧٩٦	٧,٣٣٨,٧٠٤	-	-	٧,٣٤٦,٥٠٠
قروض مشتركة	٢,٩٨٧,١٣٤	٢,٢٠٨,٥٢٧	-	-	٥,١٩٥,٦٦١
يخصم:إيرادات تحت التسوية	-	(١٥,٨٣١)	-	-	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٩,٦١٨)	(٩٨٩,٢٨٨)	-	(١٥,١٦٩)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	-	٢٥,٦٣٤	٣,٩٧٣	-	٢٩,٦٠٧
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(٣٧٠)	(١٦٣)	-	(٥٣٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر					
أدوات دين	٤,٠٧٦,٧٩٩	-	-	-	٤,٠٧٦,٧٩٩
يخصم منه : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-	-	-	(١١,٢٣٣)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة					
أدوات دين	١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	-	-	-	٦٦٢,١٧١	٦٦٢,١٧١
إجمالي	**٢٣,٩١٥,٥٤٤**	**٢٦,٦٥٦,٧٩٣**	**٩٠١,٥٨٨**	**٢,١٨٩,١٨٢**	**٥٣,٦٦٣,١٠٥**

ب – خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر.ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة ، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وارشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب /١– أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

– يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية ، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

– ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

– كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الأقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.

وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً.

ب / ٢- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها.

تركز خطر العملة على الادوات المالية

٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	جنيه مصري	دولارأمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية المصري	٢,٦٨٠,٤٢٠	١,١٧٢,٤٩٦	٧,١٤١	١,٤٨٨	٥,٥٧٩	٣,٨٦٧,١٢٣
أرصدة لدى البنوك	٣,٥٣١,٥٤٣	٨٨٦,١٧٥	١٥٩,٥٦١	١٥,٦١٤	٦٨,٦٣٠	٤,٦٦١,٥٢٣
أذون خزانة وأوراق حكومية	٤,٨٨٦,٧٥٣	٢,٨٣٨,٩٠٥	٣٠٢,٩٣٧	-	-	٨,٠٢٨,٥٩٥
قروض وتسهيلات للعملاء	٢٣,٩٠٥,٨٥٣	٦,٦٧٨,١٧٩	٥٩٨,٥٢٠	٧٨,٧٦١	٢	٣١,٢٦١,٣١٤
قروض وتسهيلات للبنوك	-	٢٩,٠٧٣	-	-	-	٢٩,٠٧٣
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣,٢٢٤,٥٦١	١,٣٤٢,٥٧٦	٣٦٤	-	-	٤,٥٦٧,٥٠٠
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	٨٠٩,١٤٤	-	-	-	-	٨٠٩,١٤٤
أصول مالية أخرى	٥٨١,١٥٤	٨٠,١٧٦	٨٤٠	-	-	٦٦٢,١٧١
إجمالي الأصول المالية	**٤٠,٧٠٧,١٦٦**	**١٣,٠٢٧,٥٨١**	**١,٠٦٩,٣٦٣**	**٩٥,٨٦٢**	**٧٤,٢١١**	**٥٤,٩٧٤,١٨٢**
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٢,١٤٠,٠٢٨	١,٧٩١,٣٦٢	-	-	-	٣,٩٣١,٣٩١
ودائع للعملاء	٣٣,٠٧٦,٥٣٩	٩,٩٣٦,٤٦٥	١,٠٦٨,٨٨٥	٩٥,٥٤٥	٧٣,٠٤٤	٤٤,٢٥٠,٤٧٨
مشتقات مالية	٢٠٥	-	-	-	-	٢٠٥
قروض أخرى	٥٧٤,٦٩٤	١,١٣٨,١٤٤	-	-	-	١,٧١٢,٨٣٨
التزامات مالية أخرى	١٥٣,٥٢٨	٣٦,٥١٦	١٧	٢٩٢	-	١٩٠,٣٥٣
إجمالي الالتزامات المالية	**٣٥,٩٤٤,٩٩٤**	**١٢,٩٠٢,٤٨٦**	**١,٠٦٨,٩٠٢**	**٩٥,٨٣٧**	**٧٣,٠٤٤**	**٥٠,٠٨٥,٢٦٤**
صافى المركز المالي	**٤,٧٦٢,١٧٣**	**١٢٥,٠٩٤**	**٤٦١**	**٢٥**	**١,١٦٧**	**٤,٨٨٨,٩١٩**

ب / ٣- خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق ايهما أقرب.

٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	حتي شهر واحد	أكثر من شهر حتي ثلاثة شهور	أكثر من ثلاثة اشهر حتي سنة	أكثر من سنة حتي ثلاثة سنوات	أكثر من ثلاثة سنوات	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	٢,٥٣٧,٢٩٢	١,١٤٩,٠٨٥	٣٠,٠٠٠	-	١١,١٥٧	٣,٧٢٧,٥٣٤
أرصدة لدى البنوك	٤,١٣٥,٧٧١	٥٢٠,١٨١	-	-	١٢٧,٤١٠	٤,٧٨٣,٣٦٢
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	٨٥٨,٢٢٥	١,٩٧١,٣٤٤	٥,٥٢٨,٦٦٤	-	-	٨,٣٥٨,٢٣٣
سندات و أوراق مالية أخرى	١٢٨,٩٦١	١٢٤,١٨٦	٧٩٢,٨٠٠	٣,٤٩٨,٤٨٢	٢,٢٤٨,٤٧٠	٦,٧٩٢,٨٩٩
قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك	٢٢,٩٦٨,٠٢٤	٦,٢٩٩,٧٩٢	١,٦٩١,٦٢٨	٨٥٦,٥٥٣	٦٤٣,٤٠٨	٣٢,٤٥٩,٤٠٥
أصول مالية أخري	٢,١٥٩	١,٥٥٥	٩,٣٨٧	-	١٦,٢٣٩	٢٩,٣٤١
إجمالي الأصول المالية	٣٠,٦٣٠,٤٣٢	١٠,٠٦٦,١٤٥	٨,٠٥٢,٤٨٠	٤,٣٥٥,٠٣٤	٣,٠٤٦,٦٨٤	٥٦,١٥٠,٧٧٥
عقود مشتقات أسعار العائد أغراض المتاجرة	-	-	-	-	-	٤,٣٦٦,٣١٠
عقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة	١٦,١٣٨	١٦,١٣٨	٨,٠٦٩	-	-	٤٠,٣٤٦
إجمالى الأصول ذات الحساسية لأسعار العائد وعقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المناجرة	٣٠,٦٤٦,٥٧٠	١٠,٠٨٢,٢٨٣	٨,٠٦٠,٥٤٩	٤,٣٥٥,٠٣٤	٣,٠٤٦,٦٨٤	٥٦,١٩١,١٢١
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٣,٩٣٤,٥٨٢	٦٥٠	٧٠٢	٢,٠٦٥	٢٠,١٩١	٣,٩٥٨,١٩٠
ودائع للعملاء	١٧,٨٥٢,٩٣٢	٦,٧٥٨,٧٧٨	٩,٢٢٨,٦٣٤	٩,٦٥٢,١٩٥	٢,٤٠٤,٠٤٤	٤٥,٨٩٦,٥٨٣
قروض أخرى	٣٣٢,٩٠٧	٤٧٤,٦٥٠	٧١٢,٥٣٩	١٤١,٢٠٤	٦٤,٧٢٤	١,٧٢٦,٠٢٥
التزامات مالية أخرى	١,١١١,٤٩١	-	-	-	٦٨,٠٠٧	١,١٧٩,٤٩٧
إجمالي الالتزامات المالية	٢٣,٢٣١,٩١٢	٧,٢٣٤,٠٧٨	٩,٩٤١,٨٧٥	٩,٧٩٥,٤٦٤	٢,٥٥٦,٩٦٦	٥٢,٧٦٠,٢٩٥
إجمالى الالتزامات غير الحساسة لأسعار العائد	-	-	-	-	-	٦,٩٧٨,٢٠٧
عقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المتاجرة	٨٤,٣٠٢	١٦,١٨٠	٨,٨٢٦	-	٦٨,٠٠٧	١٧٧,٣١٤
اجمالى الالتزامات ذات الحساسية لأسعار العائد وعقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المناجرة	٢٣,٣١٦,٢١٤	٧,٢٥٠,٢٥٨	٩,٩٥٠,٧٠١	٩,٧٩٥,٤٦٤	٢,٦٢٤,٩٧٣	٥٢,٩٣٧,٦٠٩
فجوة إعادة التسعير	٧,٣٣٠,٣٥٧	٢,٨٣٢,٠٢٥	(١,٨٩٠,١٥٢)	(٥,٤٤٠,٤٣٠)	٤٢١,٧١٢	٣,٢٥٣,٥١٢

ج – خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:

– يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

– مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصرى.

– إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

– لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الإستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

– وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.

ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك.

بالإضافة إلي ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى

د– القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة :–

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	القيمة الدفترية الف جنيه مصرى	القيمة العادلة الف جنيه مصرى
الأصول المالية		
أرصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٣	٤,٦٦١,٥٢٣
قروض وتسهيلات للعملاء	٣١,٢٦١,٣١٤	٣١,٢٦١,٣١٤
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٩,٠٧٣	٢٩,٠٧٣
استثمارات مالية:		
بالتكلفة المستهلكة	١,٠٨٧,٧٤٠	١,١٢٢,٠٢٥
الالتزامات المالية		
أرصدة مستحقة للبنوك	٣,٩٣١,٣٩١	٣,٩٣١,٣٩١
ودائع العملاء	٤٤,٢٥٠,٤٧٨	٤٤,٢٥٠,٤٧٨
قروض أخرى	١,٧١٢,٨٣٨	١,٧١٢,٨٣٨

- أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

- قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدي البنوك.

وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات المتوقع تحصيلها.

ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

- قروض وتسهيلات للعملاء

- استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها .

ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء علي أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة .

وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

- المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد علي الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه .

هـ – إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: –

– الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

– حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

– الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

– الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

– الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية :

وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

معيار كفاية راس المال وفقا لمقررات بازل ٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
رأس المال	٦,٢٢٩,٩٨٢	٥,٥٤١,٩٧٥
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر والمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٧٠٥,٨٤٥	٤٤٩,٨٩٠
احتياطي مخاطر معيار IFRS9	-	٢٧١,٢٣٠
الارباح المحتجزة	١,٣٣٤,٨٤٤	٩٢٣,٦٧١
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٥٧,٤٠٤	-
الأرباح المرحلية – ربع سنوية	٨٦١,٦٦٧	٨٤٠,٥٩١
حقوق الأقلية	٣٦	٥٩
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١٠٨,١١٤)	(١١٤,٢٠١)
اجمالى الشريحة الاولى	**٥,٧٧٩,٦٨٢**	**٥,٠٩٩,٢٤٠**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥٪ من قيمة الاحتياطي الخاص	١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨
٤٥٪ من احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة	-	٩,١١٧
٤٥٪ من احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	١١,٥٩٩
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة	٤٤٥,٥٥١	٤٢٢,٢٥١
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الثانية	(٨,١٩٧)	(١٠,٣٣١)
اجمالي الشريحة الثانية	**٤٤٧,٤٥٢**	**٤٤٢,٧٣٥**
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	٣٩,٢٤٨,٢٤٢	٣٣,٧٨٠,٠٦٢
قيمة التجاوز لاكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر	-	٥٩١,٤٩٤
إجمالي مخاطر السوق	٣٣٠,٤٩٧	٤٠٦,١٤٨
إجمالي مخاطر التشغيل	٣,١٣٥,٢٥٠	٢,٥٨٠,٨٥٣
إجمالي	**٤٢,٧١٣,٩٨٩**	**٣٧,٣٥٨,٥٥٧**
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية –مع الاخذ في الاعتبار تاثير اكبر ٥٠ عميل(٪)	**١٤,٥٩٪**	**١٤,٨٣٪**

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

و – الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية راس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣٪، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الشريحة الاولي (راس المال الاساسي)		
رأس المـــال المصدر والمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٧٠٥,٨٤٥	٤٤٩,٨٩٠
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٥٧,٤٠٤	-
الارباح المحتجزة	-	٢٧١,٢٣٠
احتياطي مخاطر معيار IFRS9	١,٣٣٤,٨٤٤	٩٢٣,٦٧١
الأرباح المرحلية – ربع سنوية	٨٦١,٦٦٧	٨٤٠,٥٩١
حقوق الأقلية	٣٦	٥٩
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(١٠٨,١١٤)	(١١٤,٢٠١)
اجمالي الشريحة الأولى	**٥,٧٧٩,٦٨٢**	**٥,٠٩٩,٢٤٠**
التعرضات داخل وخارج الميزانية :		
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٥٧,١٢٢,٩٣٦	٥١,٣٥١,٨٨٠
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	٥,٤٤٧,٥٤٤	٤,٧٧٠,٠٩٢
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٦٢,٥٧٠,٤٨٠**	**٥٦,١٢١,٩٧٣**
نسبة الرافعة المالية (٪)	**٩,٢٤٪**	**٩,٠٩٪**

٤ – التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

خضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

(ج) تحليل القطاعات الجغرافي

الإيرادات و المصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الاجمالى
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
إيرادات القطاعات الجغرافية	٤,٣٩٠,٩٤٥	١,٥٣٠,٩٩١	١٤٣,٦٦٧	٦,٠٦٥,٦٠٣
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٣,٧٧٩,٦٦٤)	(٨٠٩,٥٣٧)	(٩١,٨٦٥)	(٤,٦٨١,٠٦٦)
ربح السنة قبل الضرائب	**٦١١,٢٨١**	**٧٢١,٤٥٤**	**٥١,٨٠٢**	**١,٣٨٤,٥٣٧**
ضرائب الدخل	(١٦٣,٧٢٤)	(١٩٣,٢٣٢)	(١٣,٨٧٤)	(٣٧٠,٨٣٠)
صافي ربح السنة	**٤٤٧,٥٥٧**	**٥٢٨,٢٢٢**	**٣٧,٩٢٨**	**١,٠١٣,٧٠٧**
٣٠ يونيو ٢٠١٩	**القاهرة الكبرى**	**الإسكندرية والدلتا وسيناء**	**الوجه القبلي**	**الاجمالى**
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
إيرادات القطاعات الجغرافية	٤,٩٠٤,١٥٤	١,١٤٩,٢٥١	٧٥,٣٨٢	٦,١٢٨,٧٨٧
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٣,٧٦٧,٩٩٨)	(٩٥٠,٢٩٢)	(٧٩,٧٤٧)	(٤,٧٩٨,٠٣٧)
ربح السنة قبل الضرائب	**١,١٣٦,١٥٦**	**١٩٨,٩٥٩**	**(٤,٣٦٥)**	**١,٣٣٠,٧٥٠**
ضرائب الدخل	(٢٣٨,٠١٤)	(٤١,٨٤٠)	-	(٢٧٩,٨٥٤)
صافي ربح السنة	**٨٩٨,١٤٢**	**١٥٧,١١٨**	**(٤,٣٦٥)**	**١,٠٥٠,٨٩٦**

الأصول و الالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية				
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الاجمالى
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
أصول القطاعات الجغرافية	٥٥,٥٥٩,٨٤٢	١,٠٨٠,٧٥٩	١٠٧,٨٢٦	٥٦,٧٤٨,٤٢٨
أجمالى الأصول	**٥٥,٥٥٩,٨٤٢**	**١,٠٨٠,٧٥٩**	**١٠٧,٨٢٦**	**٥٦,٧٤٨,٤٢٨**
إلتزامات بالقطاعات الجغرافية	٤٥,٠١٦,٣٥٦	١٠,٨٩٣,٦٣٢	٨٣٨,٤٤٠	٥٦,٧٤٨,٤٢٨
إجمالي الإلتزامات	**٤٥,٠١٦,٣٥٦**	**١٠,٨٩٣,٦٣٢**	**٨٣٨,٤٤٠**	**٥٦,٧٤٨,٤٢٨**
٣٠ يونيو ٢٠١٩	**القاهرة الكبرى**	**الإسكندرية والدلتا وسيناء**	**الوجه القبلي**	**الاجمالى**
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
أصول القطاعات الجغرافية	٤٤,١٦٥,٠٠٥	٦,٢٥١,٨٦٠	٢٥٦,٣٣٩	٥٠,٦٧٣,٢٠٤
أجمالى الأصول	**٤٤,١٦٥,٠٠٥**	**٦,٢٥١,٨٦٠**	**٢٥٦,٣٣٩**	**٥٠,٦٧٣,٢٠٤**
إلتزامات بالقطاعات الجغرافية	٤٤,١٦٥,٠٠٥	٦,٢٥١,٨٦٠	٢٥٦,٣٣٩	٥٠,٦٧٣,٢٠٤
إجمالي الإلتزامات	**٤٤,١٦٥,٠٠٥**	**٦,٢٥١,٨٦٠**	**٢٥٦,٣٣٩**	**٥٠,٦٧٣,٢٠٤**

٥ – صافى الدخل من العائد

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عائد القروض والايرادات المشابهة من :				
قروض وتسهيلات للعملاء:	٧٤٠,٨٤٧	٣,٢١٣,٩١٣	٨٦٢,٦٧٧	٣,١٥٢,٨٤١
– أذون الخزانة	١٩٤,١٩٣	٨٨٤,٢٧٨	٢٧٠,٩٢٧	١,٠٨١,٠٨٨
– سندات الخزانة	١٧١,٤٢٧	٥٧٢,١٨١	١١٣,٨٠٥	٤٤٩,٨٣٢
– سندات الشركات	-	-	١٣	٢٤٧
– ودائع وحسابات جارية	٢٤,٠٥٠	٧٨٥,٧١٨	١٨٤,٨٥٦	٧٥٧,٧٦٨
الإجمالي	**١,١٣٠,٥١٧**	**٥,٤٥٦,٠٩٠**	**١,٤٣٢,٢٧٨**	**٥,٤٤١,٧٧٦**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :				
ودائع وحسابات جارية:				
– للبنوك	(٥٤,٢٢٦)	(٣٢٦,٣١١)	(١٠٣,٤٢٦)	(٣٩٩,٦٠٦)
– للعملاء	(٦٤١,٠٢٣)	(٣,٢٦٨,٠٣٧)	(٨٦٦,١٩٦)	(٣,٢٦٢,٢٨٤)
– قروض أخرى	(١١,٠٣٩)	(٤٧,٧٢٨)	(١٠,٦٠٧)	(٦٥,٣٠٠)
– عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢,٢٠٣)	(٩,١٦٧)	(٦,٦٦٥)	(٧,١٣٦)
الإجمالي	**(٧٠٨,٤٩١)**	**(٣,٦٥١,٢٤٣)**	**(٩٨٦,٨٩٤)**	**(٣,٧٣٤,٣٢٦)**
الصافى	**٤٢٢,٠٢٦**	**١,٨٠٤,٨٤٧**	**٤٤٥,٣٨٤**	**١,٧٠٧,٤٥٠**

٦ – صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
ايرادات الاتعاب والعمولات :				
– الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	٦٩,١٤٨	٣١٦,٤٥٨	٧٧,٩٨٨	٣١٩,٥٠٧
– أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٤٧٠	١,٨٤٩	٢٣٥	٧١١
– أتعاب أخرى	٨,١٠٧	٣٠,٣٥٩	٨,٢٢١	٢٣,٠٣٠
الإجمالي	**٧٧,٧٢٥**	**٣٤٨,٦٦٦**	**٨٦,٤٤٤**	**٣٤٣,٢٤٨**
مصروفات الاتعاب والعمولات :				
– أتعاب أخرى مدفوعة	(٨,٠٢٥)	(٣٥,٣٦٣)	(٦,٤٢٣)	(٣٣,٨١٠)
الإجمالي	**(٨,٠٢٥)**	**(٣٥,٣٦٣)**	**(٦,٤٢٣)**	**(٣٣,٨١٠)**
الصافى	**٦٩,٧٠٠**	**٣١٣,٣٠٣**	**٨٠,٠٢١**	**٣٠٩,٤٣٨**

٧ – توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	١,٥٥٤	١١,٢٥٢	٣,٠٥٩	٢٢,١٩٦
شركات تابعة	-	٢٨,٥٧٤	-	٢٦,٦٦٩
اجمالى	**١,٥٥٤**	**٣٩,٨٢٦**	**٣,٠٥٩**	**٤٨,٨٦٥**

٨ – صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٨,٦٥٣	١١٩,٦٨٤	٣٢,٧٩١	٨٦,٣٦٨
أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجلة	-	-	-	(١٥,٣٩٩)
أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات	١٥٥	(٣٣٦)	٦٧	(٢٦٨)
أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٥,٠٠١	١٦,٤٤٣	٦١٥	٤,٨٥٨
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	-	(٢,٦٦٤)	٦٤	(٥٨٢)
صافي دخل المتاجرة	**٣٣,٨٠٩**	**١٣٣,١٢٧**	**٣٣,٥٣٧**	**٧٤,٩٧٨**

٩ – مصروفات ادارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
تكاليف الموظفين				
أجور ومرتبات	(١٢٤,١١٨)	(٤٤٦,٢٦٠)	(٨٨,٧٠٠)	(٣٢٢,٩٨٧)
تأمينات اجتماعية	(٥,١٩٤)	(١٩,٧٢١)	(٤,٢٦٨)	(١٥,١٥٢)
تكاليف التقاعد				
نظم الاشتراكات المحددة	(٧,٥٤٦)	(٢٧,٧٣١)	(٦,٠٧٢)	(٢٢,٦٠٤)
نظم المزايا المحددة	(١٠,٦٢٣)	(٤٨,٧٢٤)	(٨,٠٤٥)	(٣٧,٥٠٧)
مصاريف إدارية أخرى				
مصروفات العمليات	(٤٧,٧٥٩)	(١٤٧,٩٠٣)	(١١,٧٥٦)	(٩٤,٦٣٨)
مصروفات الاتصالات	(٥٣٣)	(١٧,٥٦٥)	(٥,٧٢٥)	(١٨,٦٩٢)
مصروفات الاعمال	(١٢,١٢٨)	(٦٧,٩٩١)	(١٢,٨٧٩)	(٤٨,٩٩٢)
مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	٢,٤٣٨	(٥,٦٤٧)	(١,٤٩٥)	(٦,٦٤٩)
مصروفات الخدمات	(٣٠,٦٤٣)	(١٣٨,١٧٠)	(٤٩,٢٦٠)	(١٣٢,٨٩٨)
مصروف اهلاك الاصول	(٢٨,٩٤٢)	(١٠٤,٣٤٩)	(٢٣,١٨٠)	(٧٩,٧٨٤)
الاجمالى	**(٢٦٥,٠٤٨)**	**(١,٠٢٤,٠٦١)**	**(٢١١,٣٨٠)**	**(٧٧٩,٩٠٣)**

المتوسط الشهرى لإجمالى المرتبات والمكافات التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ يبلغ ٣,١٦٧ ألف جنيه مصري

١٠ – إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٧,٨٢٣)	٢٠,٦٩٦	(٣٧٩)	٢٣,٦٥٤
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	١٠,٧٣٩	٥١,٣٣٤	١٤,٥٦٩	٥٨,٧١١
إيرادات خدمات قانونية	٢٠	٧٣	١٤	٩٥
(عبء) رد مخصصات اخرى	١٨,٢٩٧	(٢٣,٨٨٢)	١١,٩٧٨	(٥٥,٠٧٨)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	(١٣,٠١٠)	(١٥,٥٤٩)	-	-
أرباح (خسائر) رأسمالية	-	١١٩	(٠)	١٦٦,٣٥٨
إيرادات متنوعة	١,٤١٣	١٢,٢٤٦	١٣,٤٢٩	٢٥,٧٥٢
مصروفات متنوعة	١٣٠	(٢,٣٣٨)	(١٥٥)	(١,٦٠٥)
الاجمالى	**٩,٧٦٧**	**٤٢,٦٩٩**	**٣٩,٤٥٦**	**٢١٧,٨٨٧**

١١ – عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٢٢,٧٤٨)	٧٤,٩٣٦	(١١٥,٨٩١)	(١٩٣,٣١٥)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	٠	٧,١٣٨	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٤,٠٥٧)	(٩,٦٤٩)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(١٤٤)	(٤٩١)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٥٥٨)	(٥٥٨)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	١٨	(٤)	-	-
الاجمالى	**(٢٧,٩٨٩)**	**٧١,٣٧٢**	**(١١٥,٨٩١)**	**(١٩٣,٣١٥)**

١٢ – مصروفات ضرائب الدخل

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
ضرائب الدخل	(٨٣,٦٦٣)	(٣٦٠,٧٣٩)	(٦٩,١٧٦)	(٢٧٥,٢٣٨)
الضريبة المؤجلة	(١,٩٣٠)	(١٠,٠٩١)	(٤,٦١٧)	(٤,٦١٧)
الاجمالى	**(٨٥,٥٩٣)**	**(٣٧٠,٨٣٠)**	**(٧٣,٧٩٣)**	**(٢٧٩,٨٥٥)**

١٣ – نصيب السهم في صافي أرباح الفترة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة	١٥٨,٢٢٦	١,٠١٣,٧٠٧	٢١٠,٣٠٤	١,٠٥٠,٨٩٦
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٣,٣٨٦	١٩,٦٠٠	٤,٢٠٦	١٧,٨٤٧
حصة العاملين فى الأرباح	١٨,٩٨٧	١١٥,٠٠٠	٢١,٠٣٠	٩٩,١٥٢
حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة (القابلة للتوزيع)	١٣٥,٨٥٣	٨٧٩,١٠٧	١٨٥,٠٦٧	٩٣٣,٨٩٧
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٢٧٢,٨٠٠	٢٧٢,٨٠٠	٢٧٢,٨٠٠	٢٧٢,٨٠٠
الاجمالى	**٠.٥٠**	**٣.٢٢**	**٠.٦٨**	**٣.٤٢**

١٤ – نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
نقدية	٢١٩,٢١٧	٢٧٧,٥٥٢
أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي	٣,٦٦٠,٤٥٦	٣,٣٩٢,٨٩٠
يخصم منه : مخصص خسائر اضمحلال:	(١٢,٥٥٠)	-
الاجمالى	**٣,٨٦٧,١٢٣**	**٣,٦٧٠,٤٤٢**
أرصده ذات عائد	١,١٣٥,٧١٤	١,١٣٩,٤٧٩
أرصده بدون عائد	٢,٧٣١,٤٠٩	٢,٥٣٠,٩٦٣
الاجمالى	**٣,٨٦٧,١٢٣**	**٣,٦٧٠,٤٤٢**

تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزى المصري الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى لدى البنك المركزى المصري (١٠٪) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٠ أغسطس ٢٠٢٠)

١٥ – أرصدة لدى البنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
حسابات جارية	٣٩٧,٣٤٧	٢٦٢,٠٤٩
ودائع	٤,٢٦٤,١٧٦	٦,٥٧٩,٣١٩
الاجمالى	**٤,٦٦١,٥٢٣**	**٦,٨٤١,٣٦٨**
البنك المركزى المصري بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى	٣,٥٤٧,٩٧٧	٥,٢٥٦,٩٨٣
بنوك محلية	٢١٥,٧٦٨	٦٠٢,٨١٦
بنوك خارجية	٨٩٧,٧٧٨	٩٨١,٥٦٩
الاجمالى	**٤,٦٦١,٥٢٣**	**٦,٨٤١,٣٦٨**
أرصدة بدون عائد	٣٩٧,٣٤٧	٢٦٢,٠٤٩
أرصدة ذات عائد متغير	٤,٢٦٤,١٧٦	٦,٥٧٩,٣١٩
الاجمالى	**٤,٦٦١,٥٢٣**	**٦,٨٤١,٣٦٨**
أرصدة متداولة	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,٨٤١,٣٦٨

١٦ – أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٠٨٦,٩٧٦	٨,٧١٣,٦٣٠
عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٩٠٦)	(٢٣,٣٣٠)
يخصم منه : مخصص خسائر اضمحلال:	(٣٥,٤٧٥)	-
الاجمالى	**٨,٠٢٨,٥٩٥**	**٨,٦٩٠,٣٠٠**
وتتمثل أذون الخزانة في :		
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٥٠٦,٦٧٥	-
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٢٠٤,٣٥٠	٤,٥٠٠
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	١,٣٢١,١٧٥	٢,٢٢٠,٠٢٥
أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	٦,٣٢٦,١٥٨	٧,١٦٥,٩٠٠
الاجمالى	**٨,٣٥٨,٣٥٨**	**٩,٣٩٠,٤٢٥**
يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(٢٧١,٣٨٢)	(٣٣٨,٣٩٧)
الاجمالى	**٨,٠٨٦,٩٧٦**	**٩,٠٥٢,٠٢٨**
أذون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٩٠٦)	(٢٣,٣٣١)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-
الاجمالى	**٨,٠٢٨,٥٩٥**	**٩,٠٢٨,٦٩٦**

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٤,٧٧٥ الف جنيه مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ ٢٨٧,٤٠٠ الف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

١٧ – أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أدوات دين :		
سندات خزانة استحقاق ٢٠٢٣	-	١٦,٠٤٤
الاجمالى	**-**	**١٦,٠٤٤**

١٨ – قروض وتسهيلات للعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
قروض لافراد :		
حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	١٧٦,٥٧٤
بطاقات ائتمان	٢٦,٨٦٨	١٧,٦٣٧
قروض شخصية	٩٩٥,٤٣٨	١٨٩,٢٤٤
قروض عقارية	٤٠,٠١٣	٢٦,٣٠٣
قروض لمؤسسات :		
حسابات جارية مدينة	١٨,٤٦٥,٢٥٥	١٥,٠١٠,٤٣٢
قروض مباشرة	٧,٣٤٦,٥٠٠	٥,٢٩٩,٦٤٥
قروض مشتركة	٥,١٩٥,٦٦١	٥,٤٨٨,٢٦٩
إجمالي قروض و تسهيلات العملاء	**٣٢,٣٢١,٢٢٠**	**٢٦,٢٠٨,١٠٤**
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
الصافي	**٣١,٢٦١,٣١٤**	**٢٥,٠٥٥,٩٩٣**

قروض وتسهيلات للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أوراق تجارية مخصومة	٢٩,٦٠٧	٢,٠٧٦
قروض للبنوك	-	٨٣,٥٢٩
الاجمالى	**٢٩,٦٠٧**	**٨٥,٦٠٥**
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	(٨١٩)
الصافي	**٢٩,٠٧٣**	**٨٤,٧٨٦**

قروض وتسهيلات للبنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في أول العام	٢٤٢,٨٠٧	٤٠١,٢٢٣	٦٢١,٣٩١	١,٢٦٥,٤٢٠
عبء الإضمحلال	٢١,٦٨٤	-	-	٢١,٦٨٤
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	(٣٩,٩١٦)	٣٩,٩١٦	-	–
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	(١٦٠,١٢٧)	١٦٠,١٢٧	–
المستخدم من المخصصات خلال السنة	(٤١)	-	(١٣٩,٢٩٩)	(١٣٩,٣٤٠)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١٦,٧٣٠	-	-	١٦,٧٣٠
رد عبء الإضمحلال	-	(٨٣,٦٢٠)	(١١,٧٤٧)	(٩٥,٣٦٧)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(١,٢٥٠)	(١٣,٤٠١)	(١٠,٤٠٠)	(٢٥,٠٥٢)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٢٤٠,٠١٤**	**١٨٣,٩٩٠**	**٦٢٠,٠٧١**	**١,٠٤٤,٠٧٥**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في أول العام	٩١٣	-	-	٩١٣
عبء الإضمحلال	(٨٢٦)	٤٩١	-	(٣٣٥)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(٨٧)	٤٣	-	(٤٤)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٠**	**٥٣٤**	**–**	**٥٣٤**

* تم تعديل ارقام الأرصدة الافتتاحية لمخصص قروض و تسهيلات العملاء و البنوك بمبلغ ١١٩,٦٧٠ الف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS9

	٣٠ يونيو ٢٠١٩		
	غير منتظم	منتظم	الاجمالى
رصيد المخصص في أول السنة المالية	٩٣٣,١٥٦	٣٣١,٦٠٦	١,٢٦٤,٧٦٢
المكون خلال السنة المالية	-	١٩٣,٣١٥	١٩٣,٣١٥
متحصلات من قروض سبق إعدامها وتسويتها	-	٦,٦٢٨	٦,٦٢٨
إعادة التبويب بين المخصصات	(١٠,٦٠٢)	(٢,٣٠٤)	(١٢,٩٠٦)
فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	(٢٨,٧٧٤)	(٩,٤١٣)	(٣٨,١٨٧)
المستخدم من المخصص	(٢٦٦,٩٤٩)	-	(٢٦٦,٩٤٩)
رصيد المخصص في آخر السنة المالية	**٦٢٦,٨٣١**	**٥١٩,٨٣٢**	**١,١٤٦,٦٦٣**

١٩ – المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى.

وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات).

ولا يتم التبادل الفعلى للمبالغ التعاقدية إلا فى بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك فى التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة فى أنشطة الإقراض.

	المبلغ التعاقدي/ الافتراضي	القيم العادلة	
		الأصول	الإلتزامات
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
عقود مبادلة عملات	٤٠,٣٤٦	-	٢٠٥
إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية	**٤٠,٣٤٦**	**–**	**٢٠٥**

٢٠ – استثمارات مالية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:		
أدوات دين ـ بالقيمة العادلة		
– مدرجة في السوق	٤,٠٦٥,٥٦٦	١,١٩٨,١٥٢
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
– وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	٢٩,٣٤١	–
– غير مدرجة فى السوق	٤٧٢,٥٩٣	٣٨٦,٢٤٧
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	**٤,٥٦٧,٥٠٠**	**١,٥٨٤,٣٩٩**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين :		
– مدرجة فى السوق	١,٠٨٧,٧٤٠	١,٧٢٦,٨٨٢
وثائق صناديق الاستثمار:		
– وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	–	١٥,٠٠٠
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	**١,٠٨٧,٧٤٠**	**١,٧٤١,٨٨٢**
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	**٥,٦٥٥,٢٤٠**	**٣,٣٢٦,٢٨١**
أرصدة متداولة	٥,١٨٢,٦٤٧	٢,٩٢٥,٠٣٣
أرصدة غير متداولة	٤٧٢,٥٩٣	٤٠١,٢٤٧
	٥,٦٥٥,٢٤٠	٣,٣٢٦,٢٨٠
أدوات دين ذات عائد ثابت	٥,١٥٣,٣٠٥	٢,٩٢٥,٠٣٣
	٥,١٥٣,٣٠٥	٢,٩٢٥,٠٣٣

* تم تقيم الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر (اسهم شركات) و الغير مسجلة بالبورصة المالية و لا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة و ذلك لتحديد قيمتها العادلة.

* بتاريخ ٢٠١٦\٥\٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\٧\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١٠\٢٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ١,٦٥٠,٤١٠,٠٨٥ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١١\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٥٤,٤٥٨,١٣٣ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	١,٠٨٧,٧٤٠	١,١٢٢,٠٢٥

تبلغ مكاسب القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٣٤,٢٨٥ الف جنيه مصري، وذلك من تاريخ إعادة التبويب.

الف جنيه مصرى			
	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الاجمالى
الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٨/٠٧/٠١)	**١,٤٥٩,٨١٧**	**٢,١٣٩,٧٩٠**	**٣,٥٩٩,٦٠٧**
إضافات	٤١٤,٤٠٣	٨,٦٣٩	٤٢٣,٠٤١
استبعادات (بيع / استرداد)	(١٩٧,٧٢٥)	(٤١٣,٨٦٦)	(٦١١,٥٩١)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	(٤,٥٦٥)	-	(٤,٥٦٥)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٩,٣٧٢)	-	(٩,٣٧٢)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٨,٦٠٦)	٧,٣١٩	(١١,٢٨٧)
عبء خسائر الاضمحلال	(٥٩,٥٥٣)	-	(٥٩,٥٥٣)
الرصيد في آخر السنة المالية (٢٠١٩/٠٦/٣٠)	**١,٥٨٤,٣٩٩**	**١,٧٤١,٨٨٢**	**٣,٣٢٦,٢٨٠**
الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٩/٠٧/٠١)	**١,٥٨٤,٣٩٩**	**١,٧٤١,٨٨٢**	**٣,٣٢٦,٢٨٠**
اثر إعادة التبويب عند التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9	٣١,٣٢١	(١٥,٠٠٠)	(١٦,٣٢١)
اثر الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التطبيق الأولى لمعيار IFRS9	(١,٤٤٢)	-	(١,٤٤٢)
الرصيدبعد التعديل في ١ يوليو ٢٠١٩	**١,٦١٤,٢٧٨**	**١,٧٢٦,٨٨٢**	**٣,٣٤١,١٠٩**
إضافات	٢,٩٣٠,٥٦٢	-	٢,٩٣٠,٥٦٢
إستبعادات (بيع / استرداد)	(١٨٤,٩٧٥)	(٦٥٠,٨٦٧)	(٨٣٥,٨٤٢)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	٥,٠٧٤	-	٥,٠٧٤
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	١٤,٨٩٨	-	١٤,٨٩٨
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	١٩٢,٦٩٨	٧,٨٨١	٢٠٠,٥٧٩
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	٤,٧٦٠	٣,٨٤٤	٨,٦٠٤
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩,٧٩٤)	-	(٩,٧٩٤)
الرصيد في آخر السنة المالية	**٤,٥٦٧,٥٠٠**	**١,٠٨٧,٧٤٠**	**٥,٦٥٥,٢٤٠**

أرباح (خسائر) استثمارات مالية	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	١٧,٥٣٥	١٨,٦٢٩
(خسائر) إضمحلال أدوات حقوق ملكية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	(٧,٦٢٤)	(٧٣,٢٧٨)
ارباح بيع سندات حكومية	-	٣,٤٢٤	-	-
الاجمالى	-	٣,٤٢٤	٩,٩١١	(٥٤,٦٤٩)

٢١ - استثمارات مالية في شركات تابعة

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠,٩٧٩	٩٩.٩٩٥	٤١٠,٩٧٩	٩٩.٩٩٥
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠	٩٩.٩٩٠	٢٤٩,٩٧٥	٩٩.٩٩٠
شركه بيتا الماليه القابضه	١٠٦,٩٨٩	٩٩.٩٩٠	١٣٦,٩٨٦	٩٩.٩٩٠
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦,٣٨٣	٧٠.٥٥٣	١٧٦,٣٨٣	٧٠.٥٥٣
المصري للاستثمارات العقارية	١١,٨٥٠	٣٩.٥٠٠	١٥٢,٨٦٥	٣٩.٥٠٠
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٦٧,٩٤٠	٣٩.٥٠٠	٨٧,٦٩٠	٣٩.٥٠٠
شركة EBE FACTORS	٣٠,٠٠٠	٦٠.٠٠٠	-	-
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	٣	٠.٠٥٠	٣	٠.٠٥٠
الاجمالى	٨٠٩,١٤٤		١,٢١٤,٨٨١	

* الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية و التشغيلية ، ويوخذ فى الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

* يساهم البنك فى كلأ من شركة تنمية السياحة المصرية وشركة سهل حشيش بطريق غير مباشر من خلال شركة ابجيبت كابيتال القابضة ، حيث يملك البنك القدرة على التحكم فى سياساتها المالية و التشغيلية

وفيما يلى البيانات المالية المتعلقة بالشركات التابعة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	اجمالي الاصول	"الالتزامات بدون حقوق الملكية"	اجمالي الايرادات	صافي الارباح
شركة ايجيبت كابيتال القابضة	٤٥٤,٤٠١	١٠,١٦٧	٥,٩٦٥	٤,٦١٠
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٢٨,١٢١	٥٠	٤,٣٦٢	٣,١٢١
شركة بيتا المالية القابضة	١٠٩,٠٦٦	٢٢	١,٢٥٢	٧١١
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٥١٠,٣٩٢	١٢٤,٥٩٩	٩١,٥٠٠	٤٨,٧٤١
المصري للاستثمارات العقارية	٧١٢,٦٠٧	٤٥٤,٢٥٩	٧١,٩٤٧	٥٦,٠٢٤
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٢٨٣,٢٨٤	١٠٠,٩٥٧	٩,٦٩٠	٧,٢١٧
شركه تنمية السياحة المصرية	٢٣٧,٩٠٧	٤٥,٠٣٦	٢,٨٩٧	٦٢١
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	٧,٧٨٦	١١٠	٩١٢	٥٨٣

وفيما يلى البيانات المالية المتعلقة بالشركات التابعة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩	اجمالي الاصول	"الالتزامات بدون حقوق الملكية"	اجمالي الايرادات	صافي الارباح
شركة ايجيبت كابيتال القابضة	٤٤٧,١٢٧	٧,٥٠٢	(٣,١٤١)	(٤,٦٥٨)
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٢٧١,٠٠١	١,٠١٠	٦,١٢٢	٤,٤٧٦
شركة بيتا المالية القابضة	١٣٨,٣٤٠	٧	٥٣٤	١٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٥٠١,٦٨٥	١١٦,٦٨٨	٨٥,٥٥٢	٥٦,٠١١
المصري للاستثمارات العقارية	١,٠١١,٢٧٨	٤٥١,٩٥٣	٨٣,٥٢٨	٦٥,١٧٤
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٢٨٢,٥٩٦	٥٧,٤٨٧	٤,٧١٨	٣,٣٩٦
شركه تنمية السياحة المصرية	٢٤٠,٧١٠	٤٩,٣٧١	٧,٧٩٩	٢,٨٥٣
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	٧,٢١٨	١٢٥	٦٣٥	٣٣٨

٢٢ – أصول غير ملموسة

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٦٨,٣٦٣	٣٩,٧٨٢
الاضافات	٣٣,٩٠٨	٢٨,٥٨١
الاستبعادات	(٣٧٩)	-
صافي القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	**١٠١,٨٩٢**	**٦٨,٣٦٣**
مجمع الاستهلاك اول السنة المالية	٤٩,٣٥٤	٣٥,٩٣٥
استهلاك السنة المالية	١٥,٢٧٤	١٣,٤١٩
مجمع استهلاك الاستبعادات	(٣٧٩)	-
مجمع الاستهلاك في اخر السنة المالية (٢)	**٦٤,٢٤٩**	**٤٩,٣٥٤**
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة فى اخر السنة المالية (١-٢)	**٣٧,٦٤٣**	**١٩,٠٠٩**

٢٣ – أصول أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عوائد مستحقة*	٦٦٢,١٧١	٣٣٢,٢٣٤
مصروفات مقدمة	٢٧,٣٩٨	١٥,٩٨٤
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٦٧٨,١٧٩	٣٩١,٢٧٣
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	٣٧٨,٧٦١	٤٣,٣٢٥
تأمينات وعهد	٧,٧٧٠	٥,٣٨٩
أصول تحت التسوية	٩٠,٥٣٧	٨٩,٣١٥
الاجمالى	**١,٨٤٤,٨١٥**	**٨٧٧,٥٢٠**

* تخصم من العوائد المستحقة مخصص خسائر ائتمانية بقيمة ٤ الف جنيها مصريا

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	٤١١,٢٠٤	١٢١,٠٥٦
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	٣١,٨١٠	٧٣,٧٩٥
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	٢١٩,١٥٧	١٣٧,٣٨٣
الاجمالى	**٦٦٢,١٧١**	**٣٣٢,٢٣٤**

* تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى".

واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون.

واذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يُتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠٪ من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

التقرير السنوي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ المؤشرات المالية

٢٤ – الأصول الثابتة

الف جنيه مصرى

	اراضى	مبانى و انشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات و تركيبات	أجهزة و معدات	اثاث	أخرى	الإجمالي
التكلفة في أول السنة المالية (٣)	٥٧,٣٩٢	٢٧٢,٨٦٨	١١٦,٠٩٩	١٠,٤٦٨	٣٠٠,٥١٥	٢٦,٨٣٤	٢٢,٤٠٣	٦,٦٦٨	٨١٣,٢٤٦
الإضافات خلال السنة المالية	-	٣٣,٢١٠	٣٥,١٤٧	-	٣٣,٥٧٩	٤,٧٦٠	١,٩٥٨	١,٣٢٣	١٠٩,٩٧٧
الإستبعادات خلال السنة المالية	-	-	(٤,٤٢٦)	-	(١٤٩)	(٤١٣)	(٣٣٢)	(١٢٠)	(٥,٤٤٠)
التكلفة في آخر السنة المالية (١)	٥٧,٣٩٢	٣٠٦,٠٧٨	١٤٦,٨٢١	١٠,٤٦٨	٣٣٣,٩٤٥	٣١,١٨٠	٢٤,٠٢٨	٧,٨٧١	٩١٧,٧٨٣
مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)	–	٤٤,٥٥٦	٧٤,١٦١	٥,٤٩٣	١٤٠,٤٧٢	٨,١٣١	٧,٣٠٨	١,٦٠٠	٢٨١,٧٢١
إهلاك السنة المالية	-	٧,٩٦٣	٢٨,٠٠٣	١,١٦٠	٤٦,٨٦١	٢,٦٧٧	٢,٢٠٧	٢٠٤	٨٩,٠٧٥
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	-	(٤,٤١٩)	-	(١١٩)	(٤٠٤)	(٣٢٢)	(١٠٧)	(٥,٣٧١)
مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)	–	٥٢,٥٢٠	٩٧,٧٤٤	٦,٦٥٣	١٨٧,٢١٣	١٠,٤٠٤	٩,١٩٤	١,٦٩٧	٣٦٥,٤٢٥
صافى الأصول في آخر السنة المالية (١-٢)	٥٧,٣٩٢	٢٥٣,٥٥٨	٤٩,٠٧٦	٣,٨١٥	١٤٦,٧٣٢	٢٠,٧٧٦	١٤,٨٣٥	٦,١٧٤	٥٥٢,٣٥٨
صافي الاصول في اول السنة المالية (٣-٤)	٥٧,٣٩٢	٢٢٨,٣١١	٤١,٩٣٨	٤,٩٧٥	١٦٠,٠٤٣	١٨,٧٠٣	١٥,٠٩٥	٥,٠٦٨	٥٣١,٥٢٥

٢٥ – استثمارات عقارية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٣,٣٦٩	٥,٤٦٢
الاستبعادات	-	(٢,٠٩٣)
القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	**٣,٣٦٩**	**٣,٣٦٩**
مجمع الاهلاك اول السنة المالية	١,٧٢٠	٢,٩٦٤
اهلاك السنة	٥٠	٧٥
مجمع اهلاك الإستبعادات	-	(١,٣٢٠)
مجمع الاهلاك في اخر السنة المالية (٢)	**١,٧٧٠**	**١,٧١٩**
صافي الاستثمارات العقارية فى اخر السنة المالية (١-٢)	**١,٦٠٠**	**١,٦٥٠**

٢٦ – أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبة.

وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى		٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	
	أصل	إلتزام	أصل	إلتزام
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	١,٨٠٦	-	٧٤٤	-
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	-	(٢,٣٧٧)	٨,٧٧٦	-
فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	(٢,٢١٠)	-	(٤,٥١٢)
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	**١,٨٠٦**	**(٤,٥٨٧)**	**٩,٥٢٠**	**(٤,٥١٢)**
صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل	**–**	**(٢,٧٨١)**	**٥,٠٠٨**	**–**

قام البنك بإعداد دراسة ضريبية لتحديد حجم الضريبة المؤجلة وقد اسفرت الدراسة عن الغاء الأصول الضريبية المؤجلة والخاصة بالأصول الثابتة و تكوين التزام ضريبي كما تم إعادة تبويب ارقام المقارنة لتتفق مع قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري و التي تنص على ضرورة اجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات الضريبية المؤجلة.

٢٧ – أرصدة مستحقة للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
حسابات جارية	٢٨	٢٨
ودائع	٣,٩٣١,٣٦٣	٢,٣٣٤,١٦٩
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**
بنوك محلية	٣,٦٨٩,٣١٥	٢,٢٥٠,٦٦٨
بنوك خارجية	٢٤٢,٠٧٦	٨٣,٥٢٩
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**
أرصدة بدون عائد	٢٨	٢٨
أرصدة ذات عائد	٣,٩٣١,٣٦٣	٢,٣٣٤,١٦٩
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**
أرصدة متداولة	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**

٢٨ – ودائع العملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
ودائع تحت الطلب	٢١,٤٩٦,٠٠٩	١٦,٤٨٦,٤٩٩
ودائع لأجل وبإخطار	١٤,٦٥١,١٥٨	١٧,٤١٦,٨٦٩
حسابات التوفير وشهادات الادخار	٧,١٠٣,٦٣٨	٥,٩٥٣,٨٧٦
ودائع أخرى	٩٩٩,٦٧٣	٦٦٦,٥٦٦
الاجمالى	**٤٤,٢٥٠,٤٧٨**	**٤٠,٥٢٣,٨١٠**
ودائع افراد	٩,٩٥٢,٢٥٣	٨,٨١٥,٧١٧
ودائع مؤسسات	٣٤,٢٩٨,٢٢٥	٣١,٧٠٨,٠٩٣
الاجمالى	**٤٤,٢٥٠,٤٧٨**	**٤٠,٥٢٣,٨١٠**
بدون عائد	٢,٢٨٧,٨٣٤	٤,١٤٢,٧٥٦
ذات عائد ثابت	٤٠,١٧٠,٨٧٦	٣٤,٧٥٧,٠٨٠
ذات عائد متغير	١,٧٩١,٧٦٨	١,٦٢٣,٩٧٤
الاجمالى	**٤٤,٢٥٠,٤٧٨**	**٤٠,٥٢٣,٨١٠**
ارصدة متداولة	٢٣,٥١٥,٤٩٥	١٨,١٦٤,٥٥٣
ارصدة غير متداولة	٢٠,٧٣٤,٩٨٣	٢٢,٣٥٩,٢٥٧
الاجمالى	**٤٤,٢٥٠,٤٧٧**	**٤٠,٥٢٣,٨١٠**

٢٩ – قروض أخرى

	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	٢٨ ديسمبر ٢٠٢٠	٪٢.٦١	٣٨١,١٣٩	٤١٧,٦٤٣
قرض برنامج التنمية الزراعية	٢٦ ابريل ٢٠٢٢	٪٤.٣٠	٢٩٩,٤٧٨	٢٢٠,٠٨٣
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	٪٢.٧٠	٢٨٧,٥٢٤	٣٩١,٧٢٢
اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلى المصرى	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤	٪١.٧٥	٧,٠٠٠	١,٤٥٦
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	١٥ مارس ٢٠٢٦	٪٥.٤٥	١٦١,٣٨٤	١٦٧,٠٥٧
قرض صندوق سند	٥ يناير ٢٠٢٥	٪٤,٢٨	٣٠٨,٠٩٧	١٦٧,٠٥٧
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%	١ يوليه ٢٠٢٥	٪٣.٠٠	٢٦٥,٢١٦	٢٦٢,٣٥٣
قرض جهاز تنمية المشروعات	١ أكتوبر ٢٠٢٦	٪١١.٠٠	٣,٠٠٠	٠
الاجمالى			**١,٧١٢,٨٣٨**	**١,٦٢٧,٣٧١**
أرصدة متداولة			٣٨١,١٣٩	٤١٩,٠٩٩
أرصدة غير متداولة			١,٣٣١,٦٩٩	١,٢٠٨,٢٧٢
الاجمالى			**١,٧١٢,٨٣٨**	**١,٦٢٧,٣٧١**

٣٠ – التزامات أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	١٩٠,٣٥٣	٢٢٨,٨٨١
إيرادات محصلة مقدماً	١١,٤٧٩	٨,٧٣٦
مصروفات مستحقة	٦٤,٥٤٦	٥٠,١٥٠
ضرائب وتأمينات مستحقة	٤٥,٠١٦	٣٠,٩٣٢
خصوم تحت التسوية	٢٨٢,٨٩٦	٢٧٤,٦١١
الاجمالى	**٥٩٤,٢٩٠**	**٥٩٣,٣١٠**

التقرير السنوي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ المؤشرات المالية

٣١ – مخصصات أخرى :

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	رد عبء مخصص انتفى الغرض منه	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٨٦,٧٣٠	٥٣,٩٣٩	-	-	-	(٣٩,٤٦٢)	١٠١,٢٠٧
مخصص قضايا	٣,٣٠٤	٤,٧٣١	-	-	-	-	٨,٠٣٥
مخصص التزامات عرضية – مرحلة أولى	١٤,٣٨٩	٢٩,١١٣	٢٨	(١٦٢)	(٢٤,٦٠٦)	-	١٨,٧٦٢
مخصص التزامات عرضية – مرحلة ثانية	٧٠	٢٢٤	-	١٦٢	(٢٩٤)	-	١٦٢
مخصص التزامات عرضية – مرحلة ثالثة	٣,٠٩٦	٢٤٩	-	-	(٧٥١)	-	٢,٥٩٤
مخصص ارتباطات – مرحلة أولى	١٠٠,١٠٨	٢٣,٣١٥	-	(١٣)	(٤٠,٤٠٠)	-	٨٣,٠٠٩
مخصص ارتباطات – مرحلة ثانية	٢٢,٧٨٧	٤٩٩	-	-	(٢٢,١٢٣)	-	١,١٦٣
الاجمالى	٢٣٠,٤٨٤	١١٢,٠٧١	٢٨	(١٣)	(٨٨,١٧٦)	(٣٩,٤٦٢)	٢١٤,٩٣٣

تم تعديل ارقام الأرصدة الافتتاحية بمبلغ ١٠٥,١٧٩ الف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS9

٣٠ يونيو ٢٠١٩	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	رد عبء مخصص انتفى الغرض منه	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٧٤,٢٠٥	٥٥,٠٠٠	-	-	-	(٤٢,٤٧٦)	٨٦,٧٢٩
مخصص قضايا	٣,٢٢٦	٧٨	-	-	-	-	٣,٣٠٤
مخصص التزامات عرضية جيدة	٢٢,٥٠٩	-	(١,٢٧٢)	١٠,٦١٩	-	-	٣١,٨٥٦
مخصص التزامات عرضية رديئة	١,١٣٠	-	-	٢,٢٨٨	-	-	٣,٤١٨
الاجمالى	١٠١,٠٧٠	٥٥,٠٧٨	(١,٢٧٢)	١٢,٩٠٧	–	(٤٢,٤٧٦)	١٢٥,٣٠٧

– بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة.

– يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالى ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها.

٣٢ – إلتزامات مزايا التقاعد :

إلتزامات مدرجة بالميزانية عن :	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠

المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
المزايا العلاجية بعد التقاعد	١٥,٥٤٧	١,٠٦٨

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة فيما يلى:	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
تقدير الالتزامات في بداية العام	٢١,٨٠٠	١١,٨٠٠
خسائر اكتوارية	١١,٨٩٦	-
تكلفة العائد	٣,٦٥١	١٠,٠٠٠
مزايا مدفوعة	(٣,٣٥٦)	-
تقدير الالتزامات في نهاية الفترة	**٣٣,٩٩١**	**٢١,٨٠٠**
الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (الأساسية)		
معدل العائد المستخدم فى الخصم المزايا العلاجية	**١٦.٧٥%**	**-**
تسوية الميزانية العمومية		
التزامات الميزانية العمومية	٢١,٨٠٠	١١,٧٩٩
خسائر اكتوارية	١١,٨٩٦	-
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر	٣,٦٥١	١٠,٠٠٠
المزايا المدفوعة	(٣,٣٥٦)	-
تقدير الالتزامات في نهاية السنة	**٣٣,٩٩١**	**٢١,٧٩٩**

٣٣ – رأس المال والاحتياطيات :

(أ) رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص به ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ موزع على ٢٧٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات.

(ب) الإحتياطيات :

تتمثل الاحتياطيات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ فيما يلي :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام (١)	٩.٩	-
احتياطي المخاطر البنكية– أصول ألت ملكيتها للبنك (٢)	١٦,٣٩٤	٢٠,٦٦١
احتياطي قانوني (٣)	٣٣٢,٥٧٠	٢٤٤,١١٦
احتياطي عام	١٧٢,٥١٧	١٧٢,٥١٧
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات من خلال الدخل الشامل الاخر (٤)	٢٣٨,٣٩٤	٢٢,٣٨٢
الضريبة المؤجلة – فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر بالعملة الأجنبية	(٢,٢١٠)	(٤,٥١٢)
احتياطي خاص	٢٢,٤٤٠	٣٥,١١٩
احتياطي رأسمالي (٥)	١٩٥,٣١٢	٢٨,٩٥٤
احتياطي IFRS9	-	٢٧١,٢٣٠
الاجمالى	**٩٧٦,٣٢٧**	**٧٩٠,٤٦٨**

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS9 حيث تم دمج أرصدة احتياطى المخاطر البنكية العام و احتياطى IFRS9 والإحتياطي الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة خسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولى (١ يوليو ٢٠١٩).

٢- أحتياطى المخاطر البنكية – أصول آلت ملكيتها :

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ ٪ من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها.

٣- الاحتياطي القانونى :

وفقا للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠٪ من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى ٥٠٪ من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة - إستثمارات من خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر.

٥- احتياطي رأسمالى:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
(١) احتياطي المخاطر البنكية العام		
رصيد أول السنة المالية	-	١٠٦,٣٤٠
محول الى الأرباح المحتجزة	-	(١٠٦,٣٤٠)
المحول من احتياطى IFRS9	٢٧١,٢٣٠	-
المحول من الاحتياطي الخاص	١٢,٦٧٨	-
اثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9	(٢٨٢,٩٩٩)	-
الرصيد بعد التعديل	٩٠٩	٠
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٩٠٩**	**٠**
(٢) احتياطي المخاطر البنكية – أصول الت ملكيتها للبنك		
رصيد أول السنة المالية	٢٠,٦٦١	٢٠,٢٤٢
المحول من و الى إحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	(٤,٢٦٧)	٤١٩
الرصيد فى اخر السنة المالية	**١٦,٣٩٤**	**٢٠,٦٦١**
(٣) احتياطي قانوني		
محول من الأرباح المحتجزة	٢٤٤,١١٦	١٧٤,٦٨٣
محول من الاحتياطي القانوني الى رأس المال	٨٨,٤٥٤	٦٩,٤٣٣
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٣٣٢,٥٧٠**	**٢٤٤,١١٦**
(٤) احتياطي عام		
رصيد أول السنة المالية	١٧٢,٥١٧	١٧٢,٥١٧
الرصيد فى اخر السنة المالية	**١٧٢,٥١٧**	**١٧٢,٥١٧**
(٥) احتياطي خاص		
رصيد أول السنة المالية	٣٥,١١٩	٣٥,١١٩
المحول لاحتياطى المخاطر البنكية العام	(١٢,٦٧٨)	-
الرصيد بعد التعديل	٢٢,٤٤١	٣٥,١١٩
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٢٢,٤٤١**	**٣٥,١١٩**
(٦) احتياطي رأسمالي		
رصيد أول السنة المالية	٢٨,٩٥٤	٢٠,٤٩٩
تدعيم الاحتياطى الرأسمالى	١٦٦,٣٥٨	٨,٤٥٥
الرصيد فى اخر السنة المالية	**١٩٥,٣١٢**	**٢٨,٩٥٤**
(٧) احتياطي القيمة العادلة –استثمارات من خلال الدخل الشامل الأخر		
رصيد أول السنة المالية	١٧,٨٧٠	١٩,٩٠٨
اثر تطبيق معيار IFRS9	١٦,٣٢١	-
الرصيد بعد التعديل	٣٤,١٩١	١٩,٩٠٨
صافي التغير في القيمة العادلة	٢٠٠,٥٨١	(١٠,٩١٠)
الضريبة المؤجلة – فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر بالعملة الأجنبية	٢,٣٠٤	٨,٨٧٢
المحول الى الأرباح المحتجزة	(٨٩٠)	-
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٢٣٦,١٨٦**	**١٧,٨٧٠**
(٨) احتياطي IFRS9		
تدعيم احتياطى IFRS9	٢٧١,٢٣٠	٢٧١,٢٣٠
المحول لاحتياطى المخاطر البنكية العام	(٢٧١,٢٣٠)	-
الرصيد فى اخر السنة المالية	**–**	**٢٧١,٢٣٠**
إجمالي الإحتياطيات في أخر الفترة المالية	**٩٧٦,٣٣٠**	**٧٩٠,٤٦٨**
(٨) الأرباح المحتجزة		
رصيد أول السنة المالية	١,٩٢٨,٩٤١	١,٣٤١,٩٧٧
صافي أرباح السنة المالية	١,٠١٣,٧٠٧	١,٠٥٠,٨٩٦
توزيعات السنة المالية السابقة	(٣٨٩,٧٩٩)	(٢٢٠,٧٣٤)
المحول للاحتياطيات	(٢٤٩,٦٥٥)	(٣٤٩,٥٣٧)
المحول من إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	١٠٦,٣٤٠
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٢,٣٠٣,١٩٤**	**١,٩٢٨,٩٤١**

٣٤ – توزيعات الأرباح :

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، ويقترح مجلس الإدارة على الجمعية المزمع عقدها بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ أن يتم توزيع أسهم مجانية بواقع سهمين لكل عشرة أسهم عن ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بإجمالى مبلغ ٥٤٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (بلغت التوزيعات الفعلية واحد جنيه مصري للسهم الواحد بإجمالى مبلغ ٢٧٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عن سنة المقارنة) بالإضافة إلى توزيعات الأرباح على المساهمين، يقترح مجلس الإدارة وفقا لنظام البنك الأساسى على الجمعية العامة للمساهمين المقبلة توزيع مبلغ ١١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري للعاملين حصة في الأرباح، ومبلغ ١٩,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة (بلغت التوزيعات الفعلية ٩٩,١٥١,٧٨٧ جنيه مصري للعاملين ومبلغ ١٧,٨٤٧,٣٢٢ جنيه مصري مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن سنة المقارنة). لم يتم الإعتراف في هذه القوائم المالية بهذا القرار وسوف يتم إثبات توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ضمن حقوق الملكية توزيعاً من الأرباح المحتجزة في السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

٣٥ – النقدية وما في حكمها :

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٢١٩,٢١٧	٢٧٧,٥٥٢
أرصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,١٩١,٣٦٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٥٠٦,٦٧٤	-
	٥,٣٨٧,٤١٤	٦,٤٦٨,٩٢٠

٣٦ – التزامات عرضية وارتباطات :

(أ) مطالبات قضائية :

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية :

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٧٥٤,٥١٨ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر	٥١٨,٦٧٢	٣٩٠,٤٣٦	١٢٨,٢٣٦
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	٥٩٤,٠٨٢
إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلى	-	-	٣٢,٢٠٠
	٥١٨,٦٧٢	٣٩٠,٤٣٦	٧٥٤,٥١٨

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
خطابات ضمان	٣,٧٤١,٨٧٨	٢,١٩٤,٧٠٠
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٣٦٠,٢١٩	١,٢٤٠,١٥٣
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٢٩٣,٦٠٤	١٢٩,٠٠٧
اوراق مقبوله الدفع	٥٨٦,٧٣٩	٦٢٨,٢٤٣
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٤٣,٢٣٠)	(٥٧٠,٧٤٠)
الصافى	**٥,٢٣٩,٢١٠**	**٣,٦٢١,٣٦٣**
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٨٩٦,٩٨٩	٣,٢٣٠,٧٣٣
إجمالي	**٩,١٣٦,١٩٩**	**٦,٨٥٢,٠٩٦**

٣٧ – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

يتعامل البنك مع الأطراف ذات العلاقة على ذات الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وتم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية.

وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي :

(أ) شركات تابعة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الأصول		
قروض وتسهيلات للعملاء	١,٠٨٨	٢,٧٧٢
الإلتزامات		
ودائع العملاء	٢٦٥,٩٣٦	٥٣٣,٢٤١

(ب) المساهمين :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الأصول:		
أرصدة لدى البنوك	١٩٥,٧٧٣	٤٢٠,٩١٨
الالتزامات:		
أرصدة مستحقة للبنوك	٦٧٧,٥٢٢	-
ودائع العملاء	٤,٦١٨,٧٢٣	٢,٣٥٦,٧٢٦

(ج) مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
المرتبات والمزايا قصيرة الأجل	٤٦,٥٢٠	٢٠,١٠٤

٣٨ – الموقف الضريبي :

– يخضع البنك لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته لذا فإنه يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تبدأ من الفترة التالية لتاريخ بدء النشاط ، وقد بدأ البنك نشاطه في ٣ فبراير ١٩٨٥ وبذلك يخضع البنك لضريبة شركات الأموال ابتداء من الفترة المالية ١٩٩٠/١٩٩١.

– هذا وقد بدأ فرع البنك بالعاشر من رمضان مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ وحصل على موافقة مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٠.

– وقد بدأ فرع البنك بالسادس من أكتوبر مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٩٧، وحصل على موافقة ضرائب الشركات المساهمة أول القاهرة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يوليو ١٩٩٧ وتنتهي في ٣٠ يونيه ٢٠٠٧.

– قام البنك بالتوقيع مع مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) على التسوية النهائية بكل المنازعات الضريبية عن ضريبة شركات الأموال والقيم المنقولة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠، وقام البنك بالسداد وتم الحصول على المخالصة النهائية. وتم فحص السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن ضريبة شركات أموال لا شيء وتم إحالة بعض الأوعية الأخرى إلى اللجنة الداخلية وتم حسمها وسداد كافة المستحقات، كما تم فحص السنوات من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الي ٢٠١٠/٢٠١١ وتم طلب تحويل الملف الي اللجنة الداخلية وتم حسم بعض البنود وتحويل بعض البنود الأخرى إلى اللجنة الداخلية المتخصصة ، و تم تحويل بعض النقاط الخلافية الى لجنة الطعن و التي قامت بدروها بتأييد المأمورية و من ثم تم الطعن على قرار لجنة الطعن و الملف حاليا منظور امام القضاء هذا ويقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات.

– تم فحص السنوات من ٢٠١١/٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥/٢٠١٦ وجارى عمل اللجان الداخلية .

– صدر قرار لجنة فض المنازعات الضريبية بأحقية البنك بعدم خضوع ضريبة شركات الأموال على علاوة الإصدار لأسهم رأس المال للبنك عن عام ١٩٩٧ .

– فيما يتعلق بضريبة الدمغة فقد تم فحص معظم فروع البنك حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ وجارى فحص باقي الفروع ، وتم سداد الالتزامات الضريبية بناءاً على المطالبات الواردة ، ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.

أما بالنسبة لضريبة كسب العمل فقد تمت المحاسبة والربط حتى عام ٢٠٠٠ وتم سداد الضريبة بالكامل ، وقامت المأمورية بالفحص عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد صدر قرار لجنة الطعن الخاص بهذه الفترة وأسفر عن حسم نقاط الخلاف الرئيسية لصالح البنك. وتم فحص ضريبة كسب العمل لعام ٢٠٠٥ وقام البنك بالاعتراض على ما جاء بها وجارى اتخاذ الإجراءات للتحويل للجنة الداخلية ، تاريخ ٢٧ يناير ٢٠٢٠ تم اخطار البنك بنموذج فحص تقديري للسنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٧ و الذى تم الطعن عليه في الموعد القانوني وتم تقديم التسويات الضريبية من اجل استصدار قرار بإعادة الفحص .

بالنسبة للسنوات ٢٠٠٦/٢٠١٦ جارى الفحص وتم تسليم المأمورية كافة المستندات المطلوبة للفحص ولم يخطر البنك بأية فروق فحص حتى تاريخه ، ويقوم البنك بخصم وتوريد الضريبة شهريا في المواعيد القانونية طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

٣٩ – صناديق الاستثمار :

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول – الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١٠٧,٣٥٩ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٤٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٢,٠٨ جنيه مصري وطبقا لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٦٨,٩ ألف جنيه مصري عمولة الإدارة حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثانى - النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه مصري خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١,٧١٣,٥٣٣ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٣٤,٤١٥ وثيقة وهى تمثل نسبة ٢٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ٣٧٧,٧٧٤٥ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢٢٧٧ ألف جنيه مصري حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ٥٢,٨٢٣ وثيقة وتبلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٤,٧٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ١٤٩,٢٨١٢ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٤,٢ ألف جنيه مصري حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٤٠ – أرقام المقارنة :

– تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالى للعام الحالي

٤١ – أحداث هامة :

انتشرت جائحة فيروس كورونا "وباء كوفيد–١٩ المستجد" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما ادى ذلك الي حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد السواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

وبناءاً عليه فقد قام البنك بتفعيل خطة استمرارية الأعمال والإجراءات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة لتلك الجائحة وتأثيرها حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية:

– تم العمل بالإدارات المركزية بالحد الأدنى من الموظفين والقدر الأكبر يتعين ان يعمل من خلال المنزل.

– تم اختيار موقعين كبدائل لتشغيل إدارات العمليات المركزية عند الطوارئ بعيداً عن الموقع الرئيسي حتى لا تتأثر اعمال البنك بأي توقف.

– تم تحييد جزء من العمالة مراعين الحالات المرضية والحالات الأخرى المشار اليها بتعليمات البنك المركزي المصري.

– تم تأمين فرق عمل تقنية المعلومات بالإضافة الى وجود فرق عمل احتياطية لا تختلط بالفريق الحالي لتشغيل ال Data Centers.

– الفروع تعمل بحد أقصى ٥٠٪ من العمالة يتم تناوبها كل أسبوع بحيث إذا لجأ فرع أو أكثر للإغلاق يتم استخدام جزء من الزملاء بالمنازل لتدعيم فروع محيطة أو النزول لذات الفرع بعد تعقيمه.

– تم السماح بدخول الحد الأدنى الممكن من العملاء للفرع في كافة الأوقات وانتظارهم متباعدين خارج الفرع والالتزام بموعد غلق الفروع.

– تكثيف التسجيل الذاتي لخدمات الإنترنت والمحافظ الإلكترونية.

– تم اتباع إجراءات الامن من تطهير دوري، زيادة التهوية، ارتداء أقنعة الوجه، توفير مطهرات اليد للاستخدام المتكرر وقياس الحرارة للموظفين المترددين على إدارات مركزية خاصة تقنية المعلومات ومراكز الاتصال (كول سنتر).

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الاثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشى وباء كورونا المستجد بدءا من تحليل الاثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلى وتحديد القطاعات المتأثرة سلبا وتلك حيادية التأثر به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك و نتائج الاعمال و تحديد استراتيجية التعامل خلال الفترة القادمة وأثره على الخطة التوسعية و تم إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ وفقا للمعلومات المتاحة التي يمكن الاستناد عليها حاليا والتي تمثل أفضل تقدير من وجهة نظر الإدارة اخذا في الاعتبار ان تلك التقديرات بناءا على افتراضات خاضعة للتغيرات التي قد تحدث مستقبلا.

تقرير مراقبا الحسابات

البنك المصري لتنمية الصادرات
عن القوائم المالية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات - "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الـرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية – في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة توجيه انتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظا وكما ورد بالإيضاح رقم (٤٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، الذي يوضح الأثر المحتمل لجائحة فيروس كورونا "كوفيد-١٩ المستجد" على البيئة التشغيلية للبنك بما في ذلك قيم عناصر الاصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها ونتائج الأعمال وحالة عدم التأكد ذات الصلة.

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي	**محاسبة / سلوى يونس سيد**
MAZARS مصطفى شوقي	رئيس القطاع
محاسبون قانونيون ومستشارون	الجهاز المركزى للمحاسبات

القاهرة في : ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠

الميزانية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصرى	(١٢)	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
أرصده لدي البنوك	(١٣)	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٨,٥٤٨,٨٥٧	٩,٥٥٥,٧٢٥
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	٣٦,٠٣٠	٤٦,٥١١
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٦)	٣١,٢٩٧,٨٣٦	٢٥,٠٩٦,٢٤٨
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٦)	٢٩,٠٧٣	٨٤,٧٨٦
إستثمارات مالية :			
– بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٨)	٤,٥٦٧,٧٦١	١,٥٨٦,٥٧٣
– بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	١,٠٨٧,٧٤٠	١,٧٨٦,٨٨٢
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	(١٩)	٦,٨٧٥	٦,٨٧٥
أصول غير ملموسة	(٢٠)	٣٧,٦٧٠	١٩,٠٠٩
أصول أخري	(٢١)	٢,١٠٠,٦٣٣	١,١٦٨,٢٥٩
أصول ثابتة	(٢٢)	٦٩٢,٩٠٧	٦٦٣,٠٥١
إستثمارات عقارية	(٢٣)	٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١
المخزون	(٢٤)	٨٢,٣٦٦	٨٢,٣٣١
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٥)	٩٥	٥,٢٧٠
إجمالي الأصول		**٥٧,٢٣٦,٥١١**	**٥٠,٨٣٣,٣٧٥**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(٢٦)	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
ودائع العملاء	(٢٧)	٤٣,٩٤٧,٠٤٢	٤٠,٠٧٢,٥٨٨
مشتقات مالية	(١٧)	٢٠٥	-
أدوات دين مصدرة	(٢٨)	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
قروض أخرى	(٢٩)	١,٧١٢,٨٣٨	١,٦٢٧,٣٧١
إلتزامات أخري	(٣٠)	١,٢٤٢,٥٢١	١,١٨٩,٥٦٤
مخصصات أخرى	(٣١)	٢٥٣,٩٥٣	١٦١,١٧٨
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٥)	١٢,٥١٣	١٠,٣٨٢
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣٢)	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠
إجمالي الإلتزامات		**٥١,١٨٤,٤٥٤**	**٤٥,٤٦٧,٠٨٠**
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(٣٣)	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
إحتياطيات	(٣٣)	٨١٩,٠٠١	٦٢١,٦٨٤
أرباح محتجزة		٢,٣٧٤,١٥٣	١,٨٧٤,٤٧٢
حقوق الأقلية		١٣٠,٩٠٣	١٤٢,١٣٩
إجمالي حقوق الملكية		**٦,٠٥٢,٠٥٧**	**٥,٣٦٦,٢٩٥**
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		**٥٧,٢٣٦,٥١١**	**٥٠,٨٣٣,٣٧٥**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.
تقرير مراقب الحسابات مرفق.

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	١,١٤١,٣٩١	٥,٥٥٢,٥٤٥	١,٤٥٧,٢٦٥	٥,٥٢٤,٢١٢
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(٧٤٥,٩١٥)	(٣,٥٨٧,١٨٧)	(٩٨٥,٠٠٣)	(٣,٧٢٠,٩٩٢)
صافي الدخل من العائد		**٣٩٥,٤٧٦**	**١,٩٦٥,٣٥٨**	**٤٧٢,٢٦٢**	**١,٨٠٣,٢٢٠**
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	٩١,٧٤٤	٣٧٧,١١٩	١٠٢,٦٩٣	٣٨١,٧٨٢
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٤٦)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**٨٦,٥٠٠**	**٣٣٩,٥٥٦**	**٩٤,٨٨٤**	**٣٤٤,٢٣٦**
توزيعات أرباح	(٧)	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢	٣,٠٥٩	٢٢,١٩٦
صافى دخل المتاجرة	(٨)	٣٥,١٤٦	١٣٦,٩٩٢	٣٣,٨٩٤	٧٦,٥٩١
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(١٨)	-	٣,٤٢٤	٩,٩١١	(٥٤,٦٤٩)
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(٩)	(٢٧,٩٩٠)	٧١,٣٧٢	(١١٥,٨٩١)	(١٩٣,٣١٥)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٢٧٩,٧٧٤)	(١,٠٥٥,٤٧٧)	(٢١٥,٤٢٠)	(٧٩٣,٠٦٤)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري	(١١)	٥,١٦١	٣٧,٣٢٥	٣٨,١٩٣	٢١٩,١٠٣
صافى الربح قبل الضرائب		**٢٠٧,١٥١**	**١,٥٠٩,٨٠٢**	**٣٢٠,٨٩٢**	**١,٤٢٤,٣١٨**
ضرائب الدخل		(٧٧,٧٢٧)	(٣٩٤,٩٠١)	(٧٨,٦٥٢)	(٣٠٠,٥٨٩)
الضرائب المؤجلة		(٤,١٧٦)	(١١,٣٥١)	(٥,٥٨٧)	(٧,١٦٧)
صافى أرباح السنة		**١٢٥,٢٤٨**	**١,١٠٣,٥٥٠**	**٢٣٦,٦٥٣**	**١,١١٦,٥٦٢**
نصيب السهم فى صافى أرباح السنة		**٠.٣٩**	**٣.٤٥**	**٠.٧٦**	**٣.٦٠**
يتمثل فى:		١٢٣,٠٨٧	١,٠٨٨,٢٨٤	٢٣٢,٢٨٨	١,٠٩٧,٧٠٢
نصيب المساهمين في البنك		٢,١٦١	١٥,٢٦٦	٤,٣٦٥	١٨,٨٦٠
نصيب الأقلية		**١٢٥,٢٤٨**	**١,١٠٣,٥٥٠**	**٢٣٦,٦٥٣**	**١,١١٦,٥٦٢**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	الاحتياطيات									
	رأس المال المدفوع	إحتياطى قانونى	إحتياطى عام	إحتياطي خاص	إحتياطي رأسمالي	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر البنكية IFRS 9	احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت ملكيتها للبنك	إحتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	أرباح محتجزة	حقوق الأقلية	الإجمالى
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
٣٠ يونيو ٢٠١٩												
الرصيد في اول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	١٤٤,٩٤٠	٢٠,٧٦٤	٣٨,٩٠٤	٢٠,٤٩٩	١٠٦,٣٤٠	–	٢٠,٢٤٢	١٩,٩٠٨	١,٢٥١,٥٦٥	٢٢٠,٧٨٩	٤,٥٧١,٩٥١
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	٢,١١٦	-	-	-	-	-	-	(٣,٠٠٠)	٨٨٤	–
المحول إلى الاحتياطي الرأسمالى	-	-	-	-	٨,٤٥٥	-	-	-	-	(٨,٤٥٥)	-	–
المحول الى الإحتياطي القانونى	-	٧٦,٢٤٣	-	-	-	-	-	-	-	(٧٨,٣٠٦)	٢,٠٦٣	–
المحول الى احتياطي IFRS9	-	-	-	-	-	-	٢٧١,٢٣٠	-	-	(٢٧١,٢٣٠)	-	–
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	٤١٩	-	(٤١٩)	-	–
المحول إلى الأرباح المرحلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠١٢	(١٦,٤٥٧)	(١٥,٤٤٥)
صافي التغير في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٠,٩١٠)	-	-	(١٠,٩١٠)
الضريبة المؤجلة – فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	-	٨,٨٧٢	-	-	٨,٨٧٢
زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨٤,٠٠٠)	(٨٤,٠٠٠)
المحول للارباح المحتجزة	-	-	-	-	-	(١٠٦,٣٤٠)	-	-	-	١٠٦,٣٤٠	-	–
صافي أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٩٧,٧٠١	١٨,٨٦٠	١,١١٦,٥٦١
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٢٠,٧٣٤)	-	(٢٢٠,٧٣٤)
الرصيد فى أخر السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨٠	٣٨,٩٠٤	٢٨,٩٠٤	٠	٢٧١,٢٣٠	٢٠,٦٦١	١٧,٨٧٠	١,٨٧٤,٤٧٤	١٤٢,١٣٩	٥,٣٦٦,٢٩٥
٣٠ يونيو ٢٠٢٠												
الرصيد فى أول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨١	٣٨,٩٠٤	٢٨,٩٠٤	–	٢٧١,٢٣٠	٢٠,٦٦١	١٧,٨٧٠	١,٨٧٤,٤٧٢	١٤٢,١٣٩	٥,٣٦٦,٢٩٥
المحول من الاحتياطي الخاص و احتياطي IFRS9 الى احتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	(١٢,٦٧٨)	-	٢٨٣,٩٠٨	(٢٧١,٢٣٠)	-	-	-	-	–
اثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS9	-	-	-	-	-	(٢٨٢,٩٩٩)	-	-	١٦,٣٢١	-	-	(٢٦٦,٦٧٨)
الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨١	٢٦,٢٢٦	٢٨,٩٠٤	٩٠٩	–	٢٠,٦٦١	٣٤,١٩١	١,٨٧٤,٤٧٢	١٤٢,١٣٩	٥,٠٩٩,٦١٧
المحول الي الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	١٦٦,٣٥٨	-	-	-	-	(١٦٦,٣٥٨)	-	–
المحول الي الاحتياطي العام	-	-	٢,١١٧	-	-	-	-	-	-	(٢,١١٧)	-	–
المحول الى الإحتياطي القانونى	-	٩٨,٢٥٥	-	-	-	-	-	-	-	(٩٩,٢١٥)	-	(٩٦٠)
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	(٤,٢٦٧)	-	٤,٢٦٧	-	–
صافى التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠,٥٨١	-	-	٢٠٠,٥٨١
الضريبة المؤجلة – فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣٠٤	-	-	٢,٣٠٤
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	(٤٦١)	-	-	-	-	(٨٩٠)	١٢٦,٢٧١	(٢٦,٥٠٤)	٩٨,٤١٦
صافى أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٨٨,٢٨٤	١٥,٢٦٦	١,١٠٣,٥٥٠
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٥١,٤٥٠)	-	(٤٥١,٤٥٠)
الرصيد فى أخر السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	٣١٩,٤٣٨	٢٤,٩٩٨	٢٥,٧٦٥	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	–	١٦,٣٩٤	٢٣٦,١٨٦	٢,٣٧٤,١٠٤	١٣٠,٩٠١	٦,٠٥٢,٠٥٧

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		١,٥٠٩,٨٠٢	١,٤٢٤,٣١٨
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٢)	٩٥,٢٤٣	٧٠,١٠٨
استهلاك أصول غير ملموسة	(٢٠)	١٥,٢٧٤	١٣,٤٩٤
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٩)	(٧٤,٩٣٧)	١٩٣,٣١٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	(٩)	(٧,١٣٨)	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٩)	٩,٦٤٩	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(٩)	٤٩١	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٩)	٥٥٨	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(٩)	٤	-
اضمحلال استثمارات مالية متاحة للبيع		-	٥٩,٥٥٣
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(٣١)	٢٨,٢٧٦	٥٩,٥٧٨
أرباح رأسمالية		(٤٣٧)	(١٦٦,٣٥٩)
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر		-	(١,٠٥٤)
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية	(٢٠)	(١٤,٨٩٨)	٩,٣٧٢
عبء (رد) التزامات التقاعد		١٥,٥٤٧	-
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بخلاف مخصصات القروض	(٣١)	٢٥	(١,٣٩٥)
توزيعات الأرباح	(٧)	(١١,٢٥٢)	(٢٢,١٩٦)
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		(٨,٦٠٢)	-
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		**١,٥٥٧,٦٠٥**	**١,٦٣٨,٧٣٤**
صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٣٨٢,٤٣٥	(٩٠٨,١٤٩)
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	١,٤٣١,٠١٨	٢,٠٢١,٥٨٥
أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	١٠,٤٨٠	(١٩,٠١٦)
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(١٦)	(٦,٤١٦,٩١٩)	(٥,٤١٢,١٦٣)
المشتقات المالية (بالصافي)	(١٧)	٢٠٥	١٥,٣٩٩
أصول أخري	(٢١)	(٧٥١,٤٢٢)	٤,٦٦٩
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٦)	١,٥٩٧,١٩٣	(٤٠١,٠٩٥)
ودائع العملاء	(٢٧)	٣,٨٧٤,٤٥٤	٥,٤٥٩,٥٨١
التزامات اخري	(٣٠)	(١٦,٣٨٩)	(٢١٧,٢١٣)
ضرائب الدخل المسددة		(٣٢٧,٥٥٤)	(٣٠٩,٩٥٤)
مخصصات أخري		(٤٠,٦٨٧)	(٤٥,٩٨٧)
إلتزمات مزايا تقاعد		(٣,٣٥٨)	١٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**١,٢٩٧,٠٦٠**	**١,٨٣٦,٣٩١**

التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(٨٣,٧٨٠)	(٤٦٠,٨٦٦)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		٤٧٣	١٨,٥٧٥
أرباح رأسمالية		-	١٦٦,٣٥٩
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٠)	(٣٣,٩٣٧)	(٢٨,٥٧٨)
تغير الاستثمارات العقارية		-	٧٧٣
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	(٢,٩٣٥,٦٣٦)	(٤١٤,٤٠٣)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	١٨٦,٨٨٩	١٩٧,٧٢٥
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	-	(٨,٦٣٩)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		٦٩٥,٨٦٧	٤١٣,٨٦٦
توزيعات أرباح محصلة		١١,٢٥٢	٢٢,١٩٦
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**(٢,١٥٨,٨٧١)**	**(٩٢,٩٩٢)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٢٩)	٨٥,٤٦٧	٢٨٠,٤٦٤
توزيعات الارباح المدفوعة		(٤٥١,٤٥٠)	(٢٢٠,٧٣٤)
تغير الارباح المحتجزة في حقوق الملكية		٩٨,٧٩٢	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل		**(٢٦٧,١٩١)**	**٥٩,٧٣٠**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية	(٣٥)	(١,١٢٩,٠٠٢)	١,٨٠٣,١٣٠
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول السنة المالية		٦,٥١٦,٤١٧	٤,٧١٣,٢٨٧
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر السنة المالية		**٥,٣٨٧,٤١٥**	**٦,٥١٦,٤١٧**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٢)	٣,٨٦٧,١٢٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,٨٤١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٨,٥٤٨,٨٥٧	٩,٥٥٥,٧٢٥
أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	(١٢)	(٣,٦٤٧,٩٠٦)	(٣,٣٩٢,٨٩٠)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٣)	-	(٦٥٠,٠٠٠)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٤)	(٨,٠٤٢,١٨٢)	(٩,٥٠٨,٢٥٢)
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر السنة المالية		**٥,٣٨٧,٤١٥**	**٦,٥١٦,٤١٧**

معاملات غير نقدية

– مبلغ ٢٨٢,٩٩٩ ألف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS9 وقد تم الغاء اثر ذلك في بنود التغير فى نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى و اذون الخزانة و الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل و المخصصات الأخرى و الاحتياطيات

مبلغ ٤٦,٤٣٣ الف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة.

مبلغ ٢٠١,٩٩٥ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه من خلال الدخل الشامل الاخر وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمه العادله والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبة الموجلة والارباح المحتجزة.

مبلغ ٣٣٩,٥٠٠ ألف جنيه مصري قيمة أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء و الالتزامات الاخرى .

– مبلغ ٤,١٠٠ ألف جنيه مصري قيمة مدينو أصول الت ملكيتها وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى اصول اخرى وقروض و تسهيلات العملاء .

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الاخر المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
صافى أرباح السنة	١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠	٢٣٦,٦٥٣	١,١١٦,٥٦٢
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٢٧,٦٤٤)	١٠١,٦٢٠	٢٦٤	(٧٧٥)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١٢٥,٨٠٦	١١٠,٢٨٣	١٣,٣٠٧	٢٦,٢٩٤
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢,١٦٦	(١,٩٨٠)	-	-
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٧,٥٩٧	(١٠,٢٣١)	(١٢,٥٤٣)	(٣٦,٤٣٠)
ضرائب الدخل	(١,٧٠٩)	٢,٣٠٢	٢,٨٢٢	٨,٨٧٢
صافى الدخل الشامل للسنة	٢٣١,٤٦٤	١,٣٠٥,٥٤٤	٢٤٠,٥٠٣	١,١١٤,٥٢٣

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

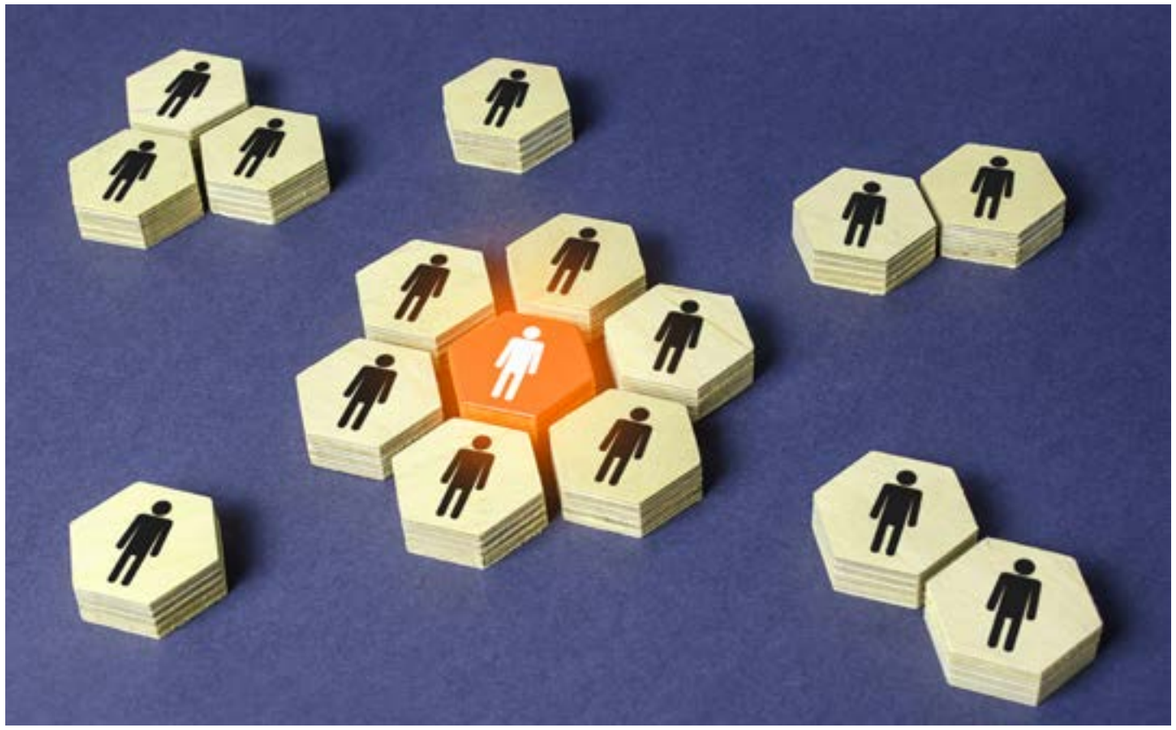

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

١ – معلومات عامة :

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليه ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى– مركز المدينة – القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثمانية وثلاثون فرعاً ، وقد بلغ عدد العاملين ١٣٧٤ موظف في تاريخ القوائم المالية. وتبدأ السنة المالية للبنك في الاول من يوليو من كل عام وتنتهي في ٣٠ يونيو من العام التالي .

و إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠ .

٢ – ملخص السياسات المحاسبية :

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية.

وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك.

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال .

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ – الشركات التابعة :

– الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.

– يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.

– تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة التى للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠:

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠,٩٧٩	٩٩.٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩.٩٩
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠	٩٩.٩٩	٢٤٩,٩٧٥	٩٩.٩٩
شركة بيتا الماليه القابضة	١٠٦,٩٨٩	٩٩.٩٩	١٣٦,٩٨٦	٩٩.٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦,٣٨٣	٧٠.٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠.٥٥
المصرى للإستثمارات العقارية	١١,٨٥٠	٣٩.٥	١٥٢,٨٦٥	٣٩.٥
شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٦٧,٩٤٠	٣٩.٥	٨٧,٦٩٠	٣٩.٥
ايجيبت كابيتال العقارية	٣	٠.٠٥	٣	٠.٠٥
شركة EBE FACTORS	٣٠,٠٠٠	٦٠	-	-

كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتى تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصر فنا.

نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

- شركة ايجيبت كابيتال القابضة :
هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

- الشركة العالمية القابضة للتنمية والستثمارات المالية:
هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

- شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية :
هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

- الشركة المصرية لضمان الصادرات :
جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

- شركة المصرى للاستثمارات العقارية :
هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

- شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية :
هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

- شركة تنمية السياحة المصرية :
هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشات السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشأت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئيا أو كليا و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكملة لهذه المنشات و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشات التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

- شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش :
تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة - سابقا - شركة مساهمة مصرية" طبقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ بناءا علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء.

ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية.

وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما فى ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ – المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ب/٣ – المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ – الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء .

ج - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د - ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ – المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

– تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

• صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

• حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.

• إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

– يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .

– تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ - أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

– يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

• عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المُستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المُصدرة .

• عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

• الأدوات المالية، مثل أدوات الدين المحتفظ بها، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل "بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

– لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

و/٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

– الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها

– الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

و/٣ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري.

و/٤ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

– يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

– يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.

– يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

– يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المُستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

– يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفتره التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

– يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

– يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية، أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

– يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك علي النحو التالي :

١. في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي. ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

– إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

– في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مُشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

*** تطبيق المعيار الدولي IFRS9 بداية من ١ يوليو ٢٠١٩**

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية.
فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

– تصنيف الأصول والالتزامات المالية.

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات من التصنيفات الرئيسية للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، والقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يعتمد تصنيف المعيار المصري لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بصفة عامة على نموذج الاعمال والتي يتم من خلال إدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة المصري ٢٦ والتي تتضمن على الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع.

يستبعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج (الخسارة المحققة) في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ بنموذج (الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما يطبق نموذج الاضمحلال الجديد على بعض الارتباطات الائتمانية وعقود الضمانات المالية، ولكنة لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها، بخلاف معيار المحاسبة المصري ٢٦.

فيما يلي أدناه التغيرات الرئيسية في السياسيه المحاسبية للمجموعة اضمحلال الأصول المالية:

التعريف الافتراضي حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩

لم يتم تحديد الاخفاق بشكل محدد في المعيار الدولي للتقرير المالية ٩، ويقوم البنك:

عند تحديد التخلف عن السداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث الإخفاق ، يجب على الكيان تطبيق تعريف افتراضي يتوافق مع التعريف المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية للأداة المالية ذات الصلة والنظر في المؤشرات النوعية(على سبيل المثال، العهود المالية) عند الاقتضاء .و مع ذلك هناك افتراض قابل للدحض بان التخلف عن السداد لا يحدث لاحقاً عندما يكون الأصل المالي مستحق لمدة ٩٠ يوماً (DPD) ما لم يكن لدى أي كيان معلومات معقولة و داعمة لإثبات ان معيار التخلف الافتراضي الأكثر ملاءمة هو الأنسب لأداة مالية معينة.

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً - بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

-نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي رقم (٩)

– يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات إعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

– يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستنادا على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق × معدل الخسارة عند الإخفاق × الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردى أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد تقييم للعميل استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر "١– معدل الاسترداد"، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
- أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

-المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ مراحل :

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي المصري واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: –

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٦٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. • جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة). • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	• زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٦٠ يوم. • متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة.	• تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

* تنخفض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات

المرحلة الثالثة :

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	• تعثر المقترض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	• تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	• وفاة أو عجز المقترض.

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage 3" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

-الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة :

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

– القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.

– القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.

– معدلات الإخفاق التاريخية.

– الأصول والالتزامات المالية

١- الاثبات والقياس المبدئي

جميع الإضافات والاستبعادات للأصول المالية يتم ثباتها في تاريخ العملية، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل وان الإضافات والاستبعادات هي إضافة واستبعاد الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمنى المنصوص عليه عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

٢ – التصنيف

الأصول المالية و السياسة مطبقة اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩.

عند الاثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها؛ بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي اخذها بعين الاعتبار:

السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.

المخاطر التي توثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ،بالإضافة الى توقعاتها بشان أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما أذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم.

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العالة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة–إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة–تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع).

إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣– الاستبعاد

الأصول المالية يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي أصل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزام جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر.

اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم.

يتم اثبات اية فوئد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل:

قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يقم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم إخلائه او إلغائه او انتهاء مدته.

استثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

يتم لاحقا قياس الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع تضمين اى مكسب او خسارة ناتجة من التغير في القيمة العادلة في قائمة الأرباح او الخسائر في الفترة التي تنشا فيها .يتم تضمين الفوائد المكتسبة او أرباح الأسهم المستلمة في صافى دخل المتاجرة.

تصنيف الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر– مطبقة اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩.

يقوم البنك بتصنيف بعض الأصول المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر لان الأصول كانت تقيم و تدار و تسجل داخليا على أساس القيمة العادلة .

أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح و الخسائر – مطبقة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ يتم تصنيف الأصول المالية المصنفة في هذه الفئة من قبل الإدارة عن الاثبات المبدئي عندما يتم استيفاء المعايير التالية :

يلغى التصنيف او يقلل بصورة جوهرية الاختلاف في المعاملة التي من الممكن ان تنشا من قياس الأصول والالتزامات او اثبات المكاسب او الخسائر على أسس مختلفة ، او ان الأصول هي جزء من مجموعه من الأصول المالية التي يتم ادارتها و تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة و فقا لمخاطر إدارة موثقة او استراتيجية الاستثمار ، او تشمل الأدوات المالية على المشتقات الضمنية ، الا اذا كانت المشتقات الضمنية لا تغير بشكل جوهري التدفقات النقدية ولا ينبغي تسجيلها كبند منفصل.

يتم تسجيل الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للارباح والخسائر بالقيمة الموحدة للمركز المالي .يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في (صافى المكسب او الخسارة من أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر) تستحق الفوائد المكتسبة من خلال دخل الفوائد ،بينما تسجل أرباح الأسهم في الدخل الاخر .لم يقم البنك بتصنيف اية أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

– يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

– يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ،باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

– يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد". ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة".

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافى دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق.

وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ – تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة".

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها.

أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ – تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال.

ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤– المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي.

وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

– عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

– بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة.

ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصومًا من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية قبل ١ يوليو ٢٠١٩

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

– صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.

– مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

– توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.

– تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

– قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.

– اضمحلال قيمة الضمان.

– تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفتره بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل.

وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة.

وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفتره التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ن/٢ – الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠٪ من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

س - الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع - الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها.

ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ سنة
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنة
سيارات ووسائل نقل	٥ سنة
أجهزة ومعدات	١٠ سنة
أجهزة ومعدات (تليفون محمول)	٣ سنة
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنة
أثاث	١٠ سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص - أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية)، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حُدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفتريةً للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى.

ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات.

ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام ـ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ـ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين .

ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان، لاحقاً لذلك، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى.

ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

خ - مزايا العاملين

خ/١ – إلتزامات المعاشات

– يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

– كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم.

ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنويًا (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method)، ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبًا.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠ ٪ من قيمة أصول اللائحة أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة، أيهما أعلى، وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة فى قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

ظ/٣ – أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية – حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية.

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك.

لا - أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالى.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض.

وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

– احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

– المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق .

– خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم.

وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا.

ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

علي سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد آند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان.

ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر الذي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

– الرهن العقاري.

– رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

– رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان.

ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة.

ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة.

ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض.

وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان.

إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/I) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالى في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٣٠ يونيو ٢٠٢٠		٣٠ يونيو ٢٠١٩	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	٨٨,٧٩٪	١٩,٧٠٪	٨٦,٩٠٪	٢٩,٦٠٪
المتابعة العادية	٧,٦٨٪	٩,٩٨٪	٧,٦٢٪	٧,٣٠٪
المتابعة الخاصة	١,١٩٪	٩,٨٨٪	٢,٥٦٪	٨,١٦٪
ديون غير منتظمة	٢,٣٣٪	٦٠,٤٥٪	٢,٩٢٪	٥٤,٩٤٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة.

ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري.

ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة .

ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية :

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	–	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	٣٪	٢٠٪	٥٠٪	١٠٠٪

أ/٥ – الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية		
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى المصري	٣,٨٧٩,٦٧٣	٣,٦٧٠,٤٤٢
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-
ارصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٥٨٤,٣٣٢	٩,٥٥٥,٧٢٥
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين	-	١٦,٠٤٤
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لافراد:		
حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	١٧٦,٥٧٤
بطاقات ائتمان	٢٦,٨٦٨	١٧,٦٣٧
قروض شخصية	٩٩٥,٤٣٨	١٨٩,٢٤٤
قروض عقارية	٤٠,٠١٣	٢٦,٣٠٣
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	١٨,٥٠١,٧٧٨	١٥,٠٥٠,٦٨٨
قروض مباشرة	٧,٣٤٦,٥٠٠	٥,٢٩٩,٦٤٥
قروض مشتركة	٥,١٩٥,٦٦١	٥,٤٨٨,٢٦٩
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٩,٦٠٧	٨٥,٦٠٥
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	(٨١٩)
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	٥,١٦٤,٥٣٨	٢,٩٢٥,٠٣٣
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	٧٢٢,٤٥٩	٤٤٨,٨٥٢
الإجمـــــالي	**٥٤,٢٨٠,١٧٨**	**٤٨,٦٣٨,٥٢٣**

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
خطابات ضمان	٣,٧٤١,٨٧٨	٢,١٩٤,٧٠٠
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٣٦٠,٢١٩	١,٢٤٠,١٥٣
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٢٩٣,٦٠٤	١٢٩,٠٠٧
اوراق مقبوله الدفع	٥٨٦,٧٣٩	٦٢٨,٢٤٣
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٤٣,٢٣٠)	(٥٧٠,٧٤٠)
الصافى	**٥,٢٣٩,٢١٠**	**٣,٦٢١,٣٦٣**
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٨٩٦,٩٨٩	٣,٢٣٠,٧٣٣
إجمالي	**٩,١٣٦,١٩٩**	**٦,٨٥٢,٠٩٦**

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٣١,٥٩٧,٠٨٩	٢٥,٢٩٤,٣٥٢
متأخرات ليست محل اضمحلال	٥,١٥٩	١٨٥,١٤٤
متأخرات ليست محل اضمحلال	٧٥٥,٤٩٥	٧٦٨,٨٦٣
إجمالي	**٣٢,٣٥٧,٧٤٢**	**٢٦,٢٤٨,٣٥٩**
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
الصافى	**٣١,٢٩٧,٨٣٧**	**٢٥,٠٩٦,٢٤٨**

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣٠ يونيو ٢٠٢٠				
الف جنيه مصرى				
	التقييم	جيدة	المتابعة العادية	إجمالي
افراد	حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	-	٢٥١,٤٨٥
	بطاقات ائتمان	٢٦,٠٨٨	-	٢٦,٠٨٨
	قروض شخصية	٩٩٣,٨٥٣	-	٩٩٣,٨٥٣
	قروض عقارية	٤٠,٠١٣	-	٤٠,٠١٣
مؤسسات	حسابات جارية مدينة	١٧,٢٥٥,٦٣٩	٩٤١,٨١٦	١٨,١٩٧,٤٥٥
	قروض مباشرة	٥,٤٢٣,٤٩٥	١,٦٩١,٧٧٥	٧,١١٥,٢٧٠
	قروض مشتركة	٤,٤٧٧,١١٤	٤٩٥,٨١٠	٤,٩٧٢,٩٢٥
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٢٨,٤٦٧,٦٨٨	٣,١٢٩,٤٠١	٣١,٥٩٧,٠٨٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩				
الف جنيه مصرى				
	التقييم	جيدة	المتابعة العادية	إجمالي
افراد	حسابات جارية مدينة	١٧٦,٥٨٥	-	١٧٦,٥٨٥
	بطاقات ائتمان	١٧,٥٨٠	-	١٧,٥٨٠
	قروض شخصية	١٨٧,٥١٦	-	١٨٧,٥١٦
	قروض عقارية	٢٣,٣٨٧	-	٢٣,٣٨٧
مؤسسات	حسابات جارية مدينة	١٤,١٠٦,١٧٢	٥٧٧,٨٢٢	١٤,٦٨٣,٩٩٤
	قروض مباشرة	٤,٠٢٩,٣٦٢	٩٦٠,٨١٤	٤,٩٩٠,١٧٦
	قروض مشتركة	٤,٧٥٠,٥٩٢	٤٦٤,٥٢٢	٢,٠٠٣,١٥٨
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٢٣,٢٩١,١٩٤	٢,٠٠٣,١٥٨	٢٥,٢٩٤,٣٥٢

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال, إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد العكس , وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٠					
الف جنيه مصرى					
	التقييم	متاخرات حتى ٣٠ يوم	متاخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	متاخرات من ٦٠الى ٩٠ يوم	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	-	-	-	-
	قروض شخصية	-	-	-	-
	قروض عقارية	-	-	-	-
مؤسسات	قروض مباشرة	٥,١٥٩	-	-	٥,١٥٩
	قروض مشتركة	-	-	-	-
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		٥,١٥٩	-	-	٥,١٥٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩					
الف جنيه مصرى					
	التقييم	متاخرات حتى ٣٠ يوم	متاخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	متاخرات من ٦٠الى ٩٠ يوم	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	-	٣٢	١٥	٤٧
	قروض شخصية	١٦٥	-	-	١٦٥
	قروض عقارية	٢,٩١٦	-	-	٢,٩١٦
مؤسسات	قروض مباشرة	٨٠,١٤٥	٢٢,٤٥٧	٣٦,٨٢٦	١٣٩,٤٢٨
	قروض مشتركة	٤٢,٥٨٨	-	-	٤٢,٥٨٨
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء		١٢٥,٨١٤	٢٢,٤٨٩	٣٦,٨٤١	١٨٥,١٤٤

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٧٥٥,٤٩٥ الف جنيه مصري فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٧٦٨,٨٦٣ الف جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٠			
الف جنيه مصرى			
	التقييم	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	٧٨٠	٧٨٠
	قروض شخصية	١,٥٨٥	١,٥٨٥
	حسابات جارية مدينة	٣٠٤,٣٢٣	٣٠٤,٣٢٣
مؤسسات	قروض مباشرة	٢٢٦,٠٧٠	٢٢٦,٠٧٠
	قروض مشتركة	٢٢٢,٧٣٦	٢٢٢,٧٣٦
	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	٧٥٥,٤٩٥	٧٥٥,٤٩٥

٣٠ يونيو ٢٠١٩			
الف جنيه مصرى			
	التقييم	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	إجمالي
افراد	بطاقات ائتمان	-	-
	قروض شخصية	١,٥٦٣	١,٥٦٣
	حسابات جارية مدينة	٤٤٩,٣٩٦	٤٤٩,٣٩٦
مؤسسات	قروض مباشرة	٨٧,٣٣٨	٨٧,٣٣٨
	قروض مشتركة	٢٣٠,٥٦٦	٢٣٠,٥٦٦
	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	٧٦٨,٨٦٣	٧٦٨,٨٦٣

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة.

وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء .

وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم)،

مبلغ ٩٨,٩٦٥ مليون جنيه مصري فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

القروض والسلف للعملاء من الشركات	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	الف جنيه مصرى
قروض مباشرة	٩٨,٩٦٥

٦/أ- أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية , بناء علي تقييم ستاندرد أند بورز وما يعادله.

استثمارات في أوراق مالية	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى		٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	
	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)
تقييم B	٨,٥٤٨,٨٥٧	٥,١٥٣,٣٠٥	٩,٥٥٥,٧٢٥	٢,٩٤١,٠٧٧
إجمالي	٨,٥٤٨,٨٥٧	٥,١٥٣,٣٠٥	٩,٥٥٥,٧٢٥	٢,٩٤١,٠٧٧

أ/٨ - تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ،

تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى			
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	إجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى المصري	٣,٧٧٢,١٤٢	٩١,٨٨٧	١٥,٦٤٤	٣,٨٧٩,٦٧٣
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-	-	(١٢,٥٥٠)
ارصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٤	-	-	٤,٦٦١,٥٢٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٥٨٤,٣٣٢	-	-	٨,٥٨٤,٣٣٢
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-	-	(٣٥,٤٧٥)
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد				
حسابات جارية مدينة	١٥٦,٣٠٠	٨٦,٠٢٥	٩,١٥٩	٢٥١,٤٨٥
بطاقات ائتمان	٢١,٠١٨	٥,١٩٩	٦٥١	٢٦,٨٦٨
قروض شخصية	٦٠٤,٠٨٨	٣٣٨,٧١٣	٥٢,٦٣٧	٩٩٥,٤٣٨
قروض عقارية	٣١,٩٦٦	٨,٠٤٧	-	٤٠,٠١٣
قروض لمؤسسات				
حسابات جارية مدينة	١٤,١٥٣,٨٣٠	٤,١٢٤,٢٦٥	٢٢٣,٦٨٢	١٨,٥٠١,٧٧٨
قروض مباشرة	٦,٩٣٤,٥٥٤	٤٠١,٠٤٢	١٠,٩٠٤	٧,٣٤٦,٥٠٠
قروض مشتركة	٥,١٥٩,٢٠٨	١٠,٢٥٤	٢٦,١٩٩	٥,١٩٥,٦٦١
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣,٩٣٥)	(١,٨٩٦)	-	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٨٩٣,٢٧٨)	(١٤٧,٢٣٧)	(٣,٥٥٩)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	٢٩,٦٠٧	-	-	٢٩,٦٠٧
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	-	-	(٥٣٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر				
أدوات دين	٤,٠٧٦,٧٩٩	-	-	٤,٠٧٦,٧٩٩
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-	-	(١١,٢٣٣)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة				
أدوات دين	١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	٧٠٨,٥٨٢	١٢,٥٦٢	١,٣١٤	٧٢٢,٤٥٩
إجمالي	**٤٩,٠١٤,٦٨٧**	**٤,٩٢٨,٨٦٠**	**٣٣٦,٦٣١**	**٥٤,٢٨٠,١٧٨**

أ - قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ - الف جنيه مصرى				
	قطاع حكومى	قطاع خاص	قطاع عام خارجى	أنشطة أخرى	الإجمالى
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى المصري	٣,٨٧٩,٦٧٣	-	-	-	٣,٨٧٩,٦٧٣
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢,٥٥٠)	-	-	-	(١٢,٥٥٠)
ارصدة لدى البنوك	٣,٥٤٧,٩٧٨	٢١٥,٧٦٨	٨٩٧,٧٧٨	-	٤,٦٦١,٥٢٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٥٨٤,٣٣٢	-	-	-	٨,٥٨٤,٣٣٢
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-	-	-	(٣٥,٤٧٥)
قروض وتسهيلات للعملاء :					
قروض لافراد					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	٢٥١,٤٨٥	٢٥١,٤٨٥
بطاقات ائتمان	-	-	-	٢٦,٨٦٨	٢٦,٨٦٨
قروض شخصية	-	-	-	٩٩٥,٤٣٨	٩٩٥,٤٣٨
قروض عقارية	-	-	-	٤٠,٠١٣	٤٠,٠١٣
قروض لمؤسسات					
حسابات جارية مدينة	٣٦٣,٢٣١	١٧,٩١٠,١٧١	-	٢٢٨,٣٧٥	١٨,٥٠١,٧٧٨
قروض مباشرة	٧,٧٩٦	٧,٣٣٨,٧٠٤	-	-	٧,٣٤٦,٥٠٠
قروض مشتركة	٢,٩٨٧,١٣٤	٢,٢٠٨,٥٢٧	-	-	٥,١٩٥,٦٦١
يخصم:إيرادات تحت التسوية	-	(١٥,٨٣١)	-	-	(١٥,٨٣١)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٩,٦١٨)	(٩٨٩,٢٨٨)	-	(١٥,١٦٩)	(١,٠٤٤,٠٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	-	-	٢٩,٦٠٧	-	٢٩,٦٠٧
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-	(٥٣٤)	-	(٥٣٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر					
أدوات دين	٤,٠٧٦,٧٩٩	-	-	-	٤,٠٧٦,٧٩٩
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١,٢٣٣)	-	-	-	(١١,٢٣٣)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة					
أدوات دين	١,٠٨٧,٧٤٠	-	-	-	١,٠٨٧,٧٤٠
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	-	-	-	٧٢٢,٤٥٩	٧٢٢,٤٥٩
إجمالي	**٢٤,٤٣٥,٨٠٦**	**٢٦,٦٦٨,٠٥١**	**٩٢٦,٨٥١**	**٢,٢٤٩,٤٧٠**	**٥٤,٢٨٠,١٧٨**

ب – خطـر السـوق

يقـوم البنـك علـى إتبـاع منهـج يهـدف إلـى تحقيـق التـوازن مـا بيـن تعظيـم ربحيـة ودعـم سـلامة ونمـو المركـز المالـي للبنـك فـي حـدود المسـتوى المقبـول للمخاطـر.

ومـن ثـم يتـم تحديـد، ومتابعـة ، وإدارة مختلـف أنـواع مخاطـر السـوق بهـدف حمايـة قيـم الأصـول وتدفقـات الدخـل، بمـا يحمـي مصالـح مودعـي البنـك والمسـاهمين ، مـع العمـل علـى تعظيـم عائـدات المسـاهمين فـي إطـار معاييـر البنـك المعتمـدة بكافـة السياسـات المرتبطـة واتسـاقاً مـع تعليمـات البنـك المركـزي المصـري وإرشـادته بشـأن متطلبـات رأس المـال لمقابلـة المخاطـر وفقـاً لمقـررات بـازل.

وتتمثـل مخاطـر السـوق فـي المخاطـر الناتجـة عـن التقلبـات فـي عوامـل السـوق التـي قـد تؤثـر سـلبا علـى قيـم اسـتثمارات البنـك المحتفـظ بهـا سـواء بغـرض المتاجـرة أو لغيـر أغـراض المتاجـرة ممـا ينعكـس بـدوره علـى الأربـاح والمركـز المالـي للبنـك.

ب /١ – أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

– يقـوم البنـك بـإدارة مخاطـر السـوق الناجمـة عـن التقلبـات فـي أسـعار العائـد وأسـعار الصـرف الأجنبـي وأسـعار الاوراق الماليـة ، والتـي تنشـأ بشـكل أساسـي مـن خـلال الاسـتثمارات الماليـة، توظيفـات مـوارد البنـك، ومعامـلات الصـرف الأجنبـي ، وذلـك مـن خـلال متابعـة وتقييـم التغيـر فـي الظـروف الاقتصاديـة والسـوقية وإحتماليـة تأثيرهـا علـى مركـز البنـك المالـي وأرباحـه، وكـذا سـيناريوهات توقـع اتجاهـات الأسـعار والعوامـل المؤثـرة التـي تزيـد تعـرض البنـك لمخاطـر السـوق.

– ويطبـق البنـك الاسـلوب المعيـاري عنـد حسـاب متطلـب رأس المـال الـلازم لمقابلـة مخاطـر السـوق لمحفظـة المتاجـرة مـن خـلال البنـاء التراكمـي أي حسـاب المتطلـب الرأسـمالي لـكل نـوع مـن أنـواع مخاطـر السـوق علـي حـدة ثـم جمعهـا للوصـول إلـي المتطلـب الرأسـمالي الإجمالي وذلـك وفقـا للضوابـط الصـادرة مـن البنـك المركـزي المصـري.

– كمـا يقـوم البنـك بمتابعـة وتقييـم مخاطـر أسـعار العائـد للمحفظـة لغيـر أغـراض المتاجـرة مـن خـلال الرقابـة علـى حـدود فجـوات إعـادة التسـعير ذات الحساسـية للتغيـر فـي سـعر العائـد والمعتمـدة مـن قبـل لجنـة الأصـول والخصـوم وكـذا إحتسـاب العائـد المعـرض للمخاطـر Earning at Risk والتغيـر فـي القيمـة الأقتصاديـة Economic Value فـي ضـوء ضوابـط البنـك المركـزي المصـري الصـادرة فـي هـذا الشـأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

تعطـي اختبـارات الضغـط مؤشـرًا عـن حجـم الخسـارة المتوقعـة التـي قـد تنشـأ عـن ظـروف غيـر مواتيـة بشـكل حـاد ويتـم تصميـم اختبـارات الضغـط بمـا يـلاءم نشـاط البنـك باسـتخدام سـيناريوهات محـددة.

وتتضمـن اختبـارات الضغـط التـي تسـتخدم فـي إدارة مخاطـر السـوق بالبنـك، اختبـار حساسـية سـعر العائـد ، وتقـوم الإدارة العليـا بمتابعـة نتائـج اختبـارات الضغـوط مـن خـلال لجنـة الأصـول والخصـوم دوريـاً.

ب /٢ – خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعـرض البنـك لخطـر التقلبـات فـي أسـعار صـرف العمـلات الأجنبيـة علـى المركـز المالـى والتدفقـات النقديـة وقـد قـام مجلـس الإدارة بوضـع حـدود للعمـلات الأجنبيـة وذلـك بالقيمـة الإجماليـة لـكل مـن المراكـز فـي نهايـة اليـوم وكذلـك خـلال اليـوم التـي يتـم مراقبتهـا لحظيـا ويلخـص الجـدول التالـي مـدى تعـرض البنـك لخطـر تقلبـات سـعر صـرف العمـلات الأجنبيـة فـي نهايـة السـنة الماليـة. ويتضمـن الجـدول التالـي القيمـة الدفتريـة للأدوات الماليـة مُوزعـة بالعمـلات المكونـة لهـا.

ب /٣ – خطر سعر العائد

يتعـرض البنـك لأثـار التقلبـات فـي مسـتويات أسـعار العائـد السـائدة فـي السـوق وهـو خطـر التدفقـات النقديـة لسـعر العائـد المتمثـل فـي تذبـذب التدفقـات النقديةالمسـتقبلية لأداة ماليـة بسـبب التغيـرات فـي سـعر عائـد الأداة، وخطـر القيمـة العادلـة لسـعر العائـد وهـو خطـر تقلبـات قيمـة الأداء الماليـة نتيجـة للتغيـر فـي أسـعار العائـد فـي السـوق، وقـد يزيـد هامـش العائـد نتيجـة لتلـك التغيـرات ولكـن قـد تنخفـض الأربـاح فـي حالـة حـدوث تحـركات غيـر متوقعـة، ويقـوم مجلـس إدارة البنـك بوضـع حـدود لمسـتوى الاختـلاف فـي إعـادة تسـعير العائـد الـذي يمكـن أن يحتفـظ بـه البنـك، ويتـم مراقبـة ذلـك يوميـا بواسـطة إدارة الأمـوال بالبنـك.

ج – خطر السيولة

خطـر السـيولة هـو خطـر تعـرض البنـك لصعوبـات فـي الوفـاء بتعهداتـه المرتبطـة بالتزاماتـه الماليـة عنـد الإسـتحقاق واسـتبدال المبالـغ التـي يتـم سـحبها ويمكـن أن ينتـج عـن ذلـك الإخفـاق فـي الوفـاء بالالتزامـات الخاصـة بالسـداد للمودعيـن والوفـاء بارتباطـات الإقـراض.

د – إدارة رأس المال

تتمثـل أهـداف البنـك عنـد إدارة رأس المـال، الـذي يشـمل عناصـر أخـرى بالإضافـة إلـى حقـوق الملكيـة الظاهـرة بالمركـز المالـي، فيمـا يلي: –

– الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

– حمايـة قـدرة البنـك علـى الاسـتمرارية وتمكينـه مـن الاسـتمرار فـي توليـد عائـد للمسـاهمين والأطـراف الأخـرى التـي تتعامـل مـع البنـك.

– الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتـم مراجعـة كفايـة رأس المـال واسـتخدامات رأس المـال وفقـا لمتطلبـات الجهـة الرقابيـة (البنـك المركـزي المصـرى فـي جمهوريـة مصـر العربيـة) يوميـا بواسـطة إدارة البنـك، مـن خـلال نمـاذج تعتمـد علـى إرشـادات لجنـة بـازل للرقابـة المصرفيـة ويتـم تقديـم البيانـات المطلوبـة وإيداعهـا لـدى البنـك المركـزي المصـرى علـى أسـاس ربـع سـنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

– الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

– الاحتفـاظ بنسـبة بيـن عناصـر رأس المـال وبيـن عناصـر الأصـول والالتزامـات العرضيـة المرجحـة بـأوزان المخاطـر تعـادل أو تزيـد عـن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية :

وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

معيار كفاية راس المال وفقا لمقررات بازل ٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
رأس المال	٦,٢٢٩,٩٨٢	٥,٥٤١,٩٧٥
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر والمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٧٠٥,٨٤٥	٤٤٩,٨٩٠
احتياطي مخاطر معيار IFRS9	-	٢٧١,٢٣٠
الارباح المحتجزة	١,٣٣٤,٨٤٤	٩٢٣,٦٧١
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٥٧,٤٠٤	-
الأرباح المرحلية – ربع سنوية	٨٦١,٦٦٧	٨٤٠,٥٩١
حقوق الأقلية	٣٦	٥٩
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١٠٨,١١٤)	(١١٤,٢٠١)
اجمالى الشريحة الاولى	**٥,٧٧٩,٦٨٢**	**٥,٠٩٩,٢٤٠**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥٪ من قيمة الاحتياطي الخاص	١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨
٤٥٪ من احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة	-	٩,١١٧
٤٥٪ من احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	١١,٥٩٩
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الإلتزامات العرضية المنتظمة	٤٤٥,٥٥١	٤٢٢,٢٥١
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الثانية	(٨,١٩٧)	(١٠,٣٣١)
اجمالي الشريحة الثانية	**٤٤٧,٤٥٢**	**٤٤٢,٧٣٥**
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	٣٩,٢٤٨,٢٤٢	٣٣,٧٨٠,٠٦٢
قيمة التجاوز لاكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر	-	٥٩١,٤٩٤
إجمالي مخاطر السوق	٣٣٠,٤٩٧	٤٠٦,١٤٨
إجمالي مخاطر التشغيل	٣,١٣٥,٢٥٠	٢,٥٨٠,٨٥٣
إجمالي	**٤٢,٧١٣,٩٨٩**	**٣٧,٣٥٨,٥٥٧**
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية –مع الاخذ في الاعتبار تاثير اكبر ٥٠ عميل(٪)	**٪١٤,٥٩**	**٪١٤,٨٣**

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

و – الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية راس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣٪، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ .

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الشريحة الاولي (راس المال الاساسي)		
رأس المـــال المصدر والمدفوع	٢,٧٢٨,٠٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
الاحتياطيات	٧٠٥,٨٤٥	٤٤٩,٨٩٠
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٢٥٧,٤٠٤	-
الارباح المحتجزة	-	٢٧١,٢٣٠
احتياطي مخاطر معيار IFRS9	١,٣٣٤,٨٤٤	٩٢٣,٦٧١
الأرباح المرحلية – ربع سنوية	٨٦١,٦٦٧	٨٤٠,٥٩١
حقوق الأقلية	٣٦	٥٩
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(١٠٨,١١٤)	(١١٤,٢٠١)
اجمالي الشريحة الأولى	**٥,٧٧٩,٦٨٢**	**٥,٠٩٩,٢٤٠**
التعرضات داخل وخارج الميزانية :		
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٥٧,١٢٢,٩٣٦	٥١,٣٥١,٨٨٠
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	٥,٤٤٧,٥٤٤	٤,٧٧٠,٠٩٢
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٦٢,٥٧٠,٤٨٠**	**٥٦,١٢١,٩٧٣**
نسبة الرافعة المالية (٪)	**٩,٢٤٪**	**٩,٠٩٪**

٤ – التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

خضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥ – صافى الدخل من العائد

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عائد القروض والايرادات المشابهة من :				
قروض وتسهيلات للعملاء:	٧٣٧,٧٣٣	٣,٢١٠,٧٨٧	٨٦٢,٦٤٧	٣,١٥٢,٧٣٦
– أذون الخزانة	٢٢٠,١٦٢	٩٧٨,١١٣	٢٩١,٧٢٨	١,١٤١,٥٢٠
– سندات الخزانة	١٧١,٤٢٧	٥٧٢,١٨١	١١٣,٨٠٥	٤٤٩,٨٣٢
– سندات الشركات	-	-	١٢	٢٤٦
– ودائع وحسابات جارية	٢٢,٣٢٥	٧٨٧,٠٤٤	١٨٦,٥٩٠	٧٦٣,٠١٨
– أخرى	(١٠,٢٥٦)	٤,٤٢٠	٢,٤٨٣	١٦,٨٦٠
الإجمالي	**١,١٤١,٣٩١**	**٥,٥٥٢,٥٤٥**	**١,٤٥٧,٢٦٥**	**٥,٥٢٤,٢١٢**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :				
ودائع وحسابات جارية:				
– للبنوك	(٥٤,٢٢٦)	(٣٢٦,٣١١)	(١٠٣,٤٢٦)	(٣٩٩,٦٠٦)
– للعملاء	(٦٧٨,٦٢٢)	(٣,٢٠١,٤٨١)	(٨٦٣,٦٨١)	(٣,٢٤٤,٣٣٧)
– قروض أخرى	(١٠,٨٦٤)	(٥٠,٢٢٨)	(١١,٢٣٢)	(٦٩,٩١٣)
– عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢,٢٠٣)	(٩,١٦٧)	(٦,٦٦٤)	(٧,١٣٦)
الإجمالي	**(٧٤٥,٩١٥)**	**(٣,٥٨٧,١٨٧)**	**(٩٨٥,٠٠٣)**	**(٣,٧٢٠,٩٩٢)**
الصافى	**٣٩٥,٤٧٦**	**١,٩٦٥,٣٥٨**	**٤٧٢,٢٦٢**	**١,٨٠٣,٢٢٠**

٦ – صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
ايرادات الاتعاب والعمولات :				
– الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	٦٩,١٤٩	٣١٦,٤٥٨	٧٧,٩٨٨	٣١٩,٥٠٧
– أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٤٧٠	١,٨٤٩	٢٣٥	٧١١
– أتعاب أخرى	٢٢,١٢٥	٥٨,٨١٢	٢٤,٤٧٠	٦١,٥٦٤
الإجمالي	**٩١,٧٤٤**	**٣٧٧,١١٩**	**١٠٢,٦٩٣**	**٣٨١,٧٨٢**
مصروفات الاتعاب والعمولات :				
– أتعاب أخرى مدفوعة	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)	(٧,٨٠٩)	(٣٧,٥٤٦)
الإجمالي	**(٥,٢٤٤)**	**(٣٧,٥٦٣)**	**(٧,٨٠٩)**	**(٣٧,٥٤٦)**
الصافى	**٨٦,٥٠٠**	**٣٣٩,٥٥٦**	**٩٤,٨٨٤**	**٣٤٤,٢٣٦**

٧ – توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢	٣,٠٥٩	٢٢,١٩٦
اجمالى	**(٧,٣٦٨)**	**١١,٢٥٢**	**٣,٠٥٩**	**٢٢,١٩٦**

٨ – صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٨,٦٥٤	١١٩,٦٨٤	٣٢,٧٩١	٨٦,٣٦٨
أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجلة	-	-	-	(١٥,٣٩٩)
أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات	١٥٥	(٣٣٧)	٦٨	(٢٦٦)
أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٤,٨٧٤	١٦,٥٣٥	٦٣٥	٥,٢١١
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	١,٤٦٣	١,١١٠	٤٠٠	٦٧٧
اجمالى دخل المتاجرة	**٣٥,١٤٦**	**١٣٦,٩٩٢**	**٣٣,٨٩٤**	**٧٦,٥٩١**

٩ – عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٢٢,٧٤٩)	٧٤,٩٣٦	(١١٥,٨٩١)	(١٩٣,٣١٥)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	-	٧,١٣٨	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٤,٠٥٧)	(٩,٦٤٩)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(١٤٤)	(٤٩١)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٥٥٨)	(٥٥٨)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	١٨	(٤)	-	-
الاجمالى	**(٢٧,٩٩١)**	**٧١,٣٧٢**	**(١١٥,٨٩١)**	**(١٩٣,٣١٥)**

١٠ – مصروفات ادارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
تكاليف الموظفين				
أجور ومرتبات	(١٣٣,٣٠٧)	(٤٦٣,٢٦٠)	(٩٠,٢٤٢)	(٣٢٨,٧٦٦)
تأمينات اجتماعية	(٥,١٣٩)	(١٩,٨٤٥)	(٤,٣٥٩)	(١٥,٤٣٥)
تكاليف التقاعد				
نظم الاشتراكات المحددة	(٨,١٨٢)	(٢٨,٤٢٥)	(٦,١٠٣)	(٢٢,٨٠٨)
نظم المزايا المحددة	(١٠,٩٩٦)	(٥٠,١٩٧)	(٨,٣٦٣)	(٣٨,٤٩١)
مصاريف إدارية أخرى				
مصروفات العمليات	(٤٩,١٢٣)	(١٤٩,٨٨١)	(١١,٧٣٩)	(٩٥,٠٦٠)
مصروفات الاتصالات	(٥٦٠)	(١٧,٦٣١)	(٥,٧٤٩)	(١٨,٧٥١)
مصروفات الاعمال	(١٢,٢٩٨)	(٧٠,١١٥)	(١٣,٦٣٥)	(٥٠,٤٤١)
مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	٢,٣٨٥	(٥,٧٤٤)	(١,٥٠٧)	(٦,٦٨٥)
مصروفات الخدمات	(٣١,٥٤٠)	(١٣٩,٨٦٢)	(٤٩,٣٢٠)	(١٣٣,١٩٠)
مصروف اهلاك الاصول	(٣١,٠١٤)	(١١٠,٥١٧)	(٢٤,٤٠٣)	(٨٣,٤٣٧)
الاجمالى	**(٢٧٩,٧٧٤)**	**(١,٠٥٥,٤٧٧)**	**(٢١٥,٤٢٠)**	**(٧٩٣,٠٦٤)**

المتوسط الشهرى لإجمالى المرتبات والمكافات التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية من ١ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ يبلغ ٣,١٦٧ ألف جنيه مصري.

١١ – إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(١١,٤٠٢)	٢٠,٧٥٧	٩٧٧	٢٥,٠٦٦
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	١٠,٧٣٨	٥١,٣٣٤	١٤,٥٧٠	٥٨,٧١١
إيرادات خدمات قانونية	٢٠	٧٣	١٤	٩٥
(عبء) رد مخصصات اخرى	١٧,٤٤٤	(٢٨,٢٧٦)	١٠,٧٠١	(٥٦,٤٨٩)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	(١٣,٠١٠)	(١٥,٥٤٩)	-	-
أرباح (خسائر) رأسمالية	٤٥	٤٣٦	-	١٦٦,٣٥٨
إيرادات متنوعة	٣٠٠	١٤,٠٩٩	١٣,٧٥٧	٢٩,٠٩٥
مصروفات متنوعة	١,٠٢٦	(٥,٥٤٧)	(١,٨٢٦)	(٣,٧٣٣)
الاجمالى	**٥,١٦١**	**٣٧,٣٢٥**	**٣٨,١٩٣**	**٢١٩,١٠٣**

١٢ – نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
نقدية	٢١٩,٢١٧	٢٧٧,٥٥١
أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي	٣,٦٦٠,٤٥٦	٣,٣٩٢,٨٩١
يخصم منه : مخصص خسائر اضمحلال:	(١٢,٥٥٠)	-
الاجمالى	**٣,٨٦٧,١٢٣**	**٣,٦٧٠,٤٤٢**
أرصده ذات عائد	١,١٣٥,٧١٤	١,١٣٩,٤٧٩
أرصده بدون عائد	٢,٧٣١,٤٠٩	٢,٥٣٠,٩٦٣
الاجمالى	**٣,٨٦٧,١٢٣**	**٣,٦٧٠,٤٤٢**

تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزى المصري الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى لدى البنك المركزى المصري (١٠٪) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٠ أغسطس ٢٠٢٠)

١٣ – أرصدة لدى البنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
حسابات جارية	٣٧٩,٣٧١	٢٥٧,٩٩٧
ودائع	٤,٢٨٢,١٥٣	٦,٥٨٣,٣٩٥
الاجمالى	**٤,٦٦١,٥٢٤**	**٦,٨٤١,٣٩٢**
البنك المركزى المصري بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى	٣,٥٤٧,٩٧٨	٥,٢٥٦,٩٨٣
بنوك محلية	٢١٥,٧٦٨	٦٠٢,٨٤٠
بنوك خارجية	٨٩٧,٧٧٨	٩٨١,٥٦٩
الاجمالى	**٤,٦٦١,٥٢٤**	**٦,٨٤١,٣٩٢**
أرصدة بدون عائد	٣٧٩,٣٧١	٢٥٧,٩٩٧
أرصدة ذات عائد متغير	٤,٢٨٢,١٥٣	٦,٥٨٣,٣٩٥
الاجمالى	**٤,٦٦١,٥٢٤**	**٦,٨٤١,٣٩٢**
أرصدة متداولة	٤,٦٦١,٥٢٤	٦,٨٤١,٣٩٢

١٤ – أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٨,٦٠٧,٢٣٨	٩,٥٥٥,٧٢٥
عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٩٠٦)	-
يخصم منه : مخصص خسائر اضمحلال:	(٣٥,٤٧٥)	-
الاجمالى	**٨,٥٤٨,٨٥٧**	**٩,٥٥٥,٧٢٥**
وتتمثل أذون الخزانة في :		
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٥٠٦,٦٧٥	٤٧,٤٧٥
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٢٩٤,٦٥٠	٨,٣٠٠
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٤,٥١١,٠٧٥	٢,٣٣٠,٠٢٥
أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	٣,٥٩٥,٧٨٣	٧,٥٨٠,٩٢٤
الاجمالى	**٨,٩٠٨,١٨٣**	**٩,٩٦٦,٧٢٤**
يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(٣٠٠,٩٤٥)	(٣٨٧,٦٦٩)
الاجمالى	**٨,٦٠٧,٢٣٨**	**٩,٥٧٩,٠٥٥**
أذون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢٢,٩٠٦)	(٢٣,٣٣٠)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٥,٤٧٥)	-
الاجمالى	**٨,٥٤٨,٨٥٧**	**٩,٥٥٥,٧٢٥**

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٤,٧٧٥ الف جنيه مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ ٢٨٧,٤٠٠ الف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

١٥ – أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أدوات دين :		
سندات خزانة استحقاق ٢٠٢٣	-	١٦,٠٤٤
وثائق صناديق الاستثمار:		
صندوق البنك المصرى لتنمية الصادرات – ذات العائد التراكمي	٣٦,٠٣٠	٣٠,٤٦٧
الاجمالى	**٣٦,٠٣٠**	**٤٦,٥١١**

١٦ – قروض وتسهيلات للعملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
قروض لافراد :		
حسابات جارية مدينة	٢٥١,٤٨٥	١٧٦,٥٧٤
بطاقات ائتمان	٢٦,٨٦٨	١٧,٦٣٧
قروض شخصية	٩٩٥,٤٣٨	١٨٩,٢٤٤
قروض عقارية	٤٠,٠١٣	٢٦,٣٠٣
قروض لمؤسسات :		
حسابات جارية مدينة	١٨,٥٠١,٧٧٧	١٥,٠٥٠,٦٨٧
قروض مباشرة	٧,٣٤٦,٥٠٠	٥,٢٩٩,٦٤٥
قروض مشتركة	٥,١٩٥,٦٦١	٥,٤٨٨,٢٦٩
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	-	-
إجمالي قروض و تسهيلات العملاء	**٣٢,٣٥٧,٧٤٢**	**٢٦,٢٤٨,٣٥٩**
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٥,٨٣١)	(٦,٢٦٧)
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١,٠٤٤,٠٧٥)	(١,١٤٥,٨٤٤)
الصافي	**٣١,٢٩٧,٨٣٦**	**٢٥,٠٩٦,٢٤٨**

قروض وتسهيلات للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أوراق تجارية مخصومة	٢٩,٦٠٧	٢,٠٧٦
قروض للبنوك	-	٨٣,٥٢٩
الاجمالى	**٢٩,٦٠٧**	**٨٥,٦٠٥**
يخصم منه : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥٣٤)	(٨١٩)
الصافي	**٢٩,٠٧٣**	**٨٤,٧٨٦**

مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في أول العام	**٢٤٢,٨٠٧**	**٤٠١,٢٢٣**	**٦٢١,٣٩١**	**١,٢٦٥,٤٢٠**
عبء الإضمحلال	٢١,٦٨٤	-	-	٢١,٦٨٤
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	(٣٩,٩١٦)	٣٩,٩١٦	-	–
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	(١٦٠,١٢٧)	١٦٠,١٢٧	–
المستخدم من المخصصات خلال السنة	(٤١)	-	(١٣٩,٢٩٩)	(١٣٩,٣٤٠)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١٦,٧٣٠	-	-	١٦,٧٣٠
رد عبء الإضمحلال	-	(٨٣,٦٢٠)	(١١,٧٤٧)	(٩٥,٣٦٧)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(١,٢٥٠)	(١٣,٤٠١)	(١٠,٤٠٠)	(٢٥,٠٥٢)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٢٤٠,٠١٤**	**١٨٣,٩٩٠**	**٦٢٠,٠٧١**	**١,٠٤٤,٠٧٥**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
الرصيد في أول العام	**٩١٣**	**-**	**-**	**٩١٣**
عبء الإضمحلال	(٨٢٦)	٤٩١	-	(٣٣٥)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(٨٧)	٤٣	-	(٤٤)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٠**	**٥٣٤**	**-**	**٥٣٤**

* تم تعديل ارقام الأرصدة الافتتاحية لمخصص قروض و تسهيلات العملاء و البنوك بمبلغ ١١٩,٦٧٠ الف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS9

	٣٠ يونيو ٢٠١٩		
	غير منتظم	منتظم	الاجمالى
رصيد المخصص في أول السنة المالية	**٩٣٣,١٥٦**	**٣٣١,٦٠٦**	**١,٢٦٤,٧٦٢**
المكون خلال السنة المالية	-	١٩٣,٣١٥	١٩٣,٣١٥
متحصلات من قروض سبق إعدامها وتسويتها	-	٦,٦٢٨	٦,٦٢٨
إعادة التبويب بين المخصصات	(١٠,٦٠٢)	(٢,٣٠٤)	(١٢,٩٠٦)
فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	(٢٨,٧٧٤)	(٩,٤١٣)	(٣٨,١٨٧)
المستخدم من المخصص	(٢٦٦,٩٤٩)	-	(٢٦٦,٩٤٩)
رصيد المخصص في آخر السنة المالية	**٦٢٦,٨٣١**	**٥١٩,٨٣٢**	**١,١٤٦,٦٦٣**

١٧ – المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى.

وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات).

ولا يتم التبادل الفعلى للمبالغ التعاقدية إلا فى بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك فى التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة فى أنشطة الإقراض.

	المبلغ التعاقدي/ الافتراضي	القيم العادلة	
		الأصول	الإلتزامات
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
عقود مبادلة عملات	٤٠,٣٤٦	-	٢٠٥
إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية	**٤٠,٣٤٦**	**–**	**٢٠٥**

١٨ – استثمارات مالية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:		
أدوات دين ـ بالقيمة العادلة		
– مدرجة في السوق	٤,٠٦٥,٥٦٦	١,١٩٨,١٥٢
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
– وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	٢٩,٣٤١	
– غير مدرجة فى السوق	٤٧٢,٨٥٤	٣٨٨,٤٢١
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	**٤,٥٦٧,٧٦١**	**١,٥٨٦,٥٧٣**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين :		
– مدرجة فى السوق	١,٠٨٧,٧٤٠	١,٧٢٦,٨٨١
– شهادات استثمار قناة السويس	-	٤٥,٠٠٠
وثائق صناديق الاستثمار:		
– وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	-	١٥,٠٠٠
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	**١,٠٨٧,٧٤٠**	**١,٧٨٦,٨٨٢**
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	**٥,٦٥٥,٥٠١**	**٣,٣٧٣,٤٥٤**
أرصدة متداولة	٥,١٨٢,٦٤٦	٢,٩٢٥,٠٣٣
أرصدة غير متداولة	٤٧٢,٨٥٤	٤٤٨,٤٢١
	٥,٦٥٥,٥٠٠	٣,٣٧٣,٤٥٤
أدوات دين ذات عائد ثابت	**٥,١٥٣,٣٠٥**	**٢,٩٧٠,٠٣٣**
	٥,١٥٣,٣٠٥	٢,٩٧٠,٠٣٣

* تم تقيم الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر (اسهم شركات) و الغير مسجلة بالبورصة المالية و لا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة و ذلك لتحديد قيمتها العادلة.

* بتاريخ ٢٠١٦\٥\٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\٧\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١٠\٢٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ١,٦٥٠,٤١٠,٠٨٥ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ ٢٠١٦\١١\٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٥٤,٤٥٨,١٣٣ جنيه مصري من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	١,٠٨٧,٧٤٠	١,١٢٢,٠٢٥

تبلغ مكاسب القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٣٤,٢٨٥ الف جنيه مصري، وذلك من تاريخ إعادة التبويب.

	الف جنيه مصرى		
	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الاجمالى
الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٨/٠٧/٠١)	**١,٤٦١,٩٩١**	**٢,١٣٩,٧٩٠**	**٣,٦٤٦,٧٨١**
إضافات	٤١٤,٤٠٣	٨,٦٣٩	٤٢٣,٠٤١
استبعادات (بيع / استرداد)	(١٩٧,٧٢٥)	(٤١٣,٨٦٦)	(٦١١,٥٩١)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	(٤,٥٦٥)	-	(٤,٥٦٥)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٩,٣٧٢)	-	(٩,٣٧٢)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٨,٦٠٦)	٧,٣١٩	(١١,٢٨٧)
عبء خسائر الاضمحلال	(٥٩,٥٥٣)	-	(٥٩,٥٥٣)
الرصيد في آخر السنة المالية (٢٠١٩/٠٦/٣٠)	**١,٥٨٦,٥٧٣**	**١,٧٨٦,٨٨١**	**٣,٣٧٣,٤٥٤**
الرصيد في اول السنة المالية (٢٠١٩/٠٧/٠١)	**١,٥٨٦,٥٧٣**	**١,٧٨٦,٨٨١**	**٣,٣٧٣,٤٥٤**
اثر إعادة التبويب عند التطبيق الأولى لمعيار IFRS 9	٣١,٣٢١	(١٥,٠٠٠)	١٦,٣٢١
اثر الخسائر الائتمانية المتوقعة عند التطبيق الأولى لمعيار IFRS9	(١,٤٤٢)	-	(١,٤٤٢)
الرصيدبعد التعديل في ١ يوليو ٢٠١٩	**١,٦١٦,٤٥٢**	**١,٧٧١,٨٨١**	**٣,٣٨٨,٣٣٣**
إضافات	٢,٩٣٠,٥٦٢	-	٢,٩٣٠,٥٦٢
إستبعادات (بيع / استرداد)	(١٨٦,٨٨٩)	(٦٩٥,٨٦٧)	(٨٨٢,٧٥٦)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	٥,٠٧٤	-	٥,٠٧٤
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	١٤,٨٩٨	-	١٤,٨٩٨
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	١٩٢,٦٩٨	٧,٨٨١	٢٠٠,٥٨٠
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	٤,٧٦٠	٣,٨٤٣	٨,٦٠٣
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩,٧٩٤)	-	(٩,٧٩٤)
الرصيد في آخر السنة المالية ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	**٤,٥٦٧,٧٦١**	**١,٠٨٧,٧٤٠**	**٥,٦٥٥,٥٠١**

أرباح (خسائر) استثمارات مالية	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	٣,٨٠٩	٤,٩٠٣
(خسائر) إضمحلال أدوات حقوق ملكية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	٦,١٠١	(٥٩,٥٥٣)
ارباح بيع سندات حكومية	-	٣,٤٢٤	-	-
الاجمالى	–	٣,٤٢٤	٩,٩١٠	(٥٤,٦٥٠)

١٩ – استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة
شركة فيلة للفنادق العائمة	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪
الاجمالى	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤٪

شركة فيلة للفنادق العائمة هي احدى الشريكات الشقيقة لشركة كابيتال القلبضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٢٠ – أصول غير ملموسة

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٦٨,٣٦٣	٣٩,٧٨٢
الاضافات	٣٣,٩٣٥	٢٨,٥٨١
الاستبعادات	(٣٧٩)	-
صافي القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	١٠١,٩١٩	٦٨,٣٦٣
مجمع الاستهلاك اول السنة المالية	٤٩,٣٥٤	٣٥,٩٣٥
استهلاك السنة المالية	١٥,٢٧٤	١٣,٤١٩
مجمع استهلاك الاستبعادات	(٣٧٩)	-
مجمع الاستهلاك في اخر السنة المالية (٢)	٦٤,٢٤٩	٤٩,٣٥٤
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة فى اخر السنة المالية (١-٢)	٣٧,٦٧٠	١٩,٠٠٩

٢١ – أصول أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٧٢٢,٤٥٧	٤٤٨,٨٥٣
مصروفات مقدمة	٢٧,٩٠١	٢٥,١٣٧
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٨٣٥,١٨٧	٥٣٣,٨٥٤
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	٣٧٨,٧٦١	٤٣,٣٢٥
تأمينات وعهد	٧,٨٤٢	٥,٤٠٣
أصول تحت التسوية	١٢٧,٦٦٢	٩٩,٥٩٦
عمولات تحت التحصيل	١٤٠	٦,٨٠٩
استهلاك سندات	٦٨٣	٥,٢٨٢
الاجمالى	٢,١٠٠,٦٣٣	١,١٦٨,٢٥٩

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	٤٧١,٤٩٠	١١٨,٢٧٨
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	٣١,٨١٠	٧٤,٣٣٣
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	٢١٩,١٥٧	٢٥٦,٢٤٢
الاجمالى	٧٢٢,٤٥٧	٤٤٨,٨٥٣

المشروعات تحت التنفيذ

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
الرصيد في بداية السنة	٥٣٣,٨٥٦	٤٠٩,٣٤٠
الإضافات خلال السنة	٣٥٠,٢٨٥	٣٩٤,٩٥٦
المحول إلى الأصول الثابتة	(٤٨,٩٥٤)	(٢٧٠,٤٤١)
الرصيد في نهاية السنة	٨٣٥,١٨٧	٥٣٣,٨٥٥

تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد فى تاريخ ردّ خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. واذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠٪ من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

التقرير السنوي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ المؤشرات المالية

٢٢ – الأصول الثابتة

	الف جنيه مصرى							
	اراضى	مبانى و انشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات و تركيبات	أجهزة و معدات	اثاث	أخرى	الإجمالي
التكلفة في أول السنة المالية (٣)	١١٣,٣٣٣	٣٦٤,٦٤٥	١١٨,٥٢٠	١٣,٥٥٠	٣٠٢,٩٤٤	٥٦,٧٠٨	٣٨,٤٥٠	٣٤,٥٩٣	١,٠٤٢,٧٤٣
الإضافات خلال السنة المالية	-	٣٥,١٨٢	٣٥,٦٠١	١,٧٩٠	٣٤,٥٤٩	١٠,٥٩٢	٥,٣٧٣	٧,٠٩٠	١٣٠,١٧٧
الإستبعادات خلال السنة المالية	-	(٥٧٤)	(٤,٤٩٥)	-	(٢٧٠)	(١,١٣٦)	(٣٣٢)	(١٢٠)	(٦,٩٢٧)
التكلفة في آخر السنة المالية (١)	١١٣,٣٣٣	٣٩٩,٢٥٣	١٤٩,٦٢٦	١٥,٣٤٠	٣٣٧,٢٢٣	٦٦,١٦٣	٤٣,٤٩١	٤١,٥٦٤	١,١٦٥,٩٩٣
مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)	–	٧٣,٢٦٧	٧٦,٣٩٤	٧,٩٣٤	١٤٢,٨١٩	٣٢,٨٣١	٢١,٢٠٥	٢٥,٢٤٢	٣٧٩,٦٩٢
إهلاك السنة المالية	-	١١,٠٥٤	٢٨,١٣٦	١,٥٢١	٤٦,٩٨٢	٣,٧٧٩	٢,٨١٥	٣,١٦٠	٩٧,٤٤٧
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	٢٢٠	(٤,٤٨٨)	٦٠	(٢٦٠)	١,٩٩٥	(١,٤٦٩)	(١١١)	(٤,٠٥٣)
مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)	–	٨٤,٥٤٢	١٠٠,٠٤٢	٩,٥١٥	١٨٩,٥٤٠	٣٨,٦٠٥	٢٢,٥٥١	٢٨,٢٩٢	٤٧٣,٠٨٦
صافى الأصول في آخر السنة المالية (١-٢)	١١٣,٣٣٣	٣١٤,٧١١	٤٩,٥٨٥	٥,٨٢٥	١٤٧,٦٨٣	٢٧,٥٥٩	٢٠,٩٣٩	١٣,٢٧٢	٦٩٢,٩٠٧
صافي الاصول في اول السنة المالية (٣-٤)	١١٣,٣٣٣	٢٩١,٣٧٨	٤٢,١٢٦	٥,٦١٦	١٦٠,١٢٥	٢٣,٨٧٧	١٧,٢٤٥	٩,٣٥١	٦٦٣,٠٥١

٢٣ – استثمارات عقارية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٢٢٠,٠٢١	٢٢٠,٠٢١
الإضافات	-	-
الاستبعادات	-	-
القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	**٢٢٠,٠٢١**	**٢٢٠,٠٢١**
مجمع الاهلاك اول السنة المالية	-	-
اهلاك السنة	–	-
مجمع اهلاك الإستبعادات	-	-
مجمع الاهلاك في اخر السنة المالية (٢)	**–**	**–**
صافي الاستثمارات العقارية فى اخر السنة المالية (١-٢)	**٢٢٠,٠٢١**	**٢٢٠,٠٢١**

٢٤ – المخزون

قيمة الأرض المملوكة لشركة المصرى للإستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة و التي تم تحويلها من الإستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب.

٢٥ – أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية.

وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى		٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	
البنك	أصل	إلتزام	أصل	إلتزام
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	١,٨٠٦	-	٧٤٤	-
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	-	(٢,٣٧٧)	٨,٧٧٦	-
فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	(٢,٢١٠)	-	(٤,٥١٢)
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	**١,٨٠٦**	**(٤,٥٨٧)**	**٩,٥٢٠**	**(٤,٥١٢)**
صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل	**–**	**(٢,٧٨١)**	**٥,٠٠٨**	**–**

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى		٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى	
الشركات				
أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة	**٩٥**	**(٩,٧٣٢)**	**٢٦٢**	**(١٠,٣٨٢)**
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	**٩٥**	**(١٢,٥١٣)**	**٥,٢٧٠**	**(١٠,٣٨٢)**

قام البنك بإعداد دراسة ضريبية لتحديد حجم الضريبة المؤجلة وقد اسفرت الدراسة عن الغاء الأصول الضريبية المؤجلة والخاصة بالأصول الثابتة و تكوين التزام ضريبي كما تم إعادة تبويب ارقام المقارنة لتتفق مع قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري و التي تنص على ضرورة اجراء مقاصة بين الأصول و الالتزامات الضريبية المؤجلة

٢٦ – أرصدة مستحقة للبنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
حسابات جارية	٢٨	٢٨
ودائع	٣,٩٣١,٣٦٣	٢,٣٣٤,١٦٩
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**
بنوك محلية	٣,٦٨٩,٣١٥	٢,٢٥٠,٦٦٨
بنوك خارجية	٢٤٢,٠٧٦	٨٣,٥٢٩
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**
أرصدة بدون عائد	٢٨	٢٨
أرصدة ذات عائد	٣,٩٣١,٣٦٣	٢,٣٣٤,١٦٩
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**
أرصدة متداولة	٣,٩٣١,٣٩١	٢,٣٣٤,١٩٧
الأجمالى	**٣,٩٣١,٣٩١**	**٢,٣٣٤,١٩٧**

٢٧ – ودائع العملاء

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
ودائع تحت الطلب	٢١,٣٢٠,٧٣٧	١٦,٠٥٥,٨٢٠
ودائع لأجل وبإخطار	١٤,٥٦٠,٤٩٤	١٧,٣٩٦,٣٢٧
حسابات التوفير وشهادات الادخار	٧,١٠٣,٦٣٨	٥,٩٥٣,٨٧٦
ودائع أخرى	٩٦٢,١٧٣	٦٦٦,٥٦٥
الاجمالى	**٤٣,٩٤٧,٠٤٢**	**٤٠,٠٧٢,٥٨٨**
ودائع افراد	٩,٩٥٢,٢٥٣	٨,٨١٥,٧١٧
ودائع مؤسسات	٣٣,٩٩٤,٧٨٩	٣١,٢٥٦,٨٧١
الاجمالى	**٤٣,٩٤٧,٠٤٢**	**٤٠,٠٧٢,٥٨٨**
بدون عائد	٢,٢٨٧,٨٣٤	٤,١٤٢,٧٥٦
ذات عائد ثابت	٣٣,٨٦٧,٤٤٠	٣٤,٣٠٥,٨٥٨
ذات عائد متغير	١,٧٩١,٧٦٨	١,٦٢٣,٩٧٤
الاجمالى	**٤٣,٩٤٧,٠٤٢**	**٤٠,٠٧٢,٥٨٨**

٢٨ – أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومى في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥٪ و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بإلتزاماتها.

٢٩ – قروض أخرى

	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	٢٨ ديسمبر ٢٠٢٠	٢.٦١٪	٣٨١,١٣٩	٤١٧,٦٤٣
قرض برنامج التنمية الزراعية	٢٦ ابريل ٢٠٢٢	٤.٣٠٪	٢٩٩,٤٧٨	٢٢٠,٠٨٣
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	٢.٧٠٪	٢٨٧,٥٢٤	٣٩١,٧٢٢
اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلى المصرى	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤	١.٧٥٪	٧,٠٠٠	١,٤٥٦
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	١٥ مارس ٢٠٢٦	٥.٤٥٪	١٦١,٣٨٤	١٦٧,٠٥٧
قرض صندوق سند	٥ يناير ٢٠٢٥	٤,٢٨٪	٣٠٨,٠٩٧	١٦٧,٠٥٧
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٪	١ يوليه ٢٠٢٥	٣.٠٠٪	٢٦٥,٢١٦	٢٦٢,٣٥٣
قرض جهاز تنمية المشروعات	١ أكتوبر ٢٠٢٦	١١.٠٠٪	٣,٠٠٠	٠
الاجمالى			**١,٧١٢,٨٣٨**	**١,٦٢٧,٣٧١**
أرصدة متداولة			٣٨١,١٣٩	٤١٩,٠٩٩
أرصدة غير متداولة			١,٣٣١,٦٩٩	١,٢٠٨,٢٧٢
الاجمالى			**١,٧١٢,٨٣٨**	**١,٦٢٧,٣٧١**

٣٠ – التزامات أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٢٥٠,٨٢٤	٣٤٧,٤٩١
إيرادات محصلة مقدماً	١١,٤٨٤	٨,٧٩٨
مصروفات مستحقة	٦٥,٥٠٦	٥١٠,٠٦٠
ضرائب وتأمينات مستحقة	٦١,٩٦٥	٦٦,٩٧٥
دائنو توزيعات	٢٠٠	-
خصوم تحت التسوية	٨٥٢,٥٤٢	٢٥٦,٢٤٠
الاجمالى	**١,٢٤٢,٥٢١**	**١,١٨٩,٥٦٤**

٣١ – مخصصات أخرى :

٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	رد عبء مخصص انتفى الغرض منه	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٩٠,٨٥٨	٥٤,٣٠٨	-	-	-	(٤٠,٦٨٧)	١٠٤,٤٧٩
مخصص قضايا	٣,٣٠٤	٤,٧٣١	-	(١٦٢)	-	-	٧,٨٧٣
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	١٤,٣٨٩	٢٩,١١٢	٢٨	١٦٢	(٢٤,٦٠٥)	-	١٩,٠٨٦
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	٧٠	٢٢٣	-	-	(٢٩٣)	-	٠
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٣,٠٩٦	٢٤٩	-	(١٣)	(٧٥١)	-	٢,٥٨١
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	١٠٠,١٠٨	٢٣,٣١٥	-	-	(٤٠,٤٠٠)	-	٨٣,٠٢٣
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	٢٢,٧٨٧	٤٩٩	-	-	(٢٢,١٢٣)	-	١,١٦٢
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣١,٧٤٣	١٠,١٦٤	(٣)	-	(٦,١٥٥)	-	٣٥,٧٤٩
الاجمالى	**٢٦٦,٣٥٤**	**١٢٢,٦٠٢**	**٢٥**	**(١٣)**	**(٩٤,٣٢٩)**	**(٤٠,٦٨٧)**	**٢٥٣,٩٥٣**

تم تعديل ارقام الأرصدة الافتتاحية بمبلغ ١٠٥,١٧٩ الف جنيه مصري قيمة اثر تطبيق معيار IFRS9

٣٠ يونيو ٢٠١٩	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	رد عبء مخصص انتفى الغرض منه	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٧٦,٨٨١	٥٦,٤٥٣	-	-	-	(٤٢,٤٧٦)	٩٠,٨٥٨
مخصص قضايا	٣,٢٢٦	٧٨	-	-	-	-	٣,٣٠٤
مخصص التزامات عرضية جيدة	٢٢,٥٠٩	-	(١,٢٧١)	١٠,٦١٩	-	-	٣١,٨٥٧
مخصص التزامات عرضية رديئة	١,١٢٩	-	-	٢,٢٨٧	-	-	٣,٤١٦
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣٢,٣٣٠	٣,٠٤٧	(١٢٣)	-	-	(٣,٥١١)	٣١,٧٤٢
الاجمالى	**١٣٦,٠٧٥**	**٥٩,٥٧٨**	**(١,٣٩٤)**	**١٢,٩٠٦**	**–**	**(٤٥,٩٨٧)**	**١٦١,١٧٨**

– بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة.

– يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالى ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها.

٣٢ – إلتزامات مزايا التقاعد :

إلتزامات مدرجة بالميزانية عن :	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٣٣,٩٩١	٢١,٨٠٠

المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
المزايا العلاجية بعد التقاعد	١٥,٥٤٧	١,٠٦٨

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة فيما يلى:	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
تقدير الالتزامات في بداية العام	٢١,٨٠٠	١١,٨٠٠
خسائر اكتوارية	١١,٨٩٦	-
تكلفة العائد	٣,٦٥١	١٠,٠٠٠
مزايا مدفوعة	(٣,٣٥٦)	-
تقدير الالتزامات في نهاية الفترة	**٣٣,٩٩١**	**٢١,٨٠٠**
الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (الأساسية)		
معدل العائد المستخدم فى الخصم المزايا العلاجية	**١٦.٧٥%**	**-**
تسوية الميزانية العمومية		
التزامات الميزانية العمومية	٢١,٨٠٠	١١,٧٩٩
خسائر اكتوارية	١١,٨٩٦	-
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر	٣,٦٥١	١٠,٠٠٠
المزايا المدفوعة	(٣,٣٥٦)	-
تقدير الالتزامات في نهاية السنة	**٣٣,٩٩١**	**٢١,٧٩٩**

٣٣ – رأس المال والاحتياطيات :

(أ) رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص به ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٢,٧٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ موزع على ٢٧٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات مصرية.

(ب) الإحتياطيات :

تتمثل الاحتياطيات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ فيما يلي :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام (١)	٩.٩	-
احتياطي المخاطر البنكية– أصول ألت ملكيتها للبنك (٢)	١٦,٣٩٤	٢٠,٦٦١
احتياطي قانوني (٣)	٣١٩,٤٣٨	٢٢١,١٨٣
احتياطي عام	٢٤,٩٩٨	٢٢,٨٨١
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات من خلال الدخل الشامل الاخر (٤)	٢٣٨,٣٩٤	٢٢,٣٨٢
الضريبة المؤجلة – فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر بالعملة الأجنبية	(٢,٢١٠)	(٤,٥١٢)
احتياطي خاص	٢٥,٧٦٦	٣٨,٩٠٤
احتياطي رأسمالي (٥)	١٩٥,٣١٢	٢٨,٩٥٤
احتياطي IFRS9	-	٢٧١,٢٣٠
الاجمالى	**٨١٩,٠٠١**	**٦٢١,٦٨٤**

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS9 حيث تم دمج أرصدة احتياطى المخاطر البنكية العام و احتياطى IFRS9 والإحتياطي الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة خسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولى (١ يوليو ٢٠١٩).

٢- أحتياطى المخاطر البنكية – أصول آلت ملكيتها :

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ ٪ من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها.

٣- الاحتياطي القانونى :

وفقا للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠٪ من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى ٥٠٪ من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة - إستثمارات من خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر.

٥- احتياطي رأسمالى:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة

٣٤ – توزيعات الأرباح :

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالى و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الأدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

٣٥ – النقدية وما في حكمها :

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٢١٩,٢١٦	٢٧٧,٥٥٢
أرصدة لدى البنوك	٤,٦٦١,٥٢٣	٦,١٩١,٣٩٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٥٠٦,٦٧٥	٤٧,٤٧٣
	٥,٣٨٧,٤١٥	٦,٥١٦,٤١٧

٣٦ – التزامات عرضية وارتباطات :

(أ) مطالبات قضائية :

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية :

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٧٥٤,٥١٨ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر	٥١٨,٦٧٢	٣٩٠,٤٣٦	١٢٨,٢٣٦
استثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	٥٩٤,٠٨٢
إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلى	-	-	٣٢,٢٠٠
	٥١٨,٦٧٢	٣٩٠,٤٣٦	٧٥٤,٥١٨

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات :

	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠١٩ الف جنيه مصرى
خطابات ضمان	٣,٧٤١,٨٧٨	٢,١٩٤,٧٠٠
الاعتمادات المستندية (استيراد)	١,٣٦٠,٢١٩	١,٢٤٠,١٥٣
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	٢٩٣,٦٠٤	١٢٩,٠٠٧
اوراق مقبوله الدفع	٥٨٦,٧٣٩	٦٢٨,٢٤٣
يخصم : غطاءات نقدية	(٧٤٣,٢٣٠)	(٥٧٠,٧٤٠)
الصافى	٥,٢٣٩,٢١٠	٣,٦٢١,٣٦٣
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٨٩٦,٩٨٩	٣,٢٣٠,٧٣٣
إجمالي	٩,١٣٦,١٩٩	٦,٨٥٢,٠٩٦

٣٧ – الموقف الضريبي :

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك :

– يخضع البنك لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته لذا فإنه يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تبدأ من الفترة التالية لتاريخ بدء النشاط ، وقد بدأ البنك نشاطه في ٣ فبراير ١٩٨٥ وبذلك يخضع البنك لضريبة شركات الأموال ابتداء من الفترة المالية ١٩٩٠/١٩٩١.

– هذا وقد بدأ فرع البنك بالعاشر من رمضان مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ وحصل على موافقة مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٠.

– وقد بدأ فرع البنك بالسادس من أكتوبر مزاولة نشاطه خلال عام ١٩٩٧، وحصل على موافقة ضرائب الشركات المساهمة أول القاهرة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يوليو ١٩٩٧ وتنتهي في ٣٠ يونيه ٢٠٠٧.

– قام البنك بالتوقيع مع مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) على التسوية النهائية بكل المنازعات الضريبية عن ضريبة شركات الأموال والقيم المنقولة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠، وقام البنك بالسداد وتم الحصول على المخالصة النهائية.

وتم فحص السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن ضريبة شركات أموال لا شيء وتم إحالة بعض الأوعية الأخرى إلى اللجنة الداخلية وتم حسمها وسداد كافة المستحقات، كما تم فحص السنوات من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الي ٢٠١٠/وتم طلب تحويل الملف الي اللجنة الداخلية وتم حسم بعض البنود وتحويل بعض البنود الأخرى إلى اللجنة الداخلية المتخصصة ، و تم تحويل بعض النقاط الخلافية الى لجنة الطعن و التي قامت بدروها بتأييد المأمورية و من ثم تم الطعن على قرار لجنة الطعن و الملف حاليا منظور امام القضاء هذا ويقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات .

– تم فحص السنوات من ٢٠١١/٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥/٢٠١٦ وجارى عمل اللجان الداخلية.

– صدر قرار لجنة فض المنازعات الضريبية بأحقية البنك بعدم خضوع ضريبة شركات الأموال على علاوة الإصدار لأسهم رأس المال للبنك عن عام ١٩٩٧ .

– فيما يتعلق بضريبة الدمغة فقد تم فحص معظم فروع البنك حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ وجارى فحص باقي الفروع، وتم سداد الالتزامات الضريبية بناءاً على المطالبات الواردة ، ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.

– أما بالنسبة لضريبة كسب العمل فقد تمت المحاسبة والربط حتى عام ٢٠٠٠ وتم سداد الضريبة بالكامل، وقامت المأمورية بالفحص عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد صدر قرار لجنة الطعن الخاص بهذه الفترة وأسفر عن حسم نقاط الخلاف الرئيسية لصالح البنك.

وتم فحص ضريبة كسب العمل لعام ٢٠٠٥ وقام البنك بالاعتراض على ما جاء بها وجارى اتخاذ الإجراءات للتحويل للجنة الداخلية ، تاريخ ٢٧ يناير ٢٠٢٠ تم اخطار البنك بنموذج فحص تقديري للسنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٧ و الذى تم الطعن عليه في الموعد القانوني وتم تقديم التسويات الضريبية من اجل استصدار قرار بإعادة الفحص .

بالنسبة للسنوات ٢٠٠٦/٢٠١٦ جارى الفحص وتم تسليم المأمورية كافة المستندات المطلوبة للفحص ولم يخطر البنك بأية فروق فحص حتى تاريخه ، ويقوم البنك بخصم وتوريد الضريبة شهريا في المواعيد القانونية طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات :

• تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من المأمورية.

• تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.

• تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١.

• تم ربط الضرائب العقارية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ، و صدر قرار في الطعن المقدم من الشركة بتخفيض القيمة الايجارية و نتج عنه رصيد مدين لصالح الشركة لدى مصلحة الضرائب يقدر ب ٢٣,١٧٣ جنيه مصري و سوف يتم إستهلاك هذا الرصيد و تسويته مع مصلحة الضرائب.

• قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبى عن ميزانية ٢٠١٧/٢٠١٨ و سوف يتم تقديم الإقرار الضريبى عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ في أكتوبر ٢٠١٩.

• بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءاً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة :

• الشركة خاضعة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية والشركة ملتزمة بتقديم اقرارها الضريبي في المواعيد المحددة قانوناً ، وتم فحص السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ وجارى عمل اللجان الداخلية، و لم تتلقى الشركة أي إخطارات من مصلحة الضرائب المصرية لفحص السنوات وتم استلام مذكرة تسوية ضريبية من مصلحة الضرائب بقيمة ١,٨٥٠,٠٥٨ جنيه مصري و قد قام المستشار الضريبى للشركة بإتخاذ كافة إجراءات للطعن المباشر وفي انتظار تحديد لجنة.

• تم فحص ضرائب كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ وسداد الفروق و قد تم تقديم مستندات الفحص من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ .

• تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وتم سداد المستحق على الشركة خلال تلك الفترة و قد تم تقديم مستندات الفحص من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧.

• تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علما بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة :

• تم فحص حسابات الشركة من بداية النشاط حتي عام ٢٠٠٣ ،اما فيما يتعلق بعام ٢٠٠٤ تم الفحص و تم تحويل الملف الى لجان الطعن و لم يتم الربط النهائي لهذة السنة حتى تاريخه.

• لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فان الإقرارات الضريبية المقدمة تعتبر ربطا للضريبة.

• السنوات ٢٠١٠/٢٠١٢ تم الطعن عليه في الموعد القانوني و أحيل الملف إلى اللجنة الداخلية ، و تم الطعن على نتيجة إعادة الفحص وأحيل الملف للجان الداخلية و لم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه.

• تم المحاسبة طبقا لدفاتر و مستندات الشركة عن تلك السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤ و اخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الضريبة عن ٢٠١٣ مبلغ ١,٦٤٨,٦٨١ جنيه مصري و عن عام ٢٠١٤ مبلغ ١,٣١٧,٣٢١ جنيه مصري و تم الطعن عليه في الموعد المحدد.

• قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٩ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

• تم فحص ضرائب كسب العمل من بداية النشاط حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ وسداد الفروق .

• تم فحص ضرائب الدمغة من بداية النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ وسداد الفروق.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للإستثمارات العقارية :

• تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للإستثمارات العقارية:

• تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وفقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

-الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

• تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

- الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة :

• الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

- الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

• الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة كسب العمل منذ بداية النشاط حتى الأن.

• لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

- الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

• يتم تقديم الإقرار الضريبى في المواعيد القانونية وذلك وفقا لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

• تتمتع الشركة بإعفاء ضريبى عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتبدأ محاسبتها ضريبياً من عام ٢٠١٢.

• الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ تم الفحص والسداد بالكامل.

• تم فحص دفاتر الشركة عن عام ٢٠٠٩ وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.

• يتم فحص ضريبة كسب العمل من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وتم الربط وسداد الفروق بالكامل .

• تم فحص ضريبة الدمغة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الربط وسداد الفروق بالكامل.

٣٨ – صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول - الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١٠٧,٣٥٩ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٤٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١١٢,٠٨ جنيه مصري وطبقا لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٦٨,٩ ألف جنيه مصري عمولة الإدارة حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠،أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثانى - النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه مصري خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ١,٧١٣,٥٣٣ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٤,٤١٥ وثيقة وهى تمثل نسبة ٢٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ٣٧٧,٧٧٤٥ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢٢٧٧ ألف جنيه مصري حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠ جنيه مصري خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه مصري لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ عدد ٥٢,٨٢٣ وثيقة وتبلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٤,٧٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مبلغ ١٤٩,٢٨١٢ جنيه مصري وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٤,٢ ألف جنيه مصري حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٩ – أرقام المقارنة :

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالى للعام الحالي

٤٠ – أحداث هامة :

انتشرت جائحة فيروس كورونا "وباء كوفيد–١٩ المستجد" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما ادى ذلك الي حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد السواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

وبناءاً عليه ، فقد قام البنك بتفعيل خطة استمرارية الأعمال والإجراءات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة لتلك الجائحة وتأثيرها حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية؛

– تم العمل بالإدارات المركزية بالحد الأدنى من الموظفين والقدر الأكبر يتعين ان يعمل من خلال المنزل.

– تم اختيار موقعين كبدائل لتشغيل إدارات العمليات المركزية عند الطوارئ بعيداً عن الموقع الرئيسي حتى لا تتأثر اعمال البنك بأي توقف.

– تم تحييد جزء من العمالة مراعين الحالات المرضية والحالات الأخرى المشار اليها بتعليمات البنك المركزي المصري.

– تم تأمين فرق عمل تقنية المعلومات بالإضافة الى وجود فرق عمل احتياطية لا تختلط بالفريق الحالي لتشغيل ال Data Centers.

– الفروع تعمل بحد أقصى ٥٠٪ من العمالة يتم تناوبها كل أسبوع بحيث إذا لجأ فرع أو أكثر للإغلاق يتم استخدام جزء من الزملاء بالمنازل لتدعيم فروع محيطة أو النزول لذات الفرع بعد تعقيمه.

– تم السماح بدخول الحد الأدنى الممكن من العملاء للفرع في كافة الأوقات وانتظارهم متباعدين خارج الفرع والالتزام بموعد غلق الفروع.

– تكثيف التسجيل الذاتي لخدمات الإنترنت والمحافظ الإلكترونية.

– تم اتباع إجراءات الامن من تطهير دوري، زيادة التهوية، ارتداء أقنعة الوجه، توفير مطهرات اليد للاستخدام المتكرر وقياس الحرارة للموظفين المترددين على إدارات مركزية خاصة تقنية المعلومات ومراكز الاتصال (كول سنتر).

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الاثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشى وباء كورونا المستجد بدءا من تحليل الاثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلى وتحديد القطاعات المتأثرة سلبا وتلك حيادية التأثر به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك و نتائج الاعمال و تحديد استراتيجية التعامل خلال الفترة القادمة واثرة على الخطة التوسعية و تم إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ وفقا للمعلومات المتاحة التي يمكن الاستناد عليها حاليا والتي تمثل أفضل تقدير من وجهة نظر الإدارة اخذا في الاعتبار ان تلك التقديرات بناءا على افتراضات خاضعة للتغيرات التي قد تحدث مستقبلا.

EBE
البنك المصري لتنمية الصادرات
Export Development Bank of Egypt

www.ebebank.com